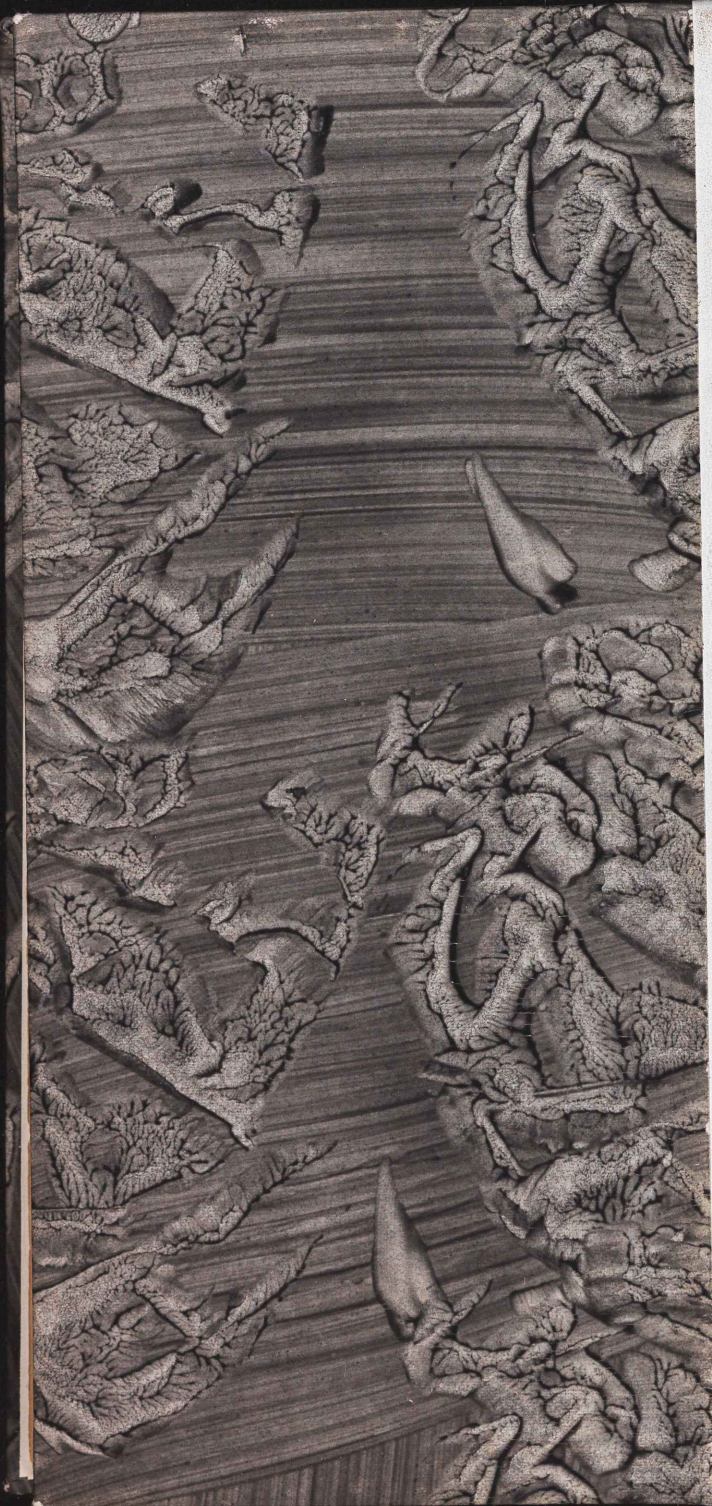
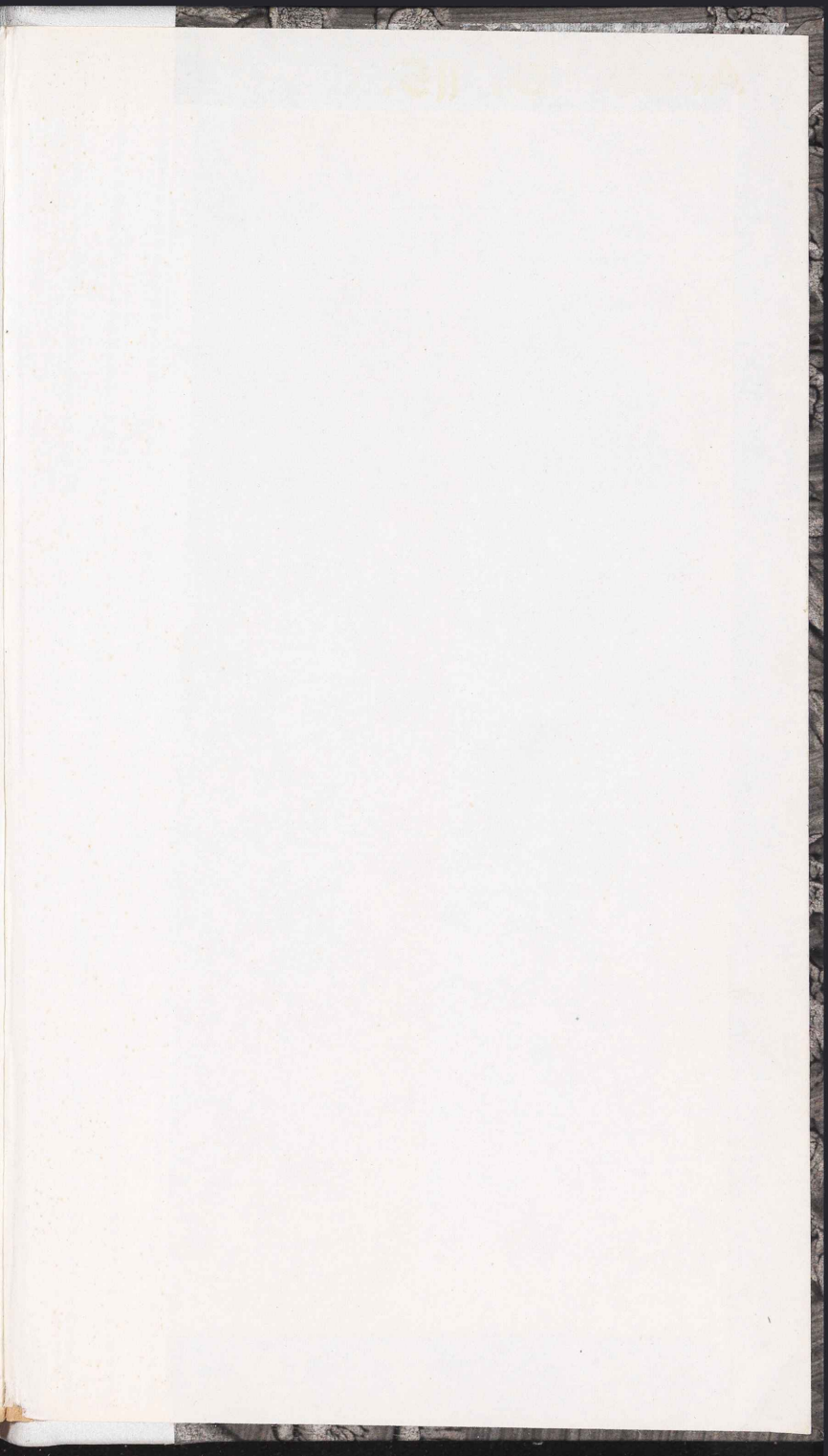
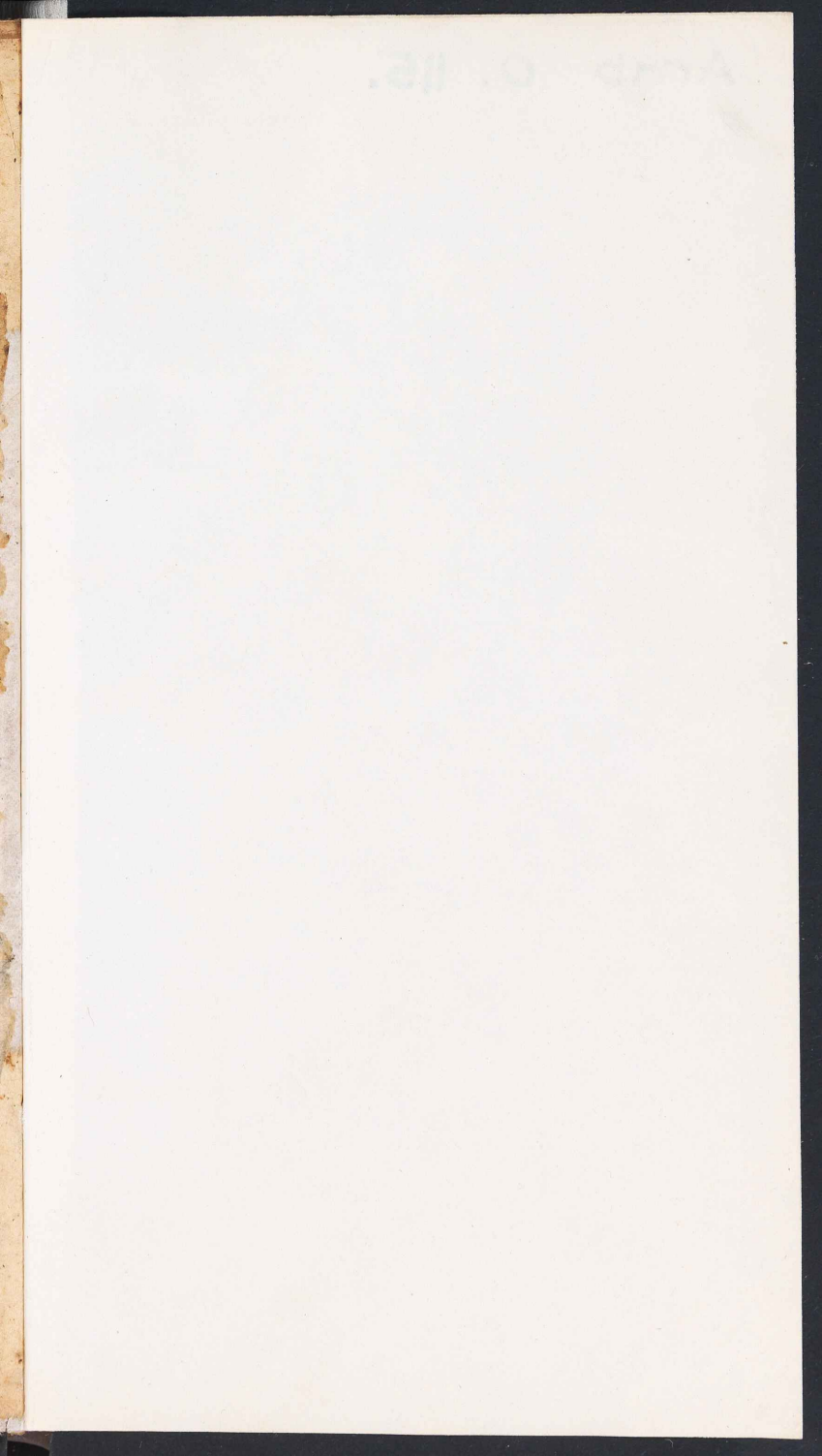


Arab.O.115





Arab 0. 115.



۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

توت به غلله تر سب او ناز اید یک قور دینک شیخ اید یک
قوزاق کشتنم العا اولند قوزاق اید یک انستغای مکن اولیوت
لکن اول قوزاق کشتنم العا اولند قوزاق اید یک حی اولند
قور دینک کشتنم العا اولند قوزاق اید یک کراست و اید

五

زین محمد و ایل بر عهدہ ہر دفعہ مغلوب اولو رہ
غالب اول نہ ہو قید انجام و بیک اور زہ قوال بعد ب
بعد اول بعد زین محمد و غالب اول ب محمد و کہ تو قید
انجام المشی اول محمد و مبلغ مزید زین محمد الغم در

اولور محمد الطوب اولور

همه سالها سرور



الممرعات
هو الحفظ

0-2

در حساب
کمال
عمر

۹۲۴

فان قلت ما الفرق بين الله
وبين اله قلنا ان الله
يخالف الاله يطلق بالحق او بغيره

البزاق يوزن بخرب ماء الفهم
اذا خرج منه وما دام فيه هو
البرق

MAGYAR
TUDOMÁNYOS
AKADÉMIA
KÖNYVTÁRA

بريق

کفره طائفه بی یاقه لبرند و اکثر از اولاد محمد و سلمه
فرزند یحیی و جواد و کرام الله علیهم السلام و عجب و اناده
مواقع از دره اخلاص بحیوب کربلا و سوره اخلاص
باسرار و بعد الحرات و موعده اولاد و اولاد
فیل و کثیرا و رقی و جوده و مکی و اولاد و اولاد
رخو و طایفه و رقی و الامو هو ب که بر خنده ایا و عوض اید
شریعت و سوله و در که بر کینه بر خنده با غنای انون
مسله

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل الفاعلين بأمره مرفوعات الدرجات
وصير العالمين بقوله منصوبات الرايات والصلوة على نبينا
محمد في الأفعال المجورات إلى الجزرات وعلى الله وأصحابه
المعربين مباني المسناة **وبه** فيقول العبد الفقير سروري
الحقير لما كان كتاب المصباح لعلم النحو كالفتاح وبشرحه
المتين بالضرورة ولا يلدت لأهل البدء لكونه من مثله أصعب
وفي أساليب تركيبه أغرب كان يخلج بيالي في أوائل
حاله أن الشرح له شرحاً يفصل بين المتن ما وقع فيه الأجمال
ويزيل من الشرح ما حصل فيه الإشكال فشرحه عنه قراءة بعض
المتعلقات بصرف نبد من الأوقات مع شذرات البال
وتفريق الأحوال **اعلم** أن النحو مائنة وموضوعاً ومبادئ
ومسائل وغاية أما هيئة فهو آلة قانونية تعرف بها
الطائفة على الكلمة حالة التركيب من حيث أنها المراتبة وبناء
وموضوعه الكلمة الواقعة في التركيب العربية والكلام
ومبادئه التصورات المستعملة فيه ومسائله التصديقات
الواقعة فيه وغاية العضمة عن الخطأ في التركيب العربية
والاستعانة علمه فهو كلام الله تعالى وحديث رسولنا عليه
السلام وإن قراءات علم النحو واجبة لأنها يتوقف عليها

الواجب وما يتوقف عليه الواجب فهو واجب وأما الصحة
عليه فلان توحيد البارئ تعالى واجب وتوحيد الكامل موقوف
على تصديق النبي صلى الله عليه وسلم وهو موقوف على معرفة
أخبار القرآن وهي موقوفة على علم البيان وهو موقوف على
علم النحو وأما بيان الكبرى فمعلق على علم أصول الدين وأصول
الفقه وأن مرئيت النحو بعد اللغة والتصرف وقيل الفقه والتصرف
والتفسير وأما تستعمل النحو نحو الألف أيا السوء الذي سمع
يوم قاريا يقرأ أن الله برئ من المشركين ورسوله بكسر
اللام فجاءوا إلى علي بن أبي طالب رضي الله عنه وأخبروه بذلك
فقال علي هذا من مخالطة العجم ثم بين أقسام الكلمة
وقال الفاعل مرفوع وما سواه مرفوع عليه والمفعول منصوب
وما سواه مرفوع عليه والمضاف إليه مجرور وما سواه مرفوع عليه
ثم قال ألم هذا أي أقصد هذا المذكور فلعل علي رضي الله عنه
أخ هذا استعمل هذا العلم تبنا بلفظ والنحو لغة معان خمسة كاجمعها
الشاعر نحونا هو دارك بأجيبين لقينا كواليف من رقيس وجدنا
هم جيا غانحو طرب تنو أمينك نحو أمير شراي فيل يجوز أن يكون
المعنى الاصطلاحي منقولا من كل واحد من المعاني المذكورة
لأنه يقصد بعلم النحو صواب الكلام وهو ناحية وجانب من العلوم
وله مقدار في نفسه وإذا عرفه المتكلم بأهل كلام العرب وهو نوع
قوله أما بعد حمد الله **افعل** فان قلت ان المص ذكر التسمية ولم
يذكر أحد قلنا ذكره أيضا والقربة عليه توفيق الله تعالى

من العلوم

الكتاب او قوله اما بعد حمد الله وهذا القول نفس الجمع الصحيح بان
 التعميد له رتبة التقديم وفي اضافته الجمع الاول الى اسم الذات و
 تعقيبها ثانياً ببعض الصفات تنبيه على انه تعالى منفرد بالجمع بين
 الاحتقايين **اعلم** ان اما كماله في مفهومها معنى الشرط فان قلت
 اما حرف لا يكون مبتداء فلم جعلته مبتداء في قولك اما كماله قلت
 المراد ههنا لفظها فان قلت اما حرف بلا خلاف فلم قلت كماله
 قلت اطلاق الجنس على الشيء لا ينافي في اطلاق نوعه عليه السر في
 اطلاق الجنس خفاء حرفتها بمنزلة حيث انما علمت في الظروف
 النسب ليس غير ما من احواف كذلك وتضمنت معنى ما هو اسم
 فان قلت ان النجات بعد التاقيم على ان اما حرف اختلاف في انما
 موضوعه للشرط او قامة مقام ما وضع له فذهب بن اناجيب الى
 الاول حيث قال في كافيته وصرحوا للشرط ان ولو واما صاحب
 الكشاف الى الشاف حيث قال في مفصلة ومنه اضاف احواف وصرحوا
 الشرط وهما ان ولو ثم ذكر بعد فصول اما كماله فيها معنى الشرط فلم يعبه
 وما قلت انما موضوعه للشرط قلت ان كونه اما قايمة مقام مهرها
 يؤيد مذهب صاحب الكشاف فلذلك ان كونه اكمالاً في مفهومها
 معنى الشرط كانت الفاء الجزائية لازمة لزوماً كشرطاً لا كلياً فان
 قلت ما وجه دخول الفاء في جواب الشرط قلت للدلالة على كونه
 الشرط سبباً للجزاء فان قلت ان تضمن اما معنى الشرط موقوف
 على لزوم الفاء بموجب التعليل وهو موقوف على تضمنها معنى الشرط فلهذا
 دور قلت ان توقف لزوم الفاء على تضمنها معنى الشرط توقف على

وتوقف تضمنها معنى الشرط على لزوم التأوقف خارجي فلا دور
 لتغاير الجملتين فان قلت لم قلت اما كلمة في مفهومها معنى الشرط
 قلت لقيامها مقامهما كما قال سبويه وهو اما في النحو موثوق بقوله
 ان معنى قولهم اما زيد منطلق مهايكن مبنين فزيد منطلق ومهما
 لهما متضمنين بمعنى الشرط ويكن محذوم به تامه بمعنى يقع او يحدث وقال
 راجع اليهما ومبنين بيان له لا بهما والغاء جزاء له ومهما
 مبتدأ واجملة الجزائية خبره او هي مع الشرطية او الجملة التي هي
 الشرط وحدها ولا خبر له ومعناه مهاي يقع او يقع او يحدث كايضا
 مبنين فزيد منطلق وهذا قطع لوقوعه لانه بقيت الدنيا لانه
 من وقوعه ينشئ منها بالضرورة ثم حذف مهايكن مبنين لكثرة
 استعمالها مع كونها موضوعا للتفصيل المقضي التكرار المقترض للتأثر
 الموجب للحذف ثم اقيم اما مقامه فصارا ما فزيد منطلق فلما اقيم
 اما مقامهما تضمنت معنى الشرط لانه مهايكن متضمنين لمعنى الشرط
 ثم حلت الفاء اي وقعت واخرت اليها الجزاء لكرامتهم ان يقع
 الموات بين الحرف الذي فيه معنى الشرط اعني اتا وبين حرف
 الجزاء اعني الفاء فان قلت لم كرسوا ذلك قلت لان حرف الفاء
 المتوسط بين المفرد بين او الجملتين لانه وضعها لالتباسين
 شياء فاحضرت اليها الجزاء وجعل خبرها واجملة مع مناعية الفعل المحذوف
واعلم ان اما على ثلثة اقسام مفردة كما قالوا فاعني في هذا الكتاب
 ومركبة وهي على ضربين احدهما ان الاصل ان ما يكسر الهمزة فان
 للشرط وما زائدة لكتاكيد في المعنى وادغم النون في الميم بعد قبلها

بهما القهرهما في المحج وفتحت الكهنة لئلا يلتبس بآثار العاطفة فان قلت
 فليفرم التباس بآثار المركبة من لان كنت منطلقا وبآثار المفردة قلت
 الفرق يحصل بالفاء في جواب المفردة دون المركبة وان لم تدخل
 فيكون التفصيل في المفردة او لتفصيل في المركبة واما الفرق بين
 المفردة وهذه المركبة وبين المركبة من لان كنت فيها ان يليها
 الاسم كما يليها الفعل وثانيهما ان الاصل لان كنت منطلقا انطلقت
 فحذفت التام لانها تحذف كثيرا من المصدرية وان المنددة
 للتخفيف فحذف كان لان كنت للاختصار فزيدت فاما اذ ان
 ان عوضا عنه فصار ان فادغم النون في الميم فصار اما وابدل
 الضمير المتصل بالمتفصل لعدم يترى التكلم بالضمير المتصل بدون ما
 يتصل به فصار اما انت منطلقا انطلقت فاما الاو في متضمنة
 بمعنى الشرط والثانية للشرط المحض والثالثة ليست للشرط
 ولا متضمنة اباة علم المذهب الصحيح ذهب اليه القمطن طائفة من
 الكوفيين وان اما المفردة لا اقيم مقام ما تضمنت معنى الابداء
 والشرط الذين فيه فبالنظر الى الاو في يقتضى الدخول علم الاسم
 اذا ما لا يصح وقوعها مبتداء فوجب ان يدخل علم ما يصلح ان يقع
 مبتداء بحسب نوعه وهو الاسم لئلا يفوت معنى الابداء بالكلية
 وبالنظر الى الثاني يقتضى الدخول علم الفعل لان الشرط يقتضى الا
 وهو في الفعل وجمعها متغذر فيلزم الاسم ويلزم دخول الفاء
 جوابا لئلا يفوت معنى الشرط فيكون الفاء جبراء عن نقصان
 عدم اداء ما يقتضيه بحسب تضمن الشرط اعني الدخول علم الفعل قبل

بها م

ان كان المراد من ان ابتداء الابداء الاصطلاحي يلزم ان
 لا يقع بعد ما الا انهم المبتداء وان كان المراد الابداء اللغوي
 يلزم وقوع كل نوع مما انواع الكلمة واجواب باختبار الشق الاول
 يعرف مما سبق انما يمكن ان يجتزأ الشق فالمراد الابداء الذي
 معروضه الاسم بدليل وقوع موقع الاسم المبتداء اعني مهابان
 قبل لم رعو او لا ما تقتضيه اما بحسب تضمنه معنى الابداء اعني
 الدخول على الاسم ثم فوضوا حوا ما تقتضيه بحسب تضمنه معنى الشرط
 اعني الدخول على الفعل لم يعكس قلنا لان الابدائية في مهابان
 اقدم فيه من الشرطية لكونه مبتداء بخلاف كونه بشرط فانما يجب
 معنى ان وان اما هنا تستعمل في الكلام على وجهين احدهما ان
 يستعمل المتكلم لتفصيل ما اجمل عليه طريق الاستئناف لا ايراد الكلام
 على وجه يحتمل امورا متقدمة والتفصيل تعيين بعض تلك المحتملات
 او كلها والاستئناف ايراد الكلام جوابا عن سؤال مقدر ريثما علم كلام
 سابع كما تقول ما نبي اخوك كلام مجمل قابل للمخاطب على
 السؤال بان يقول ما فعلت لكل منهم فتقول في جوابهم ما زيد
 فأكرمته واما خالد فاهنته واما بشر فقد اعرضت عنه ولهذا الارجح
 الاستعداد او اما قوله تعالى فاما الذين في قلوبهم زيغ الآية فقد
 قد رقبته ما الاخرى وانما يستعمل المتكلم بشارعا في الكلام
 مبتدأ بمن غير ان يتقدمها كلام لا التفصيل كلام مجمل سابق بل تفصيل
 لتفصيله اني فالتحقيق ان ما التفصيل مطلقا وهو قسمان الاول
 ان يكون لتفصيل ما اجمل عليه المتكلم وانما التفصيل مجمل في مهابان الاول

مجمل
 2

ما ذكره اولاً واشتفا ما ذكر ثانياً ومع عند البعض ظرف من الظروف
 الزمانية لانه لو كان من الظروف المكانية لبينه اهل اللغة وعند البعض
 ظرف من الظروف المكانية لانه من قبيل الجملات الست لكن يعبر عنها
 للزمان لكونه مضافاً الى الزمان فالتقدير اما بعد من الفراغ من الحديث
 وكثيراً ما يحذف منه المضاف اليه ويؤكل وينسج على القصر ويسبح غايه
 واذا حذف منه المضاف اليه لم يؤكل حذف نسباً منسباً يكون معرباً
 على حسب العوامل واذا ذكر المضاف اليه يكون منصوباً على الظرفية
 يتقيد ان لم يلبسها العوامل المقضية خلاف النصب كذا حال
 سائر الجملات الست ومنها ان في قوله اما بعد حمد الله لم يحذف
 المضاف اليه فلم يبين بل ترك منصوباً على الظرفية فان قيل هذا
 منافي لما ذكر انما تامة مضاف الى الزمان فالتقدير اما بعد من
 الفراغ قلنا ما حذف لفظ زمان وبقية لفظ حمد مقامه فكانه لم يحذف
 والمقصود ان المضاف اليه منها مذكور والعامل في نصبه بعد اما عند
سبويه وجميع النحويين فان قيل لم افردت سبويه وقدمته
 قلنا اشعاراً بمنزلة فضله فان قيل اختلف النحاة في عامله قال بعضهم
 هو اما وقال بعضهم هو الفعل بعد فلم قلت العامل فيه اما عند جميع النحويين
 للبعد والجنس بناء على عدم اعتداد اطلاق الملوكون فان قيل فان قيل
 ان اما حرف والواو لا يعمل في الظرف قلنا ان اما لقيامها مقام
 الفعل هو كمن يعمل في الظروف صاحبة خطأ الرتبة الفعل وراية
 الفعل كاف في عمل الظرف لان في الظروف استماعاً لكل شيء ثم المحذورات
 لاتبه وان يكن في زمان ومكان فصار الظرف مع كل كقرينة

معمولا لكل عامل فيه راجحة الفعل فان قيل ان عملا ما عند وجو
اردت والمظنة تمنع لا تقدم انما الضعيف عند وجود القوت كما شئ
مع الشمس فلو عمل تأيلا لم ترجح الضعيف على القوت وانما باطل
قلت لا يجوز ان يعمل بعد اردت بناء على معنى اردت بعد الفراع
من جهة التدول لا يجوز ايضا ان يعمل فيه المظنة بناء على معنى اردت
ان المظنة بعد الفراع من جهة التدلات ان تقطع ما بعد ما على العمل
فيما قبلها لا يقتضياها صدر الكلام الذي دخلت هي عليه يكونها للابتداء
اولا لكيد هذا ان قطع ان عمل ما بعد ما في ما قبلها عند البعض وانما
عند الآخر فيجوز عمل ما بعد ما في ما قبلها ومحل النزاع بين الفريقين
هو الموضع الذي يكون ما بعد ما ظاهرا يكون ان تذكر ما بعد ما
نحو اما اليوم فانه خارج فالعامل في اليوم اما لا خارج لانهم اذا
كانوا يمنعون تقديم معمول ان عليها فهم يمنع لتقديم معمولها
واذا انتفى احد التقديسين فان كان المنفى هو القيد الاول نحو اما زيدا
فانه ضارب فالتركيب غير جائز عند جميع النحويين لا امتناع عمل
اما وضارب الا ابا العباس المبرد وكذا الفراء وابن درسيه
فانهم اجازوا النسب زيد بضارب وجعلوا تصحيح التقديم اما
يمنع تقديمه صاحبه لا اما وان كان المنفى هو القيد الثاني نحو اما
اليوم فانا خارج فالتركيب جائز عند الجميع فمن شاء فليعمل اما
ومن شاء فليعمل نفس الجزاء وان كان المنفى كلا القيدين نحو
اما زيد فانا ضارب لا ظلال لاحد في جوازه ولا في ان العامل
ضارب ولفظ بعد مضاف اليه لفظ حميد وهو مضاف اليه لفظنة الله

بها

والحمد هو الوصف بالجليل على جهة التبجيل ولفظة التذلل لذات
 واجب الوجود واصله التذلل اليه اضافة المصدر يا مفعول
 وفاعله من شروك اذا التقدير ايا بعد حذف التذلل فحذف الفاعل اعني بالمكلم
 لدلالة المقام عليه ولفظ **ذي** بمعنى صاحب وليس هو مقصودا
 بالذات بل وضو للفصل في جعل اسم الجنس صفة لشيء نحو جاءني
 زيد ذو الفرس ولا يستعمل الا بالاضافة ولا يضاف الا الى اسما
 الاجناس فمنها جعل الانعام صفة لشيء واعرابه بالواو وفيها
 مجرور بالياء لانه صفة لشيء وهو مضاف **الى الانعام** وهو ايصال
 الخبر الى الغير لا العوض مطلقا ولا الفرض **وجاعل** في ورع لانه بدل من التذلل
 فان قيل لم لا يجوز ان يكون صفة له قلنا لعدم شرط ما هو
 المطابقة بين الصفة والموصوف تعريفًا وتذكيرًا الى احوالها قصد
 ولفظة التذلل معرفة وجاعلة نكرة فان قيل لم لم تعرف بالاضافة
 قلنا لان اضافة لفظية غير مفيدة للتعريف بل مفيدة للتخفيف
 بسقوط التثوين فان قيل كيف يجوز ان يكون بدلًا عن النكرة
 اذا ابدلت من المعرفة فالنكت حسن عند الكثرة النحاة واجب عند ابن
 الحاجب ولا وصف ههنا قلنا ههنا موصوف محذوف تقديره
التم جاعل النخوة فالبدل في الحقيقة هو آله فلما اقيم جاعل مقامه قيل انه
 يدل **واعلم** ان المقص ذكر الانعام وعقبه بذكره الخاص بعد العام
 حيث قال جاعل النخوة في الكلام كالمخ في الطعام تشبيهًا على ان ههنا
 النعمة من النعم العظام وعلم انما المقصود والمرام وفي كافتة تشبيه
 للنخوة بالمخ صريحًا وللكلام بالطعام ضمنا والتشبيه هو الدلالة

على مشاركة امر الامر في معنى بواسطة ما به التشبيه فلا بد له من شبه وله
 اربع اركان المشبه والمشبّه به ووجه التشبيه وهو المعنى الخاص
 الذي يشتركان فيه واداة التشبيه والابدان يكون منه غرض يعود
 الى المشبه فالمشبه هو المصروف المشبه في الاول النعم والمشبّه به
 الملح ووجه التشبيه ترتيب المقصود عند استعمال كل منهما على الحد المعهود
 وفوات المقصود عند الالتمال واداة التشبيه الكاف وغرض
 التشبيه مدح النعم وهذا من قبيل تشبيه المفعول بالحسوس ووجه
 التشبيه في التثنية هو كون كل مناهذا اذا الاجسام والكلام غذاء
 الا فاهم وجاعل من اجل معنى التفسير وهو جعل الشئ شئاً فيقدر
 اليح الى مفعولين ملحقاً بافعال القلوب او بمعنى اليجاد وهو
 الذي يقال له بمعنى الخلق في يتعدى الى مفعول واحد واراقت
 اشفاً ههنا يقرب ان بعد نفساً لان انتفاء ايقوستم من التثنية
 المقيد في يتفق الخلق بانتفاء المشابهة لكنه ثابت مطلقاً والمراد
 بالكلام ههنا ما يتكلم به الانسان بلسان العرب فهو بمعنى
 التكلم **قوله** والصلوة على نبيه محمد **اقول** اقوال للعطف على محمد انت
 ومحمد عطف ببيان لنبية فان قيل لم يعلق الصلوة او لا يلزم
 الصفة واخر العلم قلنا للتشبيه على ان الاستحقاق ههنا وصفي
 بخلاف الحمد فان الاستحقاق هناك ذاتي وصفي **قوله**
 سجد الانام **اقول** اي مقدر على الجلبوع اصل السيد سيدي ^{السيدي}
 قلت الواو يا وادعت الباء في الباء وهو ج ووصفة محمد
 والالي بمعنى الابل والعيال او بمعنى الاشياء او بمعنى النفس والمراد

ههنا اما المعنى الاول يدل على ذكر الاصحاب او الكشف ليقم الدعا وذكر
 الاصحاب تخصيص بعد التعميم لاجل التعظيم والاصحاب جمع صحب
 هو جمع صاحب والمختار ان الصحابي نزل في الرسول عليه السلام
قوله مؤيد بن محمدوف النون للاضافة والياء في اللفظ لا للقاء
 اصله مؤيد بن محمدوف النون للاضافة والياء في اللفظ لا للقاء
 الساكنين ومجور علم انه صفة لاصحابه لوصول التعريف بالاصفة
 لكونها معنوية لان تأييدهم الاسلام في الزمان الماضي ولا تسقط
 البينة المكتوبة لئلا ينسب بالمعروف ان قبل لم لا تحرك ياؤ به كما
 حركت ياء التشبيه عند القاء الساكنين فهو مرث بعلامي القوم
 قلنا اذا كسرت لزوم اجتماع الكسرات لان ما قبلها مكسور
 بخلاف التشبيه ولا يجوز ان ياء الفتح والضم اذ في الفتح يلزم الضم
 من الكسرة الي الفتح وفي الضمة يلزم النقل واخرج من الكسرة
 ايا الضمة ومعنى الاسلام هو الشهادة بالتدور ورسوله واقام
 الصلوة واتى الزكوة وصوم شهر رمضان وحج البيت
 ان وجب ومعنى الايمان التصديق الشرعي فالاول عام فان
 قبل لم اختار الاسلام على الايمان قلنا تنبها على ان التأييد
 ناشئ في الظاهر واما الباطن فامره الي التدين **قوله** فان الولد لا تغر
اقول الفاء داخل على جواب اما وان حرف في احواف المشبهة
 بالفعل والولد اسمها والاعتراف بمعنى الاول الذي لا يكاد يوجد صفة
 الولد وجبر ان الجملة الآتية وهي جملة اردت **قوله** لازل **مسموعا**
اقول ان دام وثبت لان النفي وهو لا اذا دخل عليه ما فيه النفي وهو

زال يفيد الاثبات وانه اجلة الدعائية مع ساقته ومؤخرها
اعني قوله واي اهل الجبر مودود اجلة معترضة بين ان وخبرها
ولاحل لها من الاعراب ولا زال من الافعال الناقصة وكما هو
الضمير المستتر فيه الرجوع الى الولد وفي خبرها وجهاً واحداً ان يجعل
قوله مسعوداً خبراً له وقوله كاسية متعلقاً به او حالاً من الضمير المستتر
فيه وقدم للصبح والثاني ان يجعل كاسية خبراً له ومسعوداً بدلاً منه
وهو الواجب لعدم تقييد الدعاء والتقدم والتأخر ان لا زال كائناً
كاسية اذا كان الكاف حرف جر او مثله اسم اذا كان اسماً **قوله**
واي اهل الجبر مودود واي اهل الجبر مودود **اقول** اي مجموعاً كما
قبل رقه والتمتع الصلاح وتقديم المفعول بالمتبجج والخبر
قوله **لا يظهر اقول** اعلم ان لما اذا دخلت على اسم تكون ظرفاً
بمعنى الحين واذا دخلت على المضارع تكون جازمة واذا دخلت
على غيرهما تكون بمعنى الا نحو قوله تعالى ان كل نفس لا عليها حافظ
اي ما كل نفس الا عليها حافظ وتكون فعلاً كقولهم لا الموتور من هنا
قد دخلت على الماضي فهي ظرف بمعنى الحين ومبني منصوب محلاً
والعامل فيه اردت كما يظهر لانه مضاف اليه والمضاف اليه
لا يعمل في المضاف لا متناع كون الشيء عاملاً في نفسه لان العامل
في العامل في الشيء عامل في ذلك ولا متناع تقدم المضاف اليه على
المضاف ولبيان الاصناف وفعال يظهر مستتر فيه راجع الى الولد
ومختصر منصوب لفظاً مفعول به كما يظهر ومضاف الى الاقناع
اصنافه المستعملة في اسم كرسى او اصنافه العام الى الخاص

كعلم النحو والاصناف ببيانته والامنة كوسجد الجامع واستظهار
 مع ما عمل فيه جملة فعلية مجرورة محلاً لاصنافه لما اليها تقديره وارتد
 تليق به حين استظهار الولد مختص الاقناع فان قيل اجملة الخوص
 بين اسم ان وجنر ما لا يكون لها محلا من الاعراب فكيف تكون
 جملة استظهار مجرورة المحل قل ان جملة مؤخره عن جنس ان بيته
 لان العامل في ما ارتد والعامل معه على المفعول كما مرة التقرير
 انما واستظهار محي للمعنيين الاول بمعنى السعان به والثاني بمعنى
 حفظ وفراغ عن ظهر القلب والمراد مهمنا هو المعنى **قوله**
 وكشف عنه **اقول** واللعطف وجملة كشف عطف على جملة استظهار وقيل
 كشف مستتر فيه راجع الى الولد وصمير عنه راجع الى مختص الاقناع
 واليا في قوله بحفظه للاستعانة وقد يعتبر عن مثل من اليه بالياء البيانية
 والاقناع ما تستر به المرأة راسها وفضلته بقية التي نزلت على وجهها
 والكشف مجاز عن زالة اجمال المصدر اعني الحفظ اما مضاف الى
 والفاعل وذكر المفعول متروك الى كشف عنه بحفظه الولد مختص
 الاقناع واما مضاف الى المفعول وذكر الفاعل متروك الى كشف
 عنه بحفظ المختص الولد واعراب احاط كما جبر الكشف والمراد
 بمفرداته ما يئل المختص والاحاطة ادراك الشيء والوصول اليه
 بتمامه وكما الى احاطه الولد الاخر مختص الاقناع بجميع ما فيه من مفرداته
 واحاطة مسأله وحفظاً متميزاً بمعنى الفاعل الى احاطة بحفظه بمفرداته
 واتقن كما احاط ارباباً والاتقان معرفة الشيء بيقين وقوله
 من النخب بيان الوصول في قوله ما فيه وحال من الضمير المستتر في قوله

فيه فالعامل الظرف المستقر اعني فيه او بمجموع ما فيه فالعامل التقن
 لان عامل الحال عامل في الحال والنحو يطلع على المايل والقواعد
 وعلى ادراك تلك المعلومات وعلى الملكة الحاصلة من الادراك والتميز
 منها هو المعنى الاول وقوله معنى ولفظا تميزان بمعنى المفعول
 ان اتقن ما معنى ما فيه ولفظه فان قيل بالفروحين التمييز بمعنى
 الفاعل والتميز بمعنى المفعول قلنا هو ان التمييز يكون بمعنى
 الفاعل ان اخذته واصفة الى عامل فعل مذكور نحو طاب
 زيد نف اى طاب نفس زيد ويكون بمعنى المفعول ان اخذته
 واصفة الى مفعول فعل مذكور نحو خرجنا الى الارض عيوننا اى خرجنا
 عيون الارض فان قيل ان قوله من النحو بيان وتميز بمعنى
 وقوله معنى ولفظا تميزان لفظا فما الفروع بينها حتى يجوز اجتماعها
 قلنا ان الابهام الرفع ابا وما من النحو هو الابهام الكاين في الاسم
 الموصول والابهام الرفع ايا ما معنى ولفظا هو الابهام الكاين
 في مضمون الجمل اعني وقوع الاتقان على مفعول وهو ما مع صلة
 لان الفعل قد يكون باتقان لفظه وحده وقد يكون باتقان
 معناه وحده وقد يكون باتقانها جميعا وباتقان لفظه وتركيبه
 واتقان بعض لفظه بعض معناه او كلمة او بالعكس فقوله
 من النحو يرفع الابهام عن الذات المذكورة ومعنى ولفظا عن
 الذات المقدرة فهما متغايران فلا يمتدراك **قوله** اردت
 ان المظهر **اقول** اردت جواب لآ وجملة المظهر منصوبة بحال المظهر
 المفعولية لا رد ال اردت تليظه وجملة اردت مرفوعة المحل

خبر أن أبي فان الولد لاخر مراد من تليظ او مراد ان تليظ وقت
 استظهاره فان قيل بالداعي الى هذا التقدير قلنا هو ان الأصل
 في الخبر هو الافراد او تحقق كون الجملة مرفوعة المحل والصنم البارز
 في المظنة عايد الى الولد والتليظ جعل اللسان متحركاً في الغم لاخذ
 بقيته الطعام فيه والمراد به الاطعام والاذاق والغرض من التعليم
 فقيه تشبيه الكلام بالطعام والتعليم بالطعام وفيه إشعار بان
 متعلق التعليم هو المسائل الغلبية وقوله كلام الامام منطوق
 بالمظنة وكونه من التبعيض ظاهراً ويجوز كونها ابتدائية او زائدة
 والجبر فتح الحاد وكسرها يقال للرجل العالم خبره تجسره الكلام وتزنيه
 وقيل مغلوب به الجرح قلنا مكان فان قيل بالمناسبة بينهما
 قلنا العالم مجمع الجرح جمع الماء العلم والماسبان للحيوة والمحقق
 هو العالم المنقذين والمحقق هو العالم على وجه اليقين والمطلع
 علم سر خفي **وقولنا** ان يجرور علم انه يدل من الامام مضاف الى بكر كنيته له
 وعبد القاهر جرو رتبة عطف بيان له والجمع بين اسم كنيته واسم
 ابيه وذكر بلده اعتبار شانه والشرى بالقصر المدفن والشراب
 الندي وسقيه عيارت عرج جعل معمر او هذا من عاده العوب
 والمشوى بموضع الاقامه ولا محل الجلي معنى وجعل من الاجزاء لعدم
 وقوعها موقع المفرد **قوله** حتى يعلق بطبعه **اقول** اي يشبث فان
 قيل حتى حرف جر مزحرف الجارت المتخضعة بالاسم فلم دخل على
 الفعل قلنا الفعل بعده في تأويل المصدر او تقديره حتى ان يعلق
 فهو داخل على الاسم او عطف على المظنة علم ان حتى للعطف فان قيل

العلم

يجب في حق ان يكون ما بعده خبر ما قبله ومهنا ليس كذلك
فلنا ما بعده في قوة الخبر ما قبله لان العلون ممن لوازم التعليلة
والطبع والطبيعة في اللغة واحد وهو المصطلح التي جبل عليها اللسان
والمراد بالطبع مهنا الذات والموصول مع صلة اعني بالتفجر
مرفوع المحلى بانه فاعل يعلو والتفجر التفتح والسيلان **وقوله**
ونفظة منصوب محلا حال من فاعل يعلو فان قبل لم قدم محال
ال من لفظ عي في الحال فلنا للتاسع في النظر وفي التسليم
وبنا فاعل يتفجر هو جمع ينبوع وهو العين وفي الكلام تشبيه بان
قوله فنظرت في مختصرة المصنوعة **اقول** الفاء للعطف على
قوله اردت او للجزاء والنظر من باب معنى الفكر لان النظر اذا
ستعمل في يكون بمعنى الفكر وبمعنى الغضب وبابا بمعنى الرؤية
وباللام بمعنى الرحمة والضمير المحرور في مختصرة راجع اليه القاهر
والمطبوعة المختصرات فان قبل المطبوعة لا تقع صفة لهما الوهم
المطابقة في الجمع فلهذا الصفة اذا استندت الى ضمير الجملة كان
كما حكم الفعل في جواب الزا لافراد والجمع نحو النساء حات او حين
فان قبل اذا جاز الامر ان فلم اختار الواحد فلنا لكونه اخبر
قوله فوجدت اكثر ما تعاور **اقول** الفاء للعطف على قوله فنظرت
او للجزاء ضمير المؤنث راجع الى المختصرات والتعاور هو الداور
به يدان تداول بين الكتب الثلاثة اكثر من تداول الباقية
من مختصرة ان كان وجدت بمعنى صادفت يكون اكثر ما مفعول
الاول والمآية ومعطو فاما بدلا منه يدل البعض من الكل وان كان

بمعنى علمت يكون أكثر ما مفعول الأول والجلد والمائة ومطوفانها
مفعول الثاني وتجاوز انصب على التمييز وكان واحدا من الأية والشيء
والجلد لم يسم كتاب للامام عبد القاهر **قوله** ما استطعت ان اكلفه جمعها
اقول الناء فيه كفاء فوجدت والاستطالة على الشيء طويلا في طالع
وهو لازم فلما نقل ما في باب الاستفعال صار متعديا وجملة ان اكلفه
مفعول استطعت والضمير كبار من مفعول قول لا اكلف راجع الى
الولد وجمعها مفعول الثاني وضمير راجع الى الكتب الثلاثة ان المائة و
الجلد والشيء فالمعنى عدت طويلا تكليف الولد جمع من الكتب
الثلاثة في القراءة والضبط وجملة وان احلدها فيها بجملة ان كل
وعطف عليها اي وان اجعلها مالا لها **قوله** كرايته ما فيها
اقول كرايته مصدر منصوب عليها مفعول لا استطعت وبهذا
اي المفعول وذكر الفاعل متروك تقديره كرايته ما فيها اي في الكتب
الثلاثة والضمير المستتر في الظرف يرجع الى الموصول **قوله**
من الاشياء المعادة **اقول** اي المكررة ببيان الموصول **قوله** وان كانت
لا تخلص الا فارت **اقول** الواو واللام وان للشرط في الاصل
وهنا الموصول اسم كان مستتر فيه راجع الى الاشياء وضمير جملة
لا تخلص وقوله من المعادة متعلق بقوله لا تخلص **قوله** فاستغفرت
منها **اقول** هو ما استطعت وتوحي كل عوض المضاف اليه ان يغتفر
عن كل واحد من الكتب الثلاثة فان قيل ما وجه تعويض التنوين
عن المضاف اليه قلنا هو ان المضاف اليه كمنزلة التنوين
في المضاف فلما ترك المضاف اليه دلالة الحمل فانسب ان يقع

اي في الكتب الثلاثة
منها اي في الكتب الثلاثة
منها اي في الكتب الثلاثة

موقع التنوين **قول** ما تكر **اقول** كلمة ما مصدرية بمعنى التكرار
 ولا يحسن ان يكون موصولة لان المنفي ليس المسئلة المتكررة
 فان قيل لم قلت ولا يحسن وقلت ولا يجوز قلنا لان نفي
 المتكرر قد يكون بنفي تكرر او المضاف مفعول ان تكرار في يجوز
 كونها موصولة الا انه لا بها ما نفي التكرار لا يحسن وحينئذ تكرر راجع
 الى كل على التقدير الاول والى ما على **الاستفقال** المستفقال للمعاد **اقول**
 الاستفقال عد الشيء ثقيلًا وهو منصوب على انه مفعول وعلى انه حال
 من فاعل نغيت ان مستفقالا والمعاد والمفاد مصدر من الاستفقال
 بمعنى الاعادة والافادة ان مستفقالا الاعادة واستفقالا الافادة
 واعراب استفقالا كاعراب استفقالا والاستفقال عد الشيء فيلدا
قول غير مدخر **اقول** انتصاب غير على الحالية من فاعل استصفت
 وهو بمعنى المغاير ان حال كونه مغاير المدخر وهو بالذات المهملة
 المشددة والادغام جيل الشيء فيخبره ويجوز فيه الدال البعثة
 والبيان ومدخر عامل في قوله ففضل النصيحة وفي رعاية عباراته
 النصيحة ورعاية مصدر مضاف الى المفعول وذكر الفاعل متروك
 والعبارات جمع عبارة من العبور اما من المعنى الى اللفظ في الكلام
 او بالعكس في الخطاب والضمير المحرور راجع الى عبد القاهر **قول**
 ولم اطو ذكر شيء من مسائلها **اقول** الواو للتعطف والجملة معطوفة
 على جملة استصفت او نغيت ان ما طويت وما تركت شيء من
 مسائل الكتب الثلاثة لا تانرا وشاع فيما بينهم **اقول** كلمة ما موصولة
 وجملة ندر صلتها والموصول مع الصلة منصوب على الاستثناء

المنقطع او البدلية من ذكر شيء بتقدير المضاف الي ذكر ما ندر او
 يجوز على البدلية من شيء فيكون الذكر المقدر عين الذكر المذكور
 فان قيل لم لا يجوز ان يكون بدل لانه الضمير المحرر والمختصر بالمسائل
 قلنا الفساد المعنى اذا التقدير ولم اطلو ذكر شيء من مسائل الكتب
 الثالثة الا الكتب النادرة وضميرهم راجع الي التمام بقرينة الحال
قوله ولم ازد فيه الا في موضع المختصر على مسائل الكتب الثالثة شيئاً
 اجنبياً عن الكتب المذكورة **قوله** الا ما كان بالزيادة قريباً **اقول**
 اى جديداً والموصول مع صلته منصوب على الاستثناء او البدلية
 من شيئاً وهم كان ستر فيه راجع الى الموصول وخبره خبرياً
 وقوله بالزيادة متعلق به قدم للستغناء **قوله** فترت بكتاب المصباح
اقول الواو للعطف على استغنى او على جملة لم ازد يقال ترجم
 كلامه اذا فتره بلسان آخر والمراد بالترجمة ههنا التسمية
 اى سميت هذا المختصر بالمصباح **قوله** يستغنى **اقول** اى يستغنى الولد
 بانوار هذا المختصر وما يندكى يستغنى بالمصباح **قوله** ويستغنى
اقول عطف على يستغنى اى يغنىهم بمغائمه اثاره اضافة المغائم
 الي الاثاره اضافة العام الي الخاص مثل خاتم فضة المغائم جمع
 مغنم بمعنى الغنيمة والمراد من الاثار لغوايد الحاصل منه **قوله**
 وكسرت على خمسة ابواب **اقول** الواو للعطف على جملة ترجمت
 والضمير البارز راجع الى كتاب مصباح والكسر هو الطي
 هذا النشر اى طويته وجعلته مثلاً على خمسة ابواب فهو
 مستعار من كسر الطائر جناحه اذا صمته اى قفه وجمعها

للرفع والنقص في حفظ المصنوعة نفسه بالطائر ثم اثبت ما هو
 من لوازمه فكانه طائر في جو العلم في المختصر حين يمكن من الطيران
 كما ان الطائر جناحيه **قوله** الباب الاول في الاصطلاحات
 النحوية **اقول** اصل باب بوب بفتح الواو بدل ليل ابواب
 وهو في الاصل باب البيت فكما ان الدخول فيه انما يكون بعد
 المجاوزة عنه كذلك الدخول في شموله انما يكون بعد المجاوزة
 عنه الباب مرفوع بانه مبتداء والاول صفة والخارج مع الجور
 خبر المبتداء والاصطلاحات جمع اصطلاح وهو في العرف
 اتفاق جماعة على تخصيص شئ بشئ والنحوية صفة الاصطلاحات
 وجه كونها صفة مع عدم المطابقة مرفوعة المضبوطة فان قيل
 ان النحوية ليست بفعل ولا بمفعول فلا يصح الاستناد قلنا
 الباقية بالنسبة فالمعنى في الاصطلاحات المنحوية الى النحوية
 بمعنى الفعل فان قيل ان المصدر يثنى ولا يجمع فلم يجمع
 منها قلنا هذا اذا لم يقصد به الانواع وكان بمعناه اما اذا
 قصد به الانواع او كان في معنى الغير يثنى ويجمع الانواع بمعنى
 المصطلحات فان قيل ما وجه ضبطه على خمسة ابواب قلنا هو ان
 المبحوث عنه اما ان يكون موقوفا عليه للمباحث الاربعة او لا
 الاول هو الباب الاول وان كان اثنا فلا يخفى ان يكون البحث
 من جهة العالمية او لا فان كان الاول فلا يخفى ان يكون العمل
 فيه لفظيا قياسيا او لفظيا سماعيا او معنويا فالاول هو الباب
 اثنا والثاني هو الباب الثالث والثالث هو باب الرابع وان

كان الشئ هو ان يكون البحث من جهة العالمية فهو الباب
 الخامس فان قيل لم قدم الباب الاول على الشئ و الشئ على الشئ
 وهكذا الى الخامس فلن الاول فلما ترانا ان المجسوس هو الموقوف
 عليه للمباحث الثانية واما الشئ فلان العوامل فيه قبلية وهي
 كونها مطروقة مقدمة على السماعية التي هي غير مطروقة واما الثالث
 فلان السماعية كونها الغظية معلومة بالقلب والبصر مقدمة على
المعنوية التي لا تعرف الا بالقلب واما الرابع فلان المقصود من الحق
 معرفة المعرفة والذكر والتذكير والثاني وغيره بالبحوث عنها
 في الكتاب الخامس قول كل لفظه دلل على معنى مفرد بالوضع فمن كنه
اقول ان من الالفاظ المصطلحة فيما بينهم لفظ الكلمة فان قيل
 لم قدمها على سائر الالفاظ المصطلحة فلنا المعنيين الاول ان معرفة
 الكل موقوفة على معرفة الكلمة و الشئ ان موضوع الحق هو الكلمة
 باعث عن عوارضها الذاتية من الاعراب و البناء معرفة الموضوع
 تفيد زيادة البصيرة فان قيل ان لفظه كل منها غير واقعة موقعها
 لما قبلها من التعرض لاحاطة الافراد والموقع موقع التعريف لبيان
 معنى الكلمة الاصطلاحية والتعريف انما يكون للتخفيف للالفرد
 فالاولى ان يترك لفظه كل فلنا ان اهل القريبة لا يلتفتون الى
 عبارات اصحاب المقول بل الى صحة تركيب الكلام ولذلك
 وقع لفظه كل في تعريفاتهم فالمقصود بيان ان الكلمة في عرفهم
 على الشيء يطلق فالموقع ليس موقع التعريف قصدا هو ان
 كل لازم الاضافة فانه يكون مذكرا ان كان المضاف اليه

مذكرا ويكون مؤنثا ان كان المضاف اليه مؤنثا ومنها
 مؤنث لاضافة الى المؤنث ولذا انت الفعل المسند اليه
 اعني ذلك فان قيل لم قدم تعريف الكلمة عليها قلنا لان معرفة
 المعرف اقدم من معرفة المَعْرِف ومن قد مر عليها نظرا الى انها المقصود
 من المَعْرِف ثم التعريف مشتمل على قبود ختم احدا كما كونها مفعولا بها
 فان قيل المذكور في التعريف هو اللفظ فلم قلنا كونها مفعولا بها
 قلنا لا لشعار بان اللفظ المأخوذ في التعريف بمعنى المفعول
 واللفظ في اللغة العربي يقال لفظت الرحى الدقيق اذا رميته وفي
 الاصطلاح ما لفظ به الانسان قلت وقد او كثر وت قيل
 ما يلفظ به الانسان او في كلمة سهلا كان او مستعلا فان قيل
 تعريف اللفظ غير جامع لظهور المنوى في مثل ضرب فان كلمة
 ليس مفعول وغير مانع لدخول الحركة الاعرابية فان تعريفه
 صاوع عليها او صدقه عليها يوجب صدق الكلمة عليها الصدق
 باح القبول عليها ايضا قلنا في الجواب عن الاول ان المراد باللفظ
 ما كان مفعولا حقيقة كذا يد او حكما كالضماير المستكنة والمنوى
 في مثل ضرب وان لم يكن مفعولا حقيقة فهو مفعول حكما
 بدليل جريان احكام اللفظ عليه في الاستناد والفعل اليه وهي التاكيد
 وصحة العطف عليه مثال الجمع قوله تعالى اسكن انت وزوجك
 الجنة وفي الجوامع الثمانية قيد الاستقلال مراد وان سلم وليس
 بلفظ دال بالوضع بل الدال هو المجموع فان قيل لم اختار اللفظ
 دون الصوت والنطق والقول قلنا لانه اخص من الصوت

والقيد الرابع كون ذلك المعنى الذي دلّت اللفظة عليه مفرداً وهو
المراد في اللفظة هو الواحد وفي الاصطلاح ما لا يقصد الدلالة على
لفظ على جزء معناه وقد احتراز به عن مثال الرجل فإنه يدخل على معنيين
إذا الالف واللام يدل على التعريف ورجل على ذكر مربي ادم جاوز
صر البلوغ فإن قبل ليس قد خرج من التعريف مثال الرجل باللام
العلم به التأني في العظيمة إذا فراد اللفظ يستلزم افراد المعنى فذكر كلف
مسند رك قلنا انما يكون ذكره مسنداً كما اذا لم يكن للاحتراز
وليس كذلك لأن مثال الرجل لشدة امتتناع الحرف بالاسم
قد تنزل لامتنع لفظه واحدة عما بحيث يصح اطلاق اللفظة
الواحدة عليها فلا يخرج امثال هذا بقوله لفظه فلما تبين ذكر المفرد
احترازاً عن مثال هذا فان قيل ان التأني في اللفظة وان لم يقن
عن ذكر المفرد ينفى عن التأني اذا المعنى المفرد لا يكون مدلول الاللفظ
مفرد فاللفظ او من لفظ قلنا ان مثل عبد الله علماً يدل على معنى
مفرد مع ان لفظه مع دو فافراد المعنى يستلزم افراد اللفظ فلما تبين
التأني والمودع باللام اذ في لفظية الاحتراز عن مثل عبد الله علماً فان قيل
ان عبد الله علماً يجب ان يكون كلمة اذ لو كان كلمتين لكان خبرية
معنى معتبر حال العلمية فلما وجه للاختراز عنه قلنا مثله لا يند كلمة بل
كلمتين بديل انهم اعربوا الاسمين اعني المضاف والمضاف اليه فلو
جائس عبد الله والكلمة الواحدة لا تغرب باعرايين مختلفين هذا
لكن يراد ان عبد الله علماً يصدق عليه اللفظة كما تروان الاسماء
بالمختلفين يجوز ان يكون باعتبار الشقول عنه فمثل عبد الله باعتبار

المنقول عنه كلمتان فان قيل ليست الغنية تحصل عن ذكر المفرد
 بالتكثير الكاين في معنى التنوين التكثير في الاسم الواحد يقتضي الافراد
 فذلك المفرد مستدرك قلنا الغنية انما تحصل اذا كان المفرد
 والواحد مترادفين لكنهما ليسا كذلك اذ المعنى الواحد قد يكون
 مفردا نحو زيد وقد يكون مركبا نحو الرجل فالواحد عام وذكر المفرد
 للاختصاص مع الواحد المركب وقد ذكرنا ان مثل الرجل لا يخرج بقوله
 لفظه مع قوت دلالة على الواحدة فكيف يخرج بقوله معنى والعبد
 الحاس هو الوضع وهو في اللغة ظاهر وفي الاصطلاح تخصيص
 شيء بشيء مع اطلاق او احتش الشيء الاول فهم من الشيء
 اشقة وقيل تعين اللفظ الدلالة على معنى وقيل جعل اللفظ اولاً
 لمعنى من العطف قصد من ان يصير متواظفاً عليه بين القوم وقيل
 جعل اللفظ دليلاً على المعنى والمراد بالوضع ههنا هو المعنى الاول
 ليلا يكون ذكر الدلالة وذكر المعنى مستدركا وقد اخرجنا من العبد
 عما يغلط منه العامة ويخفونه نحو يوسف سب في يوسف وما في
 فانه يدل بالطبع على الوجع لا بالوضع وكذلك اخرج بالملهمة فانه
 يدل على السعال بالطبع ايضا وكذلك اخرجت به عما يدل بالفعل
 فان قيل ان التحرف اما ان لا يكون له دلالة على معنى ما او كانت
 له دلالة عليه فان كان الاول فقد خرج بقوله دل على معنى لا بالوضع
 وان كان اشقة فظاهر ان دلالة ليست بالطبع فتعين الوضع
 فيكون كلمته لصدوح تعريفها عليه ان التحرف له دلالة على معنى
 بطريق استعمال الخطاء فلا يخرج التحرف بقوله دل على معنى والاب

زينة

من ذكر الوضع للاحتراز عنه فان قيل ان الوضع يعني غير ذكر المعنى
لانه لا يكون الا للمعنى قلنا نعم الا ان دلالة طلب التزائمية وهي
مجهوزة في التعريفات فان قيل فلا يكون المجاز كلمة اذا المعنى
المجازي ليس بالوضع قلنا دلالة المجازات على معانيها بالمجاز
باعتبار الوضع فيكون المجاز كلمة لصدور تعريفها عليه وما ذكر
من المباحث شرح القيد المذكور في التعريف فان قيل لم حلت
الفاء في قوله هي كلمة قلنا لان المبتدأ اذا تضمن معنى الشرط
جاز دخول الفاء في الجزر وذلك على قسمين احدهما ان يكون المبتدأ
اسما موصولا صلته فعل او ظرف وثانيهما ان يكون المبتدأ
اسما مذكرا موصوفا باحدهما وقوله كل لفظة علمية من قبل الشا لات
كلمة كل مذكرة موصوفة بالفعل عنه دلل وتوسط الضمير بين المبتدأ
والجزر للمحصوف مرتان ثبت الفعل المند للضمير كل فان قيل ما فائدة
دخول الفاء في الجزر قلنا هي الايذان بان استحقاق اللفظة لتسميتها
كلمة انما هو بسبب دلالتها على مفرد بالوضع كما ان استحقاق الرجل
بالدرهم في قوله كل رجل اثنين فله درهم انما هو بسبب الايتيان
ولو ترك الفاء لم يكن في لفظة الكلام ما يفيد **قوله** وجمعها كلتا وكلما
اقول فان قيل لم بين الجمع مع انه من وظيفة اهل الصرف قلنا
وهم من يتوهم ان الكلام جمع الكلمة كالكلتا واما تصديق لقوله غير
مدر فضل النصب فان قيل ان الكلمات جمع والكلم ليس جمع
بل هو اسم جنس كتمر ونمرة مما يوف بينه وبين واحدة تالاء
ولو كان جمع لانت الضمير الرابع اليه ولانت وصفه ولبس كذلك

كقولهم تجزفون الكلام بمواضعه وقوله اليه يصعد الكلام الطيب
 قلنا اختلفوا فيه فقال بعضهم انه ليس بجمع وقال بعضهم انه جمع والمص
 من القائلين بجمعينه فان قيل ما الفرق بين الكلمات والكلم على
 تقدير جمعيته قلنا الكلام جمع كسفرة يتناول ما فوق العشرة بلا قرينة
 والكلمات جمع فله يتناول العشرة وما دونها الى الثالثة بلا قرينة
 ادكل جمع سالم جمع فله **قوله** وهي ثلثة انواع **اقول** فان قيل ان
 الكلمة اعم من الاسم لانه احد انواعها واخص منه لانه باسم فيكون
 اعم واخص منه فيكون تسميها بالانواع تسمية الشيء في نفسه والى
 غيره قلنا الضمير راجع الى الكلمة باعتبار انها حقيقة لا باعتبار
 انها اسم فالمعنى ان الكلمة جنس تحت انواع **قوله** اسم وفعل وحرف
اقول فان قيل يسمى الاسم اسما والفعل فعلا والحرف حرفا قلنا
 اما الاسم فلكونه مشابها على الفعل ولكونه علامة للشيء واما الفعل
 فله لانه على فعل للفاعل واما الحرف فلانه يأتى في الطرف او لكونه
 متخفيا تارت الى الفعل واخرى الى الاسم فان قيل لم قدم الاسم على
 الحرف قلنا لكونه اسما مسندا او مسندا اليه والفعل لا يكون مسندا اليه
 والحرف لا يكون مسندا ولا مسندا اليه ووجه اطلاق تعريف المص ان
 كل كلمة ان كان حديثا ومحد ناعنه فهو اسم وان كان حديثا ولا
 يكون محد ناعنه فهو فعل وان لم يكن شيئا من ذلك فهو حرف
 وقد بين احص بوجه آخر الاول كل كلمة اما ان تكون دالة على اقتراف
 الحدث باحد الازمنة الثلاثة الماضية والحال والمستقبل دالة
 وضعينه او لم يكن دالة عليه الاول هو الاسم والثاني هو الحرف والثالث

هو الفعل

الثاني

ان كل كلمة اما ان تكون مستقلة بنفسها او لم تكن واشتقاقها
والا قول اما يقترن باحد الازمنة الثلاثة او لم يقترن بذلك والاول
هو الاسم وفسر لم يقل بان ذلك يتم الجواب فان قيل فعلى هذا يلزم
ان يكون الموصول منه قبيل اطراف لانه الجواب لا يتم بها بل يحتاج
الى ذكر الصلة قلنا ان الوضع معناه هو الوضع حين وضعها لم يشترط
في ذلك ما عاينها فاذا ذكر الصلة فان قيل ويلزم ان لا يكون هو نعم
وبلي ولا حرج اذ يتم الجواب بها اذ قيل هل جاء زيد قلنا انه قائم مقام
الجملة والثالث انا نجد من الانواع الثلاثة يعتبر بها عن جميع ما في البال
ولو كان هناك قسم رابع لزم بقا شئ في القلب لا يمكن التبعيض
واللازم منتف وكذا المذموم قوله فالاسم ما جاز ان يحدث عنه اقول
ان المص قسم الكلمة او لا الى الانواع الثلاثة وفسر ما قانيا بالاسم
والفعل والخراف وارادنا لثان يعرف كل واحد منها فعرف بالاسم
بجواز الحديث عنه ان يجوز كونه مجزعا عنه او في معناه فان قيل
ما الفرق بين الاسناد والاخبار والحديث قلنا الاسناد اعم منها لصدقه
على المستكن في الامر والنهي بخلاف الاخبار والحديث لان من لوازمها
احتمال الصدق والكذب وهو لا يجتمعا فان قيل قال المص فالاسم
ما يقع مسندا اليه او في معنى المسند اليه لكان اصوب لدخول المستكن
اذا ذكر قلنا التعريف بجواز الحديث وجواز الحديث عن الاسم لان ذلك
عنه من حيث انه اسم وانتفاؤه في بعض المواضع لعارض غير مانع
اذا اعتبر اصل الوضع فان قيل ان التعريف للتعين وكلامه او للتفكيك
فذكر ما في تعريف الاسم غير حيد قلنا ان اول تنبوعه لا للتفكيك

قوله كذا يد والعلم والجهل **اقول** فان قيل لم اورد ثلثة امثلة قلنا
 تنبها على ان الاسم ينقسم الي اسم عين والبدال علم معنى قائم بذاته وانه كما
 وجوه كالعلم وعدم كاجل فان قيل لم قدم اسم عين قلنا لان
 القائم بذاته اصل القائم بغيره فرع فان قيل لم حصص قوله العلم حسن
 والجهل قبيح في ايراد مثال اسم المعنى مع ان اسم المعنى كثير قلنا ترغيبا
 للتعلم وترهيبا **قوله** او كان في معنى ما يحدث عنه **اقول** لما علم المص
 ان من الاسماء ما لا يجوز الحديث عنه وكالاسماء اللازمة للظرفية
 نحو متى وحيث اردف **قوله** ما جاز ان يحدث عنه بقوله او كان في
 معنى ما يحدث عنه ليكون التعريف شاملا لنكر الاسماء فان قيل
 لم لا يشتملها الطرز الا قول من التعريف قلنا لان محلها نصب لو قد
 عنها لزم ان يكون مرفوعا المحل فيلزم ان يكون الشيء الواحد منصوبا
 ومرفوعا في حالة واحدة وهو محال فان قيل كون الشيء الواحد
 منصوبا ومرفوعا في حالة واحدة باعتبارين مختلفين جازي بل واقع
 لا يبرى **قوله** هم في قولنا حسبك مبتداء ودرهم خبره فانه حيث انه
 بدخول الجار مجرور حيث انه مبتداء مرفوع قلنا نعم يجوز ان يكون
 الشيء الواحد منصوبا متغايلاين اذا كان معناه قابلا للتقدير باعتبار
 مختلفين وما نحن فيه ليس من هذا القبيل لان المنصوب بتقدير في
 واعتبار وقوع الفعل فيه لا يمكن ان يكون مرفوعا في ناعته بخلاف
 ما ذكر لان الباء رايدة والمعنى حسبك درهم فان قيل في ايراد
 المص اذا واذا في قبيل الاسماء اللازمة للظرفية لانها لا يلائمان
 الظرفية لانه نص سموي على عدم كونها لازمين للظرفية في الكتب

ين

فاجاز اذا يقوم زيد اذا يقعد عمر ويحضر وقت قيام زيد وقت قعود
 عمر وناقض اذا في المثال المذكور مبتدأ في الاقول وجبراً في الالف وشك
 غيره سيبويه وبعد غد بالرفع نفي من غد اذا راجح الصحابي ولسن
 برأج فان اذا في البيت مجرور المحل على البدلية من غد وكذا لك اذا فانهم
 حكموا عليه بانه منصوب المحل على المفعول به لو قوع الفعل عليه انما
 في اوائل القصص بكسر القاف جمع قصصه والفعل الواقع عليه اذكر مذكور
 او مضمراً نحو قوله تعالى واذا كنتم قليل من ضغفون في الار
 وقوله تعالى واذا كنتم قليل فكنتم وقوله تعالى واذا قال بك
 ال اذكر وقت قول ربك وقوله تعالى واذا قال الله تعالى اذكر وقت
 قول الله فلنا عدم تناول الخبر الا قول من التعريف لا يتوقف
 على لزوم الظرفية اذ الظرف مطلقاً لا يصح ان يقع في ناعته فراه
 بالظرف اللازم ما يستعمل الظرف في الجملة لا ما يستعمل الا ظرفاً
 فان قيل ان اسما الافعال اسما بمعنى الافعال يحدث وعي معناها
 فلما يصدق التعريف عليها قلنا اسما الافعال اسما مصادرا لافعال
 بتغير المضاف والمصدر مما يحدث عنه فهي في معنى ما يحدث عنه
 فان قيل الحكم على الاسماء اللازمة للظرفية بانها في معنى الوقت والمكان
 مطلقاً منوع لانها ليست كذلك والحكم عليها بانها في معناها مع اعتبار
 وقوع الفعل فيها مسلم لكنه غير مفيد لان الوقت والمكان اذا
 تعقبا بهما هذا القيد ان اعتبار وقوع الفعل في الاصل احث عنه
 فظهر ان الاسماء اللازمة للظرفية ليس في معنى ما يحدث عنه
 قلنا تختار الشف الشف وقوله غير مفيد از القيد المذكور يجوز ان يكون

ن

ض

منه عوارضة لا من لوازمه فاذا عبر عنه باذا ومنه اعتبر ذلك واذا عبر عنه
 بلفظ الوقت والمكان غلظا فهو في معنى ما يحدث عنه او نقول ان الكلام
 اللازم لللفظية يحسب اصل الوضع موضوعا بمعنى الوقت والمكان
 واما النسب فتقدير في باعتبار وقوع الفعل فيهما فهو امر عارض فلا اعتبار
 له **فومنه** علامة اللفظية ودخول الالف واللام **اقول** كلمة من التبعيض اي بعض
 علامات الاسم اللفظية فان قيل فمهم منه ان له علامات غير اذكر فلم
 لم يذكر ما قلنا علامة ضربان منصوح ولفظ ايا اللفظ فغشرة
 ثلثة في اوله واثنان في اوسطه وخمسة في اخره واما الثلثة في اوله
 فالالف واللام و٩ فالباء وحروف النداء واما الاثنان في اوسطه فالتاء
 والكسرة ويا والصغير واما الخمسة التي في اخره فياء النسبة وياء الاضافة
 والتنوين ونون التثنية ونون الجمع وما عدا ذلك معنوية فذكر
 المصنف بعض علامات اللفظية لشهرته ولم يذكر المعنوية باسرها لانها
 لا يعرف بالحواس الظاهرة فقصر باخفاء فان قيل لم لم يقل دخول ٩ في
 التعريف ليتناول ميم التعريف كما في قوله عم ليس من اجمل اصحاب
 في مسفر ولم لم يقل دخول الالف ودخول اللام قلنا اما الاول فلان
 اصل الميم هو التاء او هو قليل فلم يعتبره اذ هو ليس بحد كالتفريق
 العلاما واما الثانية والثالثة فلان ما ذكره المصنف شامل لهما غير
 عكس فان قيل لم لم يقل اختصاص الالف واللام قلنا المفردات
 موجودة قبل التركيب فقلنا قال ذلك لفهم منه ان وجودها خاصة
 للاسم فان قيل لم اختصه حولهما بالاسم قلنا لانها يفيدان التعريف
 والتعريف متبع الالف واللام فان قيل نحن نخذلها داخلين على الفعل

كما في قول الشاعر وتخرج البهير بوع من نافعائه ومن جره بالشبه بالتقص
 قلنا هو مما لا يقدره قلته ونذرته والشاعر اهما في الصفا بمفعول الذي
 وسنعمدها على هذا المعنى في الفعل ايضا فان قيل لم قدم دخول الالف
 واللام على ف فخرج قلنا لانها علامه متصلة بخلاف ف فخرج
 فان قيل ان الدخول امر معنوي فكيف يجعل من العلامات اللفظية
 قلنا جعله منها باعتبار المتعلق فان كل من الالف واللام و ف ف
 اخرج امر لفظي بخلاف الاضافة والاسناد قوله نحو الرجل والفرس
اقول فان قيل لم ورد مثالين قلنا ليهو جد مثال من ذوال المعقول
 وغيرهم قوله و ف ف اخرج اقول الظاهر انه عطف على الالف التام
 ان ومن علاماته اللفظية دخول ف ف اخرج فان قيل لم اختص
 دخول ف ف اخرج بالاسم قلنا لان ف ف اجماعا وضع بوجه معاني افعال
 التي لا يتعدى بنفسها الى الاسماء فدخله متنع الا على الاسم بعد فعل
 سواء كان انقضا او تقديرا فان قيل لم قال ف ف اخرج ولم يقل اخرج
 قلنا ليلابتنا ول ف المضاف اليه بالمضاف والاضافة ليست
 من العلامات اللفظية بل من العلامات المعنوية فان قيل لم علمت ف و ف
 اخرج قلنا لانها لم ينصروا لعلها على الاسم علمت او كنه التي لا تكون
 الا في الاسم وهو اخرج اذا لم يعارضه مشابهة الفعل فلا نقض باو و ف
 المشبهة بالفعل فان قيل ان اردتم باختصاص اخرج بالاسم ان اخرج
 مطلق مختص به تنقض بالفعل الواقع مضافا اليه للاسم الزمان
 نحو قولك يوم يقوم زيد فان يقوم مجرور محلا وان اردتم ان صوته
 اخرج مختص به يستقص بنفسه قوله تعالى لم يكن الذين كفروا قلنا المراد

ان اجزال ذلك يحصل من الافعال بخفض به صورة وتقدير لا محلا والفعل
 الواقع مضافا اليه في ثاويل المصدر وهو اسم **قوله التنوين اقول**
 ال ونه علامه اللفظية دخول التنوين وهو نون ساكنة تنوع
 في كنه الالف لا لتأكيد فان قبل لم يختص دخول التنوين بالاسم
 فلما لآل التنوين ستة اقسام تنوين الممكن وتنوين التكثير
 والتنوين العوض عن المضاف اليه وتنوين المقابلة وتنوين
 الترتم والتنوين الغايه والاربعة الاولى مختصه به اما تنوين الممكن
 فلانه للفرق بين المنصرف وعدمه والفرق بينهما لا يتصور الا في الاسم
 اذا صرف وعدمه لا يكونان الا في الاسم واما تنوين التكثير فلانه للفرق
 بين المعرفة والنكرة والفرق بينهما لا يتصور ايضا الا في الاسم اذا تعريف
 والتكثير لا يتصوران الا فيه واما تنوين العوض فلانه يبدل على الصفا
 عوض عن المضاف اليه نحو حينه واذا التقدير حينه كان كذا في حذف
 كان كذا وعوض التنوين عنه والاضافه والمضاف لا يتصور الا في
 الاسم واما تنوين المقابلة كالتنوين في مستأفلا نه مقابله وعوض
 عن النون الذي في اجمع السالم نحو مسلمون واليا جمع الاسم واما التنو
 الترتم وهو ما ينوب مناب حرف لمد الذي يقع اخر الالبيات لترك
 التقن نحو قول جرير اقل اليوم عادل والعنابن فقول ان اجبت
 لقد اصابن وتنوين الغايه وهو ما يكون القافيه المعقده بالكون
 نحو قول رويه وقائم الاعماق خاويل المختصر من مشبه الاعلام كماع
 الحفصن فلا اختصاص لهما بالاسم اذ المقصود منهما ترك الترتم
 في الاول على الوقف في الشفا فلهذا بالتنوين ههنا الاربعة الاولى

ين

قوله نحو زيد ورجل **قول** فان تنوينهما للتمكن يعرف برائتهما
منصرفان فان قيل يحملان يكون تنوين الشك للتكثير قلنا
لا يجوز ذلك والاسقط عند العلية وسقط علم اللام لكنا فكذا قيل
لكن فيه نظر اذ يجوز ان يكون تنوينه بعد العلية كتنوين زيد
وقيل العلية يحتمل اللام بين **قوله** الفعل ما دخل قد سوف ولك بين
قول لا فرغ من تعريف اللام وعلامة شرع في الفعل وعرف بمجاورة
وعلامة فان قيل لم يذكر حده قلنا الشهادة حد على ما ذكره ابن
الحاجب وغيره وهو ما دل على معنى في نفسه مقترن باحد الازمنة الثلاثة
فان قيل لم يختص وحول قد به قلنا لانه وضع لتقريب المضي
الى الحال وخصوصا المتوقع ولا تحقيق اذا دخل على الماضي والتعليل
الفعل اذا دخل على المستقبل غالباً فيلزم دخوله في الفعل لا استنعا
الماضي والمستقبل في غير الفعل فان قيل لم يختص والبين وكيف
قلنا لانها وضعت لان يستفاد منها معنى المستقبل وهو متمنع وغير
الفعل فان قيل هل الفرق بين وضو لوك من قلنا قد يغزو
بان في نحو زيادة تاجه فان قيل لم ذكر البين معهما باللام قلنا
لان لفظ البين اسم جنس مجيء للاستقبال نحو يسخر والطلب نحو
استعمل واصابة الشئ على حقيقة نحو استجاده والتحول نحو استسار الشئ
والوقوف به كان المؤنث نحو اكرمتك ويسمى بين الكسرة فلا بد
من ذكره مع عرف تعريف عهد لتعيين سبب الاستقبال بخلاف سوف
فانه اسم علم لهذا الاخر فان قيل لم قدم قد وسوف قلنا
اما فكونه راجحاً على سوف والبين لدخول على المضي والمضارع

واما سوف فلكونه اصل السين فان قيل لم الشراء السين قلت
 الفروع قد شتر وبذيد على الاصل في الشرة **قول** نحو قد خرج ويخرج وهو
 بحجج **اقول** فان قيل لم قدم سوف على السين في الذكر وعكس الامر
 في التمثيل فان لان السين منقوصة من سوف فقدم الاصل في الذكر
 واخره في التمثيل لانه زاننا **قوله** و4 فاجزم **اقول** اي وما دخله
 حرف الجزم فان قيل لم اختص حرف الجزم بالفعل فان لان
 اثره ان الجزم اختص به كاختصاص الجزم بالآثم فلو لم يخص 4 فاجزم
 بالفعل لزم تحلقه بالشرع المؤثر وهو ممنوع فان قيل لم اختص الجزم
 بالآثم واجزم بالفعل فان لان الجزم ثقيل واجزم ضعيف والفعل يقبل
 لانه يدل على الحدث والزمان والاسم ضعيف فاعطى الثقيل الى الجزم
 بالتحقيق الى الآثم والحقيف وهو الجزم بالثقل وهو الفعل **قوله**
 واتصل به الضمير المرفوع **اقول** عطف على قوله دخل الى وما اتصل به
 الضمير المرفوع احترزنا بالرفوع عن المنصوب والمجور فان الضمير
 المنصوب ليس يختص بالفعل بل يتصل به وبأخوف وبالآثم نحو من بك
 والمجور لا يتصل بالفعل اصله اذ يتصل بالآثم وأخوف غلامك ومز
 بك فان قيل ان الضمير المرفوع قد يتصل بالآثم ايضا نحو زيد ضارب
 الى هو فلا يكون من خواص الفعل فلا بد من البارز قلنا لم يذكر قيد البارز
 اعتمادا على امثال المذكور والمراد من الاتصال هو الاتصال اللغوي
 لا النحوي فلا يقال للتمكن في الآثم متصل لغته فلا حاجة الى قيد البارز
 فان قيل لم اختص الضمير المرفوع البارز بالفعل قلت لا استناع بتبوء
 في أخوف والآثم اما في أخوف فظاهر واما في الآثم فلانه لو اتصل

باللهم يلزم اجتماع الالغين في المشي والواين في الجمع فلم يتصل في
 الواحد اطراداً فان قيل الحكم باختصاص الضمير المرفوع البارز
 بالفعل منقوض بهما الافعال فانه قد يتصل الضمير المرفوع البارز
 بهما نحو ما تواتر او احوال انها ليست بافعال قلنا لا نسلم ان تواتر اسم بل هو
 في الاصل فعل من ميزات بعضه اعطى فالمتصل به متصل بالفعل وليس سلمنا
 ذلك لكن لا نسلم ان ما اتصل بهما الافعال مزاو وفصاية بل هو في
 الجمل عامم الابداء كالخاف في اياك واما اسناد ما الى الضمير الساكنة
 فماتوا اسناد الضمير الساكن فيه واما الحق الواو علماً ما بان الساكن
 في ما تواتر الضمير يلزم نحو اكلوني البراعيث واسرو السجوي الذين ظلموا
 على احد التاويلات الست **قوله** اكرمت اكرما و اكرموا **اقول** فان قيل
 لم اورد ثلثة امثلة قلنا البيان اختلاف الاخر باختلاف الضمير
 المتصلة **قوله** و تاء الثانية الساكنة **اقول** وما اتصل به التاء الساكنة
 التي هي الثانية فان قيل لم قيد التاء بالساكنة قلنا احراز عن
 الحركة لانها يختص بالاسم نحو قائم فان قيل لم يختص الساكنة بالفعل
 والمحرز باللهم قلنا وجوبه ما مر في اختصاص الخبر بالفعل و اجز بالاسم
 ولانه لو حرك في الفعل يلزم اربع كلمات متواليات في كلمة واحدة
فان قيل ان تاء الثانية الداخلة على الفعل متحرك في التنبيه نحو ضربنا
قلنا المراد من سكونها في اصل الوضع ولا عبرة بالحركة العارضة
فان قيل لم كتبت التاء في الفعل ممدودة في الاسم مفعولة قلنا تعظيماً
 للفعل **قوله** نصرت ونعت وبيئت **اقول** فان قيل لم اورد نعت
 وبيئت ولم يكتف بالمثال الاول قلنا لان فعلية ما خلاص والصحيح

انما فعلان عند البصريين والكسائيين بدلالة دخول علامة الفعل
 فاورد بها بالناء للتنبيه على المذهب الصحيح **قوله** وله ثلثة امثلة **اقول** امثلة
 اوزان فان قيل ما وجه اطم قلنا لان الفعل ما اخبارى وان شئت
 فان كان اشئ فهو الامر والاول امان يكون معناه موجودا والاول
 الماضي واشئ المستقبل **قوله** المفتوح الاخر **اقول** مرفوع بان خبر مبتداء
 محذوف تقديره الاول والمفتوح مضاف اليه الا فان قيل لم يضاف
 المعروف باللام مع انه يجب تجريد المضاف عن ظرف التعريف قلنا هو في
 المضافة المعنوية وادخالة اسم الفاعل والمفعول لقطعية واللام بها
 بمعنى **البتة** **قوله** وبسم الله **اقول** وهو مبني على الفتح فان قيل لم
 يبين قلنا لان موجب الاعراب اعني الفاعلية والمفعولية والاضافة مفتوحة
 فيه فان قيل لم يبن على الحركة مع ان الاصل في البناء وهو السكون
 قلنا لانه يشابه اللام بوجه ما لي في قيامه مقامه نحو مرت برجل ضرب
 وضارب ففضل المفعول على الامر لذلك لا يشابه اللام اصل فان قيل
 لم يبن على الفتح مزين الحركات قلنا خففة فان قيل ان الهمزة قد يضم
 عند اتصال او وجميع نحو ضربوا وقد يسكن عند اتصال الضماير السبعة
 المتحركة المرفوعة وعند الاعلال نحو رمى للقلب الفاء وقد يحذف عند
 اتصال او والجمع وعند اتصال ناء التانيث بالمعتل اللام نحو رموا
 قلنا هذا بسبب العارض ما الاول فلان الواو الممدودة تقضي ضمها
 واما اشئ فلما مر عن تواليه كانت فيما هو كالكتابة الواحدة واما الثالث
 فلما اجتماع الساكنين فالمراد من قوله المفتوح الالف اذ كان صحيحا ومجذوا
 عن اتصال شئ **قوله** واشئ ما يتعاقب على قوله الزويد لا يرجع **اقول** اكي

الوزن الششم الاوزان الثلاثة المضارع وفسره بان فعل يتعاقب
 في اوله الاربع بمعنى انه اذا ذهب احد الزوايد جاء الاخرى مكانه فان قيل
 يفهم من ظاهر كلامه ان يتعاقب الزوايد على 4 في المضارع وليس
 كذلك قلنا في الكلام مقدرا ان يتعاقب على كل واحد فالمقدر هو المصنف
 او يتعاقب على اوله ما فيه فالمقدر هو المضاف اليه والزوايد جمع زائدة
 فان قيل يلزم من عبارة ان يتعاقب مجموع الزوايد الاربع على اوله كل
 مضارع قلنا هم ما مقدرا ان تركت لظهوره ان احد الزوايد الاربع فان
 قيل لم اعتقبت هذه الزوايد على اول المضارع قلنا لانه لما وجبت المخالفة
 بين لفظ الماضي والمضارع لاختلاف مقيسهما او كان الحدث اقب
 صادرا عن المتكلم وحده او عنه مع غيره او صادرا عن الغائب او عن
 مخاطب طلبوا ان يذيدوا في الاول 4 وقائل على المضارع
 وعلى صدر الفعل من المتكلم والغائب 4 يا عا بطر يفهم في طلب الاختصار
 فوجدوا اولا 4 و 4 و 4 بالزيادة 4 و 4 والمد واللين لكثرت
 دورنا في الكلام وتوزيع ال 4 و 4 و 4 مفهوما من كلام المصنوع ووجه
 معلوم من كتب الصرف **قول** وهن اليه الغائب المذكور **اقول** جميع التوث
 الغائبة فان قيل فلم خص المصنف بالذكر قلنا لاصالته فان قيل ما ذكره
 منقوض فهو يفعل التذم ما يشاء ويحكم ما يريد اذا لا يطلق الغائب
 المذكور على التذم كما يريد ان هذا اكثر في او الكلام في موضوعات اللغوية
 والمنع من جهة الشرع لا ينافي اللغة والمتكلمون اطلقوا الغائب
 على يغان في بحث الروية في الرد على المنكرين بقولهم وقياس الغائب
 على الشاهد فاسد والمراد بالغائب عن حواسنا او كان شهاد

ابوجهاد او المراد بالغائب ما ليس بكلم ولا مخاطب والتذكير باعتبار
 اللفظ **قوله** والتألف المنى طلب المذكر **اقول** فان قيل لو اكتفى بذكر الخطاب
 لكان احسن لتناوله المؤنث ايضا قلنا قد مر اتفانه فخص بالمذكر لا
 صالته **قوله** والتألف للكلم الواحد **اقول** ثم حركت الالف لا متنازع
 المابتداء بالسكون فصارت همزة **قوله** والنون لما فوقه **اقول** فان
 قيل يريد عليه قوله تعالى كذلك ففعل بالجرمين ونحن نقص ونحن
 قسمنا قلنا الكل مجاز فانه بعد الواحد كاجتماعه للتعظيم والعلو في الحقيقة
قوله بسم المضارع **اقول** الى بسم الفعل الذي يتعاقب على اول الزوايد
 الاربعة مضارعا اذ هي المضارعة بمعنى الشبهة لانه يشابه الاسم
 والمضارع والمضارعة في الاصل من الضرع كان كلما الشبه بين اتفعا
 منضرع واخوان رضاعا ومنابهة المضارع بالاسم من وجوه ثلاثة
 من جهة اللفظ لانه يوازيه في كات وسكنات وعدده وفيه تمايزة
 المعنى اذ هو صالح للحال والاستقبال ويختص باحد هما فعل اللام
 او تين كما ان اسم الجنس شائع ثم يختص بواحد بللام التعريف
 وبهذه الاشتراك والتحصيل يصير شبيها بالاسم من جهة اخرى اذ الاسم
 صالح للغاية والمفعولية والاضافة ثم اذا دخل عليه الفاعل يختص
 بواحد منها وان المضارع قد يشبه الاسما المشتركة في الاشتراك والتعيين
 وانه يشبه اسم الفاعل في تبادر الذهن في كل منهما الى الحال ومن جهة الاستعمال
 في قياس مقامه نحو زيد يقوم زيد قائم وفي دخول اللام عليها كحان
 زيد القائم واتن زيد يقوم فان قيل يوجد وجه الشبهة فيلزم
 تسمية الماصن مضارعا قلنا لا يلزم من وجود وجه التسمية وجود

التسمية اذا اعتبار التسمية لترجيح الاسم على غيره حال الوضع فلا نقض
 بوجوده في غير المستعملين ان التسمية من هذه الوجوه المذكورة انما لا يخل بها
 الوضع بعد دخول حروف المضارعة في جميع المضارع ولذا اعربوا
 الاسم على البحر وعوض مكانه الجزم **قوله** وهو مشترك بين الحال والا
 استقبال **اقول** ان المضارع مشترك بينهما وفيه ثلثة اقوال الاول
 انه مشترك بين الحال والاستقبال موضوع لكل منهما بوضع علامة
 وانما انه حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال والثالث عكس والاصح
 هو القول الثالث اذا المضارع اذا الخي ينصرف الى الحال والاستقبال
 اللاتينية وهذا دليل الحقيقة والمجاز وظاهر كلامه ما قبل الى الاول
 الا ان يراد بالمشترك المشترك اللغوي وهو صلوح لكل منهما
 في الجملة **قوله** خالص للحال **اقول** فان قيل لو كان المضارع خالص
 للحال بسبب اللام ينبغي ان لا يجمع مع ما يدل على الاستقبال للمناقاة
 بينهما مع انه يجمع مع كقولنا وسوف يعطيك ربك فترضيه
 وسوف اخرج حيا وان ربك يحكم بينهم يوم القيمة قلنا ان ذكره
 اكثر من وقد جرد مع المستقبل قليلا والمراد حكاية حال واللام بغية التاكيد
 والحال وفي الايات قد جردت بعض التاكيد فان قيل فيكون لام الابتداء
 وهي لا تدخل الاعمال الجملة الكسرية فالوجه في دخول على الفعل قلت
 لانم لانه داخل على الفعل فهذا يصلح ان يكون جوا بغير اصل السؤال
قوله كقولنا نحن نخرجهم ان تدعوا به **اقول** فان قيل ان اللام
 في هذه الاية ما كان خالصا للحال لان ذهاب ليس بموجود في الحال
 قلنا يجوز تقديره اني نخرجهم ان تدعوا به والنصور

موجود في الحال **قوله** والثالث الموقوف الآلة **اقول** ان الوزن

الثالث من اوزان الفعل الموقوف الآلة اي الامر الحاضر كما تخرج بقوله
ويسمى الامر وتعرف وطريق اشتقاقه مذكورة في التصريف فان قيل لم يقل
الجزء من الآلة قلنا الامر عند الكوفيين معرب وسكونه فيهم وعند البصريين
مبني وسكونه وقف والصحيح مذهب البصريين ولذا قال الموقوف
الماخر ودليل الغريقين وجواب البصريين م شروع في التصريف وكذا
كل ما كان متفاعلا بطريقة افعل **قوله** مشتقا اختر از غير مخصوصه وم
فانها وان افاد معنى الامر مع كونها موقوف الآلة لانها ليسا بشقين
وقوله على طريقة افعل اختر از غير كونها نزال وترك فانها وان كان
مشتقين ومغيدين فائدة الامر لانها ليسا بموقوف الآلة لانها
ليس على طريقة افعل **قوله** اوف ما جاء لمعنى ليس بمعنى الهم والافعل
اقول فان قيل هذا التعريف صادق على المهملا قلنا لانهم ذلك
فانه ليس طامعان وان سلم فكلية ما كناية عن الكلمة فمعنى التعريف
على ما ذكره المص اوف ما لا يجوز الحديث عنه ولا عن معناه ولا يدخله
البن وسوف وغيرهما من علل ما الفعل وعرف بعضهم بان اوف
ما دل على معنى في غيره ان لا يستقل بمضمومية المضم منه لان اوف وصل
وراوا بطل تنادى فيهما المعنى التسمية والفعلية فان قيل ان لم يدل
على الابتداء ولم يدل على الاستعلاء والى علم الاشتناء وبن معان لا يحتاج
في تصور ما لا غير فاذن ان بن اوف تدل على المعنى المذكورة بطل
ما ذكره ولكن عند انضمام الاله التسماء والافعال والتدل عليها دلالة
مستقلة اذا لا يصح ان يقال بن واقع كما يقال الابتداء واقع وعلى

هذا الحكم سائر الحروف فهذا معنى معنى قوله والحرف اداة بينهما لا يكون
 حديثا ولا ميم ثاعنه **قوله** والفعل يكون حديثا ولا يكون ميم ثاعنه
اقول فان قيل ان الفعل قد يكون ميم ثاعنه كلفظ آمنوا في قوله تعالى
 واذا قيل لهم آمنوا فانه مستألف اليه كونه مفعول لم يسم فاعله لفعل كلفظ
 تسمع في قوله تسمع بالمعيدي خير من ان تراه قلنا الاول محمول
 على هذا القول ان اذا قيل لهم هذا القول واكتفى محمول على حذف
 ان ان ان تسمع فالتسديد في الحقيقة الى المصدر فان قيل التسريف
 كون الاسم حديثا وميم ثاعنه وفي كون الفعل حديثا ولا ميم ثاعنه
 وفي عدم كون الحرف حديثا وميم ثاعنه قلنا التسريف ان المعنى
 قد يكون ملحوظا اصالة وتبعاً وقد يكون ملحوظا تبعاً ومعنى الاسم ملحوظ
 اصالة ونحوه وتبعاً من وجه ومعنى الفعل ملحوظ اصالة وتبعاً من وجه
 صفة بينه وبين فاعله فصح ان يكون حديثا ولا يصح ان يكون ميم ثاعنه
 عنه ومعنى الحرف ملحوظ تبعاً البته **قوله** فاعلم انه اذا اختلف منها **اقول**
 فان قيل الظاهر ان اذ في قوله واذا قد عرفت متعلق بقوله فاعلم وهذا
 فاسد اقول لا فلان ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبله واما ثانيا فلان جوابا
 اذا لا يصدر بالفاء قلنا لا نعم ان اذ متعلق بقوله فاعلم بل هو متعلق
 بمحذوف تقديره واذا قد عرفت ذلك اريد ان اريد على ذلك فاعلم
 فالمدح كونه متفرع على ذلك المحذوف وان سلم فهو في قيل لا فمأرو
 التغيير والضمير في انه للشان ان فاعلم ان الشان اذا ركب منهن
 الماقسام الثلاثة اسم وفعل او ركب سمان واما اقسامها
 المركب من الاسم والفعل والمركب من التسمين كلاما وجلة فان

قوله اذا تئلف منها ليس بجيد اذا لا يدخل للحرف في التركيب بالصواب
انه يقال اذا تئلف من الاسم والفعل او من السمين قلنا الانشاء
لا يقتضيه ان يكون لكل منها دخل في ذلك بل يكفي تحصيل ذلك من
البعض اذا التمس البعض يكفي في صحة الاسناد الى الكل وانما اشترط
في حصول الكلام ثلثة شرائط احدهما التاليف اما تحقيقاً فحزبه قائم
او تقديره انما تقوم ونعم وزيد في الجواب الكلام والثانية كون ذلك
التاليف من فعل وهم او من سمين والثالثة الافادة التامة وذلك
لان ثلثي الابد الاسناد بينهما وهو عبارة عن ضم احدي الطرفين الى الا
على وجه حسن الكون عليه فقوله اذا تئلف اشارة الى الاول
وقد اختار زيد عن افراد الكلمة وقوله من فعل وهم او سمين اشارة الى الثاني
وقد اختار به عن التاليف من فطين ومنه ومن فعل وهم ومنه
اسم وحرف لعدم تحقق الاسناد بينهما لان شفاء المسذلية او واحد
منهما فالاسناد الصحيح بين اسم وفعل وبين سمين اما الاول فلان
الاسم دال على الذات والفعل على المعنى والنسبة فيكون الاول مسند
اليه والثاني مسند او اما الثاني فلان احدهما صالح لا يكون مسند اليه
والثاني مسند لكن بشرط ان يكون في احدهما معنى الفعل الى المعنى
النسبي وقوله وانما اشارة الى الثالث وقد اختار زيد عن التاليف
من سمين على وجه التعدد وعلى وجه الاضافة وعلى وجه التوصيف وعلى وجه
الامتزاج فان قيل باز يدرك من اسم والحرف وهو كلام تام
فيبطل المحصر قلنا حرف النداء قائم مقام ادعوه فهو في الحقيقة مركب
من الفعل والثاني والاسم اذا المراد بادعوه معنى الانشاء فان قيل

في

ما الفرق بين الكلام والجملة قلنا بينهما عموم خصوص مطلق اذا
 الكلام اخض فكل كلام جملة وليس كل جملة كلاما لان صلة المصوغ المركب
 الواقع صفة لشئكة مثلا جملة وليس بكلام فان قيل ان قول المص
 سيبا كلاما وجملة يدل على ان الكلام والجملة مترادفان كما ذهب اليه
 البعض قلنا لانهم ذلك اذ معنى كلامه ان لفظ الكلام يطلق عليه
 لفظ الجملة وذلك لا يتدلى الكلية وانسابا في الصدق والحق ان
 مذهب مذهب الجهموز ان الكلام اخض كما عرفت **انقول**
 واجل اربع **اقول** ما انجز الكلام بالذكر الجملة ناسب ان يتعرض بذكر
 اقسامها تنبيها لافادة فان قيل لم اخض الجملة بذكر الاقسام
 دون الكلام قلنا للتنبيه على ان الكلام اخض والجملة توجد حيث
 لا يوجد الكلام كما اذا وقعت موقع المفرد فان قيل الاصل
 ان يكون الجملة شئين اعني الفعلية والاسمية لان الجزء الاول
 في الشرطية فعل والمقدر في الظرف اما فعل واسم فالشرطية جملة فعلية
 في الحقيقة والظرفية اما جملة فعلية او اسمية قلنا ما ذكرته مذهب ابن
 الحاجب وغيره وما ذهب اليه المص مذهب الرزخ شريك فانه اعتبر في
 الجملة الفعلية مجرد فعلها عن الشرط ولزوم الاضمار ويسمى الجملة التي تضمنت
 الشرطية شرطية والتي لزومها للاضمار ظرفية فان قيل ما وجدنا
 قلنا ان السند والمسند اليه اما ان لم يوضع لهما ما سببا اما صلاحية
 السكوت عنهما وبوجهما الى جملة اخرى او قد اعرض لهما فان شئ الجملة
 الشرطية نحو ان يأتني زيد فأكرمه والاول فلا يخلو اما ان لا يكون
 السند مؤخر عن المسند اليه لالفاظا ولا تعديرا او يكون فالتشابه جملة

الاسمية كوزيد قائم زيد والاول فلا يخلو اما ان يسد السند ظرفا او
 مجارا ولا يسد فاشتهى الجملة الظرفية نحو انا مك بك وفي الدار زيد
 فان قيل لم قدم الفعلية على الاسمية قلنا لان الفعل اصل في الاسناد
 والفاعل اصل في الاسناد اليه فان قيل لم قدم الاسمية على الظرفية قلنا
 لان العاقل في الظرفية مقدر بخلاف الاسمية فان قيل لم قدم الظرفية
 على الشرطية قلنا لان الظرفية جملة واحدة والشرطية جملتان وكلاهما
 قبل المتعدد **قول** كما ذكرنا **اقول** اراد به قوله فوج زيد والعلم حسن
 ولطيف فوج **قول** كونه عند مال **اقول** فان قيل ان هذا المثال للظرفية
 غير مستقيم لانه جملة اسمية لا ارتفاع الحال بالابتداء وتأخير التكميل
 ليحصل التخصيص بتقديم الجرم والظرف المقدم مرفوع المحل على الجزئية قلنا
 الجواب عن هذا السؤال مبني على مقدمته وهن ان الظرف المستقر لا يخلو
 من ان لا يعتمد على احد الاشياء الستة التي هي ابتداء والوصول والوصول
 وذا حال ووقوع الاستفهام ووقوع النفي واعتماد على احد ما واشتهى العمل
 في الاسم الواقع بعده عمل الفعل في فاعله وفاق لان الظرف المستقر
 من حيثية عمله على الفعل يعمل على خصوص ما وقد تفوي بالاعتماد واما الاول
 وهو الظرف الذي يعتمد على شيء منها فالاسم الواقع بعده لا يخلو من
 ان يكون مصدرا او غير مصدر فاشتهى لا يعمل في الاسم المظهر عند
 البصريين بل ارتفاعه بالابتداء وعند الكوفيين وعند الاخفش
 ارتفاعه بالفاعلية فانهم لا يشترطون لعمله بالاعتماد هذا اذا كان
 الاسم الواقع بعده ظرف غير مصدر فان كان مصدرا فارفعه
 بالفاعل اذ عرفت هذا فتقول قوله عندك مال جملة ظرفية عند الكوفيين

وعند الاختصار جملة اسمية عند البصريين الا ان الجبر الظرف
 جملة عند كونه ما ولا بالفعل نحو استقرأ وحصل بدليل وقوة صلة
 الموصول فعلى كلا المذهبين فالاستشهاد به للجملة الظرفية صحيح **قول**
 وكل منها **اقول** التنوين في كل عوض عن المضاف اليه اى كل واحد
 من الجملة الرابع يقوم مقام المفرد فتكتب اعرابه محلا ويكون في الجملة
 القابضة المفرد ضمير عايد اليه الاسم الاول الذي هذا المفرد المفروض مربوط
 به فان قيل لم لم يجز اخلاء الجملة عن الضمير قلنا لان الجملة اذا جلت
 عن الضمير كانت منقطعة عما قبلها فان قيل هذا ينحل الجملة الواقعة
 خبر اعني ضمير الشان نحو قولنا شغل هو التداخول فان جملة التداخول
 احد وقعت خبر اعني مع انه خال عن الضمير قلنا ان جملة ليست
 مما نحن فيه لانها غير واقعة موقع المفرد لان الضمير لسان لا
 يجز عنه بالمفرد فان قيل لم لم يقولوا ان يكون ضميرها على انه
 قد يحصل الرابطة بغير الضمير ايضا لان روايا الجملة كثيرة منها الاشارة
 ومنها اعادة المبتداء بلفظ او بمعناه ومنها في التنوين **قول**
 وذلك **اقول** اى قيام الجملة مقام المفرد وتقدير اعرابه في محالها بحكم
 الاستقراء في ستة مواضع **قول** في خبر المبتداء **اقول** الظاهر انه
 بدل من ستة مواضع بدل البعض من الكل نحو زيد ذهاب ابوه وزيد
 اخوه ذاهب وبما ان نقطة ينكره وقال في الدار فان قيل لم خالف
 النص في ايراد الامثلة مهننا حيث قدمت الجملة الشرطية على الظرفية
 قلنا لان اجمالا الشرطية جملة بلا خلاف بخلاف الظرفية فان في الدار
 جملة عند البصريين ستة مثدا استقرأ ومفرد عند الكوفيين لكون

المقدريه مستقر **قوله** والجبر في باب ان **اقول** ان الموضوع الثاني
 من المواضع الستة خبر باب ان ان الحروف المشبهة بالفعل نحو ان
 زيد اذا ذهب ابوه وبخفي ان زيدا قد ذهب وكان عمر اعلانه اسد
 ولكن عمر لم يجيء وليست زيد ان ثالثة يكرهك ولعل زيدا في الدار و
 الثالث من المواضع الستة الجبر في باب كان ان الافعال الناقصة
 والرابع من تلك المواضع المفعول المشبه في باب ظننت ان افعال
 القلوب وكلمة من الثالثة حكم خبر المبتداء لانها في الاصل خبر المبتداء ثم
 ادخل من العوارض بخلاف صفة النكرة والحال والخامس من المواضع
 المذكورة صفة النكرة فان قيل لم يخص الموضوع الخامس بصفة
 النكرة قلنا اذا جملة لا تقع صفة الا للنكرة لوجوب التطابق بين
 الصفة والموصوف والجملة نكرة لكونها خبر استايعا موصوفا لا يكون
 الانكرة والسادس من المواضع التي يقوم الجملة فيها مقام المفرد هو
 الحال وتفضيل تحت الحال يتوقف على مقدما المقدمة الاولى ان الحال
 مطلقا لا تنحى بصاحبها ذلك الاتحاد الذي بين المبتداء والجبر
 وبين الصفة والموصوف فاقضت لعدم الاتحاد ان يؤكد
 عرف الاختلاف بينهما بزيادة ربط عند كونها جملة فان قيل
 لا تنحى الحال بصاحبها ذلك الاتحاد قلنا يستغناء صاحبها عنها
 وثبوتها في حال دون حال ومجيئها فضلة يتم الكلام بدونها فان
 قيل فلم لا تقض الحال بزيادة الربط في احوالها جملة كانت ومفردة
 قلنا لا لانه لا يحتمل ان النسب لفظا في الحال المفردة علم نسبة
 وتعلق معنوي هناك ان كانت جامدة ولذا لانه الضمير

ايضا ان كانت مشتقة بخلاف الجملة لفقد يدل على التعلق العنوي
 فيها المقدمة الثانية ان الحال اصلا وشرها فان قبل الفرق بينهما
 قلنا ان الاصل مدلول الديل والفرج مدلول انتقال الحب اما الديل
 فهو ان يكون صفة منتقلة دالة على حدوث والتجدد اللهم الا
 اذا قصد بها امر لا ينبغي الانتقال نحو زيد ابوك عطوف فلما تغير
 عن ذلك الاصل لا يتأويل بردي الاصل واما الفرج فهو ان يعمل
 مشتبا لفظا بدون خوف فليقال جأني زيد لا ركب اللهم الا في
 الفاظ العامة الكلما اطرأ وكلام المولدين بل يقال جأني زيد
 غير ركب والمقدمة الثالثة ان الجملة الواقعة موقع الحال من حيث
 مساو هذا الاصل والفرج اي كانت صفة منتقلة دالة على حدوث
 والتجدد عارية عن 4 فنفى 4 بترك المفرد في استغناء ما عن رابطة
 يجمع بينهما وبين صاحبها بخلاف اذا اخرجت عن هذا الطريق اما بقا
 او بانسفا احد هما فان تلك الجملة الحالية الحالية المخوفة عن هذا النظر
 تتحق بنسب ما يدل على الربط بينهما وبين صاحبهما اذا انهم ما ذكر
 من المقدمة الثالثة فنقول بالجملة الاسمية اذا وقعت حالا فلا تخلو من ان يكون
 مشبها او منفية فان كانت مشبهة فحقها ان تصدر بالرابطة وهي
 الواو التي في الاصل للجمع كونها مخوفة عما هو اصل الحال ان الانتقال والتجدد
 لكون الجملة الاسمية للثبات والدام نحو جأني زيد وعلامه ركب
 وقد تحذف في النسخة كونه عوده على يد وكيفية الشاعرو لولا
 جنان الدليل ما آب عامر لي جعفر سر بال لم يفرق فان جملة سر باله
 لم يفرق جملة اسمية وقعت حالا عن عامر بدون الواو اكتفاء بالهجر

يها

نا

وان كانت الجملة الاسمية منفية فذلك نحو لقيت زيدا والامال له بل
الواد منها اوجب لآخرها عن اصل الحال كما عرفت انفاؤه ونهجا
لكونها منفية اللهم الا ان تكون الحال مؤكدة نحو هو الحق المشبهة فيه
فلا يجوز الواو فيها كونها تامة التعلق بصاحبها فتحلل الفاعل في الحال
المؤكدة كتحليله بين العصا وقشرها واما الجملة الفعلية فلا يخلو من ان
يكون فعلا مضارعا او ماضيا اذ الامر لا يقع حالا كور طلبا غير ثابت
في نفسه في حال ان يثبت لغيره فان كان فعلا مضارعا فلا يخلو من
ان يكون مثبتا او منقيا فالاول واراد على اصل الحال ونهجا فلا
يجوز الواو نحو جأني الامير تقاد الجناب بين يديه واكتشف واد
على الحال دون نهجها فيجوز فيه الواو وتركمها وان كان فعلا
ماضيا مثبتا كان او منقيا فكان اكتشف في جواز الامر بين لورودها
على اصل الحال والآخر افها عن نهجها اذ لابد في الماضي المبتدئ من قضا
او مقدرة وفي المنفي من ١ وفي النفي لفظا او معنى فان قيل دلالة على الآخر
عن نهج الحال غير ظاهري قلنا ان قد تغرب الماض من الحال وفي التغرب
نفي لنفي الاحتمال فكانه حرف نفي بهذا الاعتبار واما الجملة الظرفية
فالظرف فيها لا يخلو من ان يكون عاملا في الصيغة المسكن فيه الرجوع
اليه في الحال وفي الاسم المظهر بعده اما الاول فيغيره او البتة لانتظامها
في سلك المفرد او مفرد كما عرفت نحو جأني زيد علم فسر واما الثاني
فيه الوجهان اكل الواو وتركمها نحو جأني زيد علم كتفه يسوقا على كتفه كيف
لما فيه من شبهة الجائين الاسمية والفعلية لفظا ومعنى واما الجملة
الشروطية فلا تقع حالا يقال جأني زيد ان تسأل يعطه بل لو ارد

جعلها حالاً يجعل الجملة الشرطية خبراً عن حمل ما يريد عنه الحال الى ذي
 الحال كخو جائني زيد وهو ان شال يعطه فيكون الواقع موقع
 الحال في الحقيقة هو الجملة الاسمية دون الشرطية جزئياً تلك الجملة الاسمية
 الحالية والشرطية ان الشرطية لا تترابط بشئ قبلها بالتصديق بالحواف
 المقضي لصدر الكلام الى حرف الشرط الا ان يكون هناك مزيدا لقضاء
 لا ارتباط بشئ قبلها كما في الخبر والصفة لعدم تغنيها عن الخبر وكذا الو
 يصرف اللفظ ما يصلح كونه وصفاً لما بين الموصوف والصفة من
 الاختلاط والالتحاد المعنوي حتى انهما جعلت شيئاً واحداً في مواضع
 كثيرة بخلاف الحال فانها تنقطع عن صاحبها وكذلك سموها قطعاً
 فلم يجوزوا وقوعها حالاً الابدان ظهورها في معرض الاسمية التي ليست
 بمثابة الشرطية في عدم الارتباط فان قيل ما ذكرتم منقوض بخوف
 انكم لم زيدان انتم به قلنا ان الشرطية اذ جفت عن حقيقة الشرط
 وتلك الجملة الشرطية التي اذ هو مانع حقيقة الشرط اذ وقعت
 حالاً لا يخلو من ان يعطف عليها ما ينقضها او لم يعطف والاول ترك
 الواو متممة فيه كخو اتيتك ان اتيتني وان لم تأتني في النقيضان في
 مثل هذا الموضع لا يسفيان على معنى الشرط لانتناع اجتماع النقيضين
 بل تنجح الى معنى النسبية كما استقر في الواقع في قوله تعالى انذرهم
 ان لم تنذرهم ان انذارك وعدمه سببان واكتفا بالواو البتة مثبت
 او منفيا كخو اتيتك وان لم تأتني واكرمك وان آهنتني فان الجملة
 الشرطية فيها وقعت حالاً عن كاف الخطاب ولو ترك الواو لكان
 بالشرط الحقيقي قبل الواو وهذا المعطوف الى الحال والمعطوف عليه محذوف

ص

لك

تقديره في الاول ان يستثنى وفي الثاني ان لم تنه لان الشرط الواحد
لا يتخلع عن معنى الشرط لعدم عطف الناقض فلا يلحق وقوعه حالا
ولان المستقبل وهو لا يقع حالا فالشرط الواحد لا يقع حالا بل الواقع
حالا الشرط ان المناقضان المفوظان او المحذوف احدهما واجب
باننا لان سلم ان الجملة المصدرية بان لا تقع حالا يجوز وقوع المستقبل
حالا بالتاويل بل نحو مرت برجل معه صفر صايد به عند اكله مقدار الصيد به
عدا وان سلم ان لا يقع حالا الا انها اما تجعل حالا بعد ما تسلم عنها معنى
الشرط فلا يبقى لان دلالة على المستقبل واذا جاز وقوع الشرطين
المناقضين حالا فجعلها مع معنى الشرط فيلحق ذلك في الشرط الواحد
واعلم ان هذه المواضع الستة التي ذكرنا المصانح اجملة فيها تقع مو
افرد وليست بمقصورة عليها والسبب في اشتراط الضمير وما يتعلق به
الضمير وما يتعلق به في المباحث قد مر في موضعها اى عند قول المصنف يكون
فيها ضمير **قوله** وسرى ذلك **اقول** اما من الروية البصرية تشبها
للمعلوم بالمحسوس بالبصر بما يقع في الظهور او من الروية القلبية اى
يستعمل فان قيل هذا وعد بلا وفاء اذ ليس في المتن تفصيل وقوع
الجملي الاربع مقام المفرد قلنا هذا وعد عيسى ان الاشياء لا يتفصل قيام
الجملة مقام المفرد والمنار اليه بذلك هو حيز المبدأ والخبر في باب كان
ومفعول الثاني باب حسب والصفة للكرة والخال **قوله** الاعراب هو ان
يختلف في الكلمة باختلاف العوامل **اقول** لا عبرة لغة اما الاجالة يقال عيب
الدابة اى جالت في مرعاهما والتحسين من اعراب الشيء اذا حسنت
او التغير يقال اعراب العدة اذا غيرناها وازالة الفساد من قولهم عربت معدة

اذا فرست واعبرتها اى ازلت فساد ما فالهمزة للسب او الامانة
 منه اعراب الرجل عن حجة اذا بينها والاعراب ينزل الفساد اى التثنية
 في الكلام ويبين المتعلا لك اذا قلت ما احسن زيد بالسكون
 فلم تعرب لم يعرف انك متعجب او نافر او مستقيم فاذا نصب زيدا
 تبين ان المراد منه التعجب فاذا رفعت علم ان المراد منه نفي
 الجس عنه واذا بهرته مع رفع احسن ظهر ان المراد منه الاتهام
 هذا معناه اللغوي واما معناه الاصطلاحي فقد اختلفت العبارات
 والمص عرف الاء بانفس اختلاف اى الكلمة بسبب اختلاف
 العوامل فان قيل فيه تكال من وجوه اما اول فلان يلزم ان
 يكون الاسم في اول تركيبه غير معرب نحو طائي زيد واما ثانيا فلان
 الاختلاف مرغوب لا يتحقق شبهة في الاء حتى يسمى اءا واما ثانيا
 فلان الاختلاف شئ واحد ناشئ من مجموع الضم والفتح والكسرة
 لا من كل واحد منها فاذا ألزم واحد منها آء الكلمة لا يوجد الاختلاف
 شئ واحد واعراب ثلثة بالاتفاق فكيف يكون الاعراب
 اختلافا واما رابعا فلانه يخرج الاسم المعرب الذي يلزمه وجه واحد
 كالاسماء المنصوبة على المصدرية واما ولذا عدل ابن الحاجب عن هذا النوع
 الى قوله الاعراب ما اختلف اءه به وجعل اعرف المص به حكم المعرب
 قلنا الكل مندفع اما الاول فلان حقيقة الاء ان يشتغل في الكلمة
 من حال الى حال والاسم في قوله تركيبه قد انقل اءه من السكون الى الاء
 واما ثانيا فلان التخال من حال الى حال امر ثابت في الاء وان لم
 يكن امر القضا واما الثالث فلانه لانم ان الاختلاف امر واحد

بل هو ايضا متعدد ولا يتقال من الكون الى احواله اختلاف ومن
 الصنم الى الفتح اختلاف ومن الفتح الى الكسر اختلاف فالاختلاف
 ثلثية بحسب الحالات واما الرابع فلان المراد انه لو اختلف العوامل
 في اوله اختلف في غيره تغير الابعار باختلاف ثم تقسيمه الى الانواع ^{مصدر}
 الثلاثة فان قيل ان الاختلاف مصدر لازم والاعتراف متغير فكيف
 يصح تفسيره قلنا الاعتراف في الاصطلاح اسم الاختلاف فان قيل
 الاختلاف صفة قائمة باخر الكلمة اصطلاحا والماعز اوصف قائم
 بالمتكلم اصطلاحا يدل لانه يقال اعربت الكلمة اى جعلتها معروفة فكيف
 يصح تفسيره قلنا للاعتراف اطلاقا فان احدى ما نفس الاختلاف كما ذكره
 او ثانيا في مصدر ما خذ منه بحسب الاصطلاح فاحد ما اذن عين
 الآخر فاذا قيل اعربت الكلمة فكانه قيل جعلت اى ما يختلف باختلاف
 العوامل فان قيل لو بين المصلح الموعب او لانه بين الاعراب كما فعله
 ابن الحاجب في كافيه كان اولى قلنا المقصود الاصل من التسمية معرفة
 الاعتراف ولذا بادى الى بيان فان قيل التعريف صحيح لان اى الكلمة
 كالدال في زيد لا يختلف باختلاف العوامل قلنا المضانف محذوف تقديره
 الاعراب ان يختلف هيئة آخر الكلمة فان قيل لفظ العوامل جمع
 فيلزم ان لا يسمى الاختلاف اعرايا بالابعد تحقيق العوامل المتعددة ونفسا
 طاهر قلنا اذا دخل الالف واللام على الطبع يكون معنى اطلع مضى فلا فيزاد
 الحقيقة فان قيل لم جعل الاعتراف اى الكلمة دون اولها واسطرها
 قلنا الاعتراف علامة احوال الكلام فلا يحسن الرجوع الى الحال الابعة الغرض
 عن الاصل ولان الاختلاف تغير والاصر اقبل له لاحتمال الوكالات

والسكون دون الاول والوسط فقول المصنف في الكلمة يخرج اختلاف
 الاول والوسط فان قيل لم يقدّر اختلاف في الكلمة بالاختلاف
 العوامل ولم يطلق قلنا للاختلاف من الاختلاف في اللفظ فذلك اخذت
 من زيد بالسكون ومن انبك بالكسر ومن الرجل بالفتح وكذا في مثل
 مد بالحاءات وكذا في اللفظ كم فان مثل ذلك الاختلاف لا يكون
 اعرابا لان الالف وكذا افعال الامر والفظم لا يخطرها من الاعراب
 والحركة فيها بالتقاء الساكنين فان قيل ان في الواجب ان يقول
 لفظا او تقدير يخرج المبنى المعرب باعراب الممثل نحو حائني هولا
 ورأيت هولا ومررت هولا فان صدق عليه هولا انه اختلف في
 باختلاف العوامل وليس بمعرب كون اختلافه محلا فان ان تقدير الكلام
 الاعراب ان يختلف في المعرب باختلاف العوامل ومثل هولا ليس
 بمعرب هكذا قيل فيه نظرا في ان لم يمدراك قوله باختلاف العوامل
 لان ما خرج به مبنى **قوله** وما في الالف لا يظهر فيه الالف **اقول**
 اعلم ان الكلام المعرب غير التنبيه والجمع السالم اما ان يكون صحيح الالف
 او معتلا لا في الاول فاختلاف بالوحدة لفظا في احوال التنبيه ان حال
 الرفع وحال النصب وحال الجر كجاءني زيد ورجال ورأيت زيدا ورجالا
 ومررت بزيدا ورجالا والتنبيه لا يخلو اما ان يكون الالف الفاء او الواو او الياء
 فان كان الفاء فالاختلاف في تقديره في الاحوال كلها لا امتناع الحركة على
 الالف والآخر غير حقيقته كجاءني هذا عصا ورجل ورأيت عصا ورجل ومررت
 بعصا ورجل ويسمى هذا القسم مقصورا لكونه نحو ساء ومنوعا عن الحركة
 اذا قصر هو الجبس والمنع فان قيل لم يمثّل مثالين قلنا للتنبيه

على انه لا فرق بين ان يكون الالف منفصلة عن الواو كالعصا وعن
 الياء كالترجى فان قيل لم يكتب العصا بالالف والترجى بالياء قلنا للفرق
 بين الالف المنفصلة عن الواو وبين المنفصلة عن الياء فان قيل لم يكتب
 قلنا رعاية للنسبة اذ الياء بالياء انسب فان قيل ما الفرق هذا المعرب
 وبين المبني مع ان كليهما محجوسان في الحركة في الاحوال الثالث قلنا
 اعراب هذا المعرب تقدير من حيث ان الحركة مقدرة في افعال الكلمة و
 اعراب المبني محلي لا تقدير فيه وان كان الالف ياء نظر فان تحرك ما قبلها
 بالكسرة والفتحة فارتقاعه تقديرى وكذا الجزاءة لا تستقيم الضمة والكسرة
 على الياء المتحركة ما قبلها لان الضمة أثقل الحركات وفي الكسرة بزيادة اجتماع الكسرة
 الى الياء وكسرة ما قبله واما نصب فللفظ وليس فيه استئصال
 ولا يلزم توالي الكسرات وان سكن ما قبلها فهو كالصحيح في محل الحركات
 لحصول الخفة سيكون ما قبلها نحو هذا الطبيب ورايت طبيباً وشررت بطيبي
 وان كان الالف واولاً يكون ما قبلها لا ساكناً فهو كالصحيح كقولهم
 لتركهم في السما والسمكة ان يكون الالف واولاً اصلية قبلها كقولهم
 واولهم حقوة الجمع على افعول كواويل واحق يحقفة واصل الاجابا
 حركات فان قيل ان الاصل في افعال الكلام هو الالف كقولهم خففة فلم اخبر
 الحركات قلنا نعم الا ان ما عشت المتعاضد التركيب احتاجوا الى ما يدل
 ما يدل عليه فالاصل في الحالة الامر ما سكون وفي الثانية الحركات
 فان قيل دلالة على المتعاضد يمكن بالنقصان قلنا نعم الا انه لا يناسب
 المتعاضد العارضة كونهما زائدة فان قيل لم اختاروا الزيادة الحركات دون
 الحروف قلنا لان مناسبتها للاصل اكثر من مناسبتها للحروف لانه ان الحركات

اخفى الحروف ولان الاحتياج كان بالضرورة تقدر بقدرها وهي تنفي
 بما هو اخفى واقل ولان الانسب ان يجعل العلامة غير المعلم فالاصل هو لو كان
 وكذلك لا يبدلون بها الياء الحروف الا بضرورة وذلك اى العدول الضرورة
 في ثلثة مواضع احدها الاسماء الستة المعتلة مضافة الى غير ياء المتكلم
 فالشرط في اعرابها بالواو في شيئين احدهما ان تكون تلك الالمام مضافة
 لانها لو لم تكن مضافة لكانت معوبة بالواكالت والاشفاق ان تكون الالمام
 اى غير ياء المتكلم لانها لو كانت مضافة اليه لكانت مبنية عند الكثرة ومعرفة
 باعراب تقديرى عند البعض فان قيل ولا بد من شرط اخر وهو ان تكون
 مكبرة فلم لم يذكره قلنا اعتمادا على انهما من الالمام الموردة الكبرى
 واعلم ان الاسماء الستة سما مخذوفة الواو والواو حال كونها غير مضافة
 فاصل الواو واخوه من هو اذا التثنية ابو اخوان وبنون فكل
 القيلس ان تعاب الواو الفاعل كحكا وانفتح ما قبلها كما في عصا الآ
 انهم خوفوه حذفوا غير قيلس استحسنوا وقال الزجاج حذفوا الواو الكلمة
 منها فرقا بين المتعلق بشيئين اخر وهو المضاف كاب وغيره وبين
 غير المتعلق كعصا فان قيل لم يعكس امر الفرق قلنا الحذف بالمتعلق
 او لا يافيه من الثقل المعنوي وهو تضمن الالمام دلالة على المضاف اليه
 الغير المذكور التراما اذا حيف الى غير ياء المتكلم زال بعض الثقل اذا المضافة
 الصريحة ازال الالمام التضمنية فرد ما حذف منها لاجل الثقل المعنوي
 وبعد ما ترد ما حذف منها الى الواو لم تنبأت لهم ان يجعلوا اعرابها
 بالواكالت لانتقال الواكالت على الواو فان قيل يمكن دفع الثقل
 بالقلب فلم يلعبوا قلنا تمريدا لما قصد ومما اعراب التثنية والجمع

السلام بالحروف فاعربوها بالحروف ابتداءً لئلا يسبب الحروف
 لبداً كما مستوحشين بلا نظير لهما في الأحاد ولهم في هذا التغيير جريان
 أحدهما انهم حذفوا حركة ما قبل الواو وابتعوا ما كان الواو كما في أمي
 وابنهم ثم لم يكت الواو في حالة الرفع والجر تخفيف فصار ابوه في
 الرفع وابيه في الجر لانقلاب الواو ياء وانقلب الواو الف في حالة
 النصب ليحركها وانفتاح ما قبلها وانثاء انهم نقلوا حركة الواو في
 حال الرفع الي ما قبلها بى حذف حركة وقلبوا الف في حال النصب
 ونقلوا حركة ما في حال الجر الي ما قبلها وقلبوا ياء فان قيل لم حذف
 نزع اللام بالاعراب بالحروف دون غير ما من اللام المقتضية للام
 ضافة والمخزوفات الا وان يكون دوماً قلنا اختص نزع الستة
 لانه اطر در دها الى الاصول في الشبهة ان يقال ابوان واخوان
 ولا يقال يديان الا فحين يقال في المفرد يد كرمي بل يدان وما الجرح
 من يجعل واعراب نزع اللام مضافة الي غير ياء المتكلم بالحركة مثلها مفردة
 واعلم ان ههنا وههنا لغتان مشهورتان وكذلك جمود وجمه وكذلك
 وخم وفي الحديث من تعزى بغير الصلاة فاحضه بين ابية ابي من ا فخر با
 بابه وقبائل الكفار فقولوا الذكر قبائح قبائلك وابائك وما ابيك كتاب
 سبويه رحمت وفي رجلين ما فيها وقد يدانك من ايمزرو وفي كلامهم
 قلت لبواب لديه وارما فيذن فاني حمها وجرما والغرض منه حمها
 فانه اعراب بالوك وفي الحديث لا يدخل رجل على امرأة وان قيل
 حموا الموت والمقصود منه حموا بالواو في قوله كالحوت لا يربو شي
 ويصح ظمان وفي البحر في لغة كى ان فوه بالوك فاخته قوله قالت

قین

المصنف قولاً فهمة الحكماء في فني ما وهل ينطلق من فيه ما فقول
 جاء باراد وفي عند الاضافة اليه الضمير كما جاء في اوكه واحصل في فوة
 في وقت الحاء على غير قياس فيق فو ليس في كلامهم هم ممكن عن
 ثابتهما واو فادلت منها اليهم لقرب محجرهما فلما اضيف رد اليه اصله
 فتم ما به من ذهب اخوانه في احوال الثالث ومن لعوب من يجعل يزع
 الاسماء مقصورة فتقول اياه في الاحوال كلها كما يقال عصاه قال
 الشاعر اياها واياها ما قد بلغنا في المحي غايتها فانه لم يقل اياها
 نظر الى كونه مقصوراً قول انه خفية في جواب من ساءل عنه هل
 يجب القود على من رمى انساناً بالجر فقط لا ولور ما بابا فيس واد
 على الغرض فانه قال بالالف دون الياء ثم ان هذه الاسماء الستة متى اخفيت
 الياء المتكلم لم يرد اخفاها في الواو او الميم وفيه اذ لوردت للثبس الواحد
 بالجمع في خواست واخي اذ هما قبل الاضافة اليه واخوان فاضيف
 اليه ياء المتكلم فسطع النون فاجتمع الواو والياء وسبقت احداهما
 بالكون فقبلت الواو ياء فادعت ثم ابدلت الضمة كسرة لسلامة
 الياء فصار ابي واخي ولوردت الواو في المفرد اذ اضيف اليها ياء
 المتكلم لزم الاعلان على الوجه المذكور فيرجع اليها ما ذكرنا فيحصل بالبناء
 فان قيل فلم جاز رد الواو في فم فقبل في قلنا لا لم يلزم ذلك التباس
 فيه حيث لم يكن له جمع سلامة ردت الواو وقد جاء في بالوكة
 كما جاء في الاضافة اليه ضمير الغائب من غير اختصاص بالضرورة واما
 ذو فانها بمنح الصاحب فان قيل ما الفرق بين ذو والصاحب قلنا
 ان الصاحب يضاف اليه اسم الجنس وغيره بخلاف ذو فانها لا تضاف

س

الآيات أسماء الاجناس الظاهرة لانتها وضعت وصله لوصف الشيء بها
 الاجناس فان قيل ما ذكرتم من ان ذولا تصناف الآيات باسماء الاجناس
 الظاهرة منقوض لان دو قد تصانف اليه المضرك في قول الشاعر ضحيا
 اخزجيه مرهفات ابار ذوى ارومتها ذو ما قوله صبحنا من الصبوح
 واخر زجيه لهم قبيله والمرهفات جمع مرهفة وهو السيف القاطع
 و ابار بمعنى اهلك والارومة الاصل ذو و جمع ذو الصمير الاول
 للخرزجيه والثناء للمرهفات فلننظر دو اضيف اليه الصمير منها هو
 شاذ او حكم الصمير الرابع اليه اسم الجنس حكم ككون مدلولهما واحدا
 فيكون مضافا اليه اسم الجنس الظاهرة **قوله** وفي التثنية **الجمع اقول**
 عطف على قوله في الاسماء الستة وانشاره الى الموضع الثاني من الموضع
 الثالث التي عدلوا بابتها فيما الى الحروف في الموضع الثاني هو التثنية
 والجمع فان قيل لم قبل الجمع بالواو والنون قلنا اخترنا عن الجمع بالالف
 والثاء فان قيل لم جعل اعراب التثنية والجمع بالحروف قلنا لانها
 فرعان على الواحد والاعراب بالحروف فرع الاعراب بالحركات فجعل
 الفرع للفرع والاصل للاصل رعاية للتناسب فان قيل لم اقتص
 التثنية بالالف والجمع بالواو واشرنا في الآيات قلنا ان وف الالف
 ثلثة هي الواو والياء والالف ومحل الزيادة اشنان الى التثنية
 والجمع واحدهما في الاعراب ستة والاصل رعاية التمييز بين التثنية
 والجمع ولو جعل اعراب التثنية بهذه الحروف لبقى الجمع بلا اعراب
 ولو جعل الجمع لبقى التثنية بلا اعراب فاجتبع الى التوزيع عن الجمع
 يجعل رفعها بالالف والجمع عن التثنية يجعل رفعه بالواو فيبقى حرف

واحد وهو الياء فجلو تام مشتركة بين التنثية واجمع والنصب والجر
 فان قيل لم اخصت الالف بالتنثية والواو بالجمع قلنا لان التنثية
 اكثر استعمالا من اجمع السالم لانها تكون فيمن يفعل وما لا يتعلق بجمع
 السالم فيخص بالعتلاء المذكور والواو مدلول التنثية اقل من مدلول
 اجمع والالف اخف من الواو فاخص الالف وهو الالف بابه الاكثر
 استعمالا اي التنثية والاثقل اي الواو بابه الاقل في الاستعمال
 وهو جمع رعاية للتعادل فان قيل لم جعل الالف في التنثية والواو
 في اجمع علامتين للرفع قلنا لان الواو اخذ الضمة وهي تناسب
 الرفع فالواو اول علم الرفع من الواو غيره اي النصب والجر والالف
 لما كانت بمنزلة الواو في كونها علامة الرفع او في كونها ضمير الفاعل
 في الفعل نحو يضربان ويضربون حملت علم الواو في كونها علامة
 للرفع فالتسم فان قيل لم لم يعكس الامر بان يجعل الالف في التنثية
 علامة النصب لكونها افت الفتح ويجعل الواو في اجمع عليها قلنا
 لان ج يلزم وقوع الشراكة بين الرفع والجر وهو بخلاف المناسبة
 بين النصب والجر كلساني فان قيل لم كسر ما قبل الياء في اجمع
 في حالة النصب والجر وفتح في التنثية قلنا للفروق بينهما فان قيل
 الفوق حاصل بالعكس فلم لم يعكس قلنا الفتح تخفها واو ي
 بالتنثية لكثرة استعمالها كما تر فان قيل ما وجه حمل النصب على اجر
 روى الرفع قلنا اما لان اجر الزم كلسا من الرفع لان اجر لا
 يدخل على القيلدين اي غير المنصرف والفعل يحمل النصب على احو او ي
 من حمل على الرفع كلسا في التنثية واجمع المخصوصين بالاسماء

٣١ واما ثانيا فلان احواف من الرفع بدلالة حقة الباء الواو فاحل
 على الالف او لا لان الحقة امر مطلوب عندهم واما ثالثا فلان
 بين النصب والرفع الثاني في ان كل منهما فقلة يتم الكلام بدون كلا
 الرفع وفي التثنية والجمع في المضعفية واما رابعا فلان النصب الي
 احو اقرب منه الي الرفع في المخرج لان النصب من افضل الخلق لكونه
 اقل الالف واما من وسط الحنك لكونه اقل الباء والرفع من الشفة
 لكونه اقل الواو ولا شك ان الخلق الي الوسط اقرب منه الي الشفة
 فاحل على الاقرب او يثم ان النحوات اختلفت في هذه الحروف
 في التثنية والجمع في انها حروف الاعراب ام لا بل الاعراب او نفس
 الاعراب فالتخيار عند سيبويه والخليل هو الاول لان في
 الاعراب كما يطلق على احواف الذك يعثوره الاعراب بطلق
 على احواف الذك بتغيره فهذه الحروف وان لم يكن في حروف احواف
 بالمعنى الاول الا انها حروف اعراب بالمعنى الثاني والتخيار عند
 الاحفش والمازني والمبرد هو الثاني والاعراب مقدر في متبوعها
 فلانة الرفع في قام الذايدان مثلا ضمن مقدرة في الدال والتخيار
 عند الكوفيين وقطرب والزجاج الامر الثالث والصحيح
 مذهب سيبويه فالالف في الذايدان بمنزلة الدال المرفوع من زيد
 والياء في زبدتين بمنزلة الدال المنصوب او المجرور من زيد واما
 التنوين في التثنية والجمع في عوض الحكة والتنوين فان قيل
 انكم قلتم ان الالف في زيدان بمنزلة الدال المرفوع من زيد فاني
 حاجه الي زيادة التنوين عوضا عن الحكة قلنا ليس معناه

ان الالف بمنزلة الدال وفيه اختصاص الضمة بالفاعلية ففي هذه
 الحروف دليل على معنى اختصاص الحركة بحال كالفاعلية دون حال
 كالمفعولية فمست الحاجة الى زيادة النون بدل الهمزة لفظ الحركة
 فان قيل الموجود في اخر زيد حرف اعراب وهو ال و اعراب
 وهو الحركة فلما كان الالف بمنزلة الدال المرفوع فلما حاجته
 الى زيادة النون قلنا لا نسلم ان ال آخر هو الحركة لان ال آخر
 هو الاختلاف والحركة هي الفتحة والكسرة والضم فان قيل لم
 فتحوا النون اجمع وكسروا النون التشنية مع ان النون في الاصل
 ساكنة والاصل في تحريك الساكن هو الكسر قلنا كسروا النون
 التشنية عملا بالاصل لكونها قبل اجمع ثم فتحوا النون اجمع للفروق
 بينهما فان قيل ليس الفرق حاصلًا باختلاف صغتهما قلنا
 قد تنهى الصغتان في بعض التمام المعنوية فخصير ما قبل التمام فتع
 في اجمع بالاعمال فلما يفرق بينهما الا باختلاف نوسينهما نحو المرامين
 ان اصله مرامين فاعل فصار مرامين فان قيل الفرق حاصل
 بالضم فلم لم يضم قلنا الثقل الضمة **قول** وكل ما مضافا الى ضمير **قول**
 اشارة الى الموضع الثالث الى الموضع الثالث من المواضع التي
 اعرابها باو و ف كلا حال كونه مضافا الى الضمير مطلقا في كذا في ال آخر
 حكم المشني لفظا ان الالف في الرفع وبالياء والنصب واجزاءة
 مشابهة له لفظا حيث كان اجزاء الفا ولا ينفك عن الاضافة
 حتى يلتزم تجرؤه عن النون ومعنى لكونه مشني المعنى اولانه لا يضاف
 الا اليه فيكون حكم المشني فان قيل لم حصوا الاعراب باو و ف

٣٢ بحالته الاضافه الي المضمر قلنا لانه اذا اضيف الي الغائب فلما غلب

وقوعه تأكيد للمثنى كوجاء نبي الرجلان كلاهما فجعل موافقا لمبتدئ

ثم اجروا ذلك كونه مضافا الي المتكلم والمخاطب او لقول المتقدمين

فانهم قالوا ان كلا اسم مفرد والغه مغلوبه بالماضي والواو والياء على اختلاف

فيه فكان القيس ان يبقى في جميع احوال على الالف لانه يشبه بالماضي

لرؤيه الاحناف لكونهما ما يدخلان عليه من الاسماء فاعطى حكما فكلما كان

الي وعلما ودخلا على المظهر بقيا على الالف واذا دخل على المضمر قلبت الغه ما يار

كذلك تغلب الف كلا يار مع المضمر دون المظهر في حالة النصب وابتداء

لاخط لالي وعلما في الرفع حتى يحل كلا عليهما فيه بل لما حظ في اثر فحجل

كلا عليهما فيه وفي النصب ايضا لانه قد يكون في صورة ابتداء او لقول المتكلمين

فانهم قالوا ان كلا اسم مفرد اللفظ مشتبه المعنى اما الاول فليجوز ان قلنا

كلا الرجلين قائم واما الثاني فلانه يؤكد المثنى فيجعل حكمه عند الاضافه

الي المظهر حكم المفرد المقصود وعند الاضافه الي المضمر حكم المثنى توفيرا على

الاعتبار بين حقهما فان قيل لم يعمد الى ان يحل حكمه عند الاضافه الي

المظهر حكم المثنى وعند الاضافه الي المظهر حكم المفرد المقصود قلنا لان

المظهر اصل والمفرد اصل والمضمر فرع والمثنى فرع والابتداء بالواو كذا اصل و

بالحروف فرع فجعل الاصل مع الاصل والفرع مع الفرع وما ذكر مض

وقول المص واذا اضيف الي المظهر في حكمه العصا لفظا وفي قوله لفظا

وجوه الاول انه انما انما ايدى عدم التفسير في المشبه به والمثبه به اي كما ان

لفظا العصا لا يتغير في الاحوال الثالث كذلك لفظا لاحظا او العصا

لا يكتب اليها لالف لان الغه ما تغلبت على الواو بل بخلاف كلا فان الغه ما

اختلاف فمن جعلها منقلبة عن الياء ينبغي ان يكتبها بالياء والثالث انه
 اختصار عن الخط من وجه اخر وهو ان يكتب في حالة الرفع بالالف وفي حالة
 النصب وابد بالياء واما عصا فيكتب في احوال الثلث كلها بالالف
 والرابع انه اختصار عن المعنى لانه كلما مشته المعنى دون العضا فان مفرد في
 الفظ والمعنى **قوله** وسيتوكل ابو والنصب في خمسة مواضع هذا هو
 المستقر **اقول** في التشبيه والجمع **قوله** يدل من خمسة مواضع بدل البعض
 من الكل واعاد ابو البديل بتكرير العامل **قوله** كما ذكرنا **اقول** اي كلام من
 التشبيه والجمع فلا حاجة الى اعادة ذكر الوجه المتنازع فان قيل الكاف
 للتشبيه فما كى شي يشبه بالذكور سابق قلنا الكاف ليست للتشبيه
 بل للتعليل وما كافة قد احدثت في الخلاف معنى التعليل كقوله تعالى
 واذكروه كما هذاكم فمعنى كلام المصنف انه يستوي النصب وابد في التشبيه
 والجمع او قد ذكره وجهه او الكاف للتشبيه ويكون هذا الشارة ايامنا لها
 اي كالمثال الذي ذكرناه سابقا **قوله** والثالث جمع المؤنث **اقول**
 فان قيل لم غير السلوب السابق قلنا التشبيه بان كلام التشبيه
 والجمع معتر على حده الا انهما معا واحداً تلك المواضع فمنها معطوف مجبوت
 المعنى كانه قيل الاول تشبيه والثاني الجمع بالواو والنون والثالث
 جمع المؤنث بالالف والثاني فان قيل لم ترك النسخ بالاولي والثاني في
 الاول وصرح بالثالث في المتن قلنا القصد الاقتصار فان قيل لم يستوي
 النصب وابد في جمع المؤنث قلنا ابداء للفرع وهو المؤنث علم وبيرة
 الاصل وهو المذكور وان لم توجد في جمع المؤنث علتها التي اوجبت
 الحكم في التشبيه وجمع الذكر ولو لم يجر الفرع اي المؤنث على الاصل اي الذكر

لزم منزلة الفرع على الاصل فان قيل بالاخر بالحاكة اصل وبه ابرأ جمع الموث
 و بالاخر بالواف فرع وبه ابرأ جمع الموث فمما مترية للفرع على الاصل
 قلنا الاصلان في الجمع انما يتغير بحسب الحقة ففي الاصلان جميع المذكر اصالة
 باعتبار الحقة لان الواو الواحدة يدل على الجمع وعلامة الاعراب والفرع
 ان جميع الموث ليس كذلك لان الالف والتاء علامة للجمعية والحاكة
 علامة الاعراب فلما منزلة للفرع والمراد لزوم زيادة الفرع على الاصل
قول والرابع ما لا ينصرف **اقول** فان قيل لم يتغير النصب والجر في غير
 المنصرف قلنا لانه ما شابه الفعل على ما سيجي في بحثه منع من ابرأ الفعل
 فاقبل الغية مقام الكسرة لوجوه التاء بينهما في كونها فضلة انشاكل
 في الكتابة فان قيل بالفرق بين نزع المواضع الاربع المذكورة بعد الا
 ستواء في النصب و اخر قلنا النصب تابع للجر في التثنية وجميع المذكر
 وجميع الموث وبالعكس في غير المنصرف **قول** والخامس الضمير في اكر
 ومرت بك وفي انه وله **اقول** فان قيل لم يستوى النصب والجر في الضمير
 قلنا لما كان الضمير منصوب والجر وجر الصورة واحد الزم استواءهما فان
 قيل استواء النصب والجر في الضمير لاجل البناء فلما يناسب ذكر ما هنا لان
 كلامنا في التوابع قلنا ان كلامنا في استوائهما في غير النظر الى اعرابهما
قول ومن قيام الواو مقام الحاكة **اقول** لما فرغ من بيان الاعراب
 في القسم وبيان انواعه قصد الشروع في بيان الاعراب في الفعل فبين
 انه كما يكون اعراب القسم بالحاكة وكذلك الفعل يكون اعرابه بالواف فان
 في الافعال الخمسة ان يفعلان وتفعلاان ويغفلان وتغفلان وتغفلان
 عوض عن الحاكة في يفعلان في مغر كل واحد منهما فان قيل لم جعل اعراب

منك

هذه الافعال الخمسة بالحرف قلنا لانه لا واجب ان تكون الافعال معرفة
 ببقاء مضارعها بالكسمة اذ الشبهة والجميع في الفعل شبه الشبهة والجميع
 من الكسمة واما تفعلين فليشبهه يضربان ويضربون من حيث ان الضمير
 في كل منهما بارز ولم يكن ان يجعل التام على الابد لان الضماير بعد ما جازت
 كونها علم ووجه واحد ولم يكن ان يجعل الضماير في وف الابد لانها
 في الحقيقة ليست بمنقول الفعل لزم زيادة حرف يقوم مقام الواو
 ولم يكن زيادته حرف الكسمة واللين لوجود الضماير اذ يلزم اجتماع
 الساكنين ففرادهم فاشبهها بحروف المد واللين وهو النون
 فاختص ثبوت النون بحال الرفع لانه اول احوال الابد ما قبل الرفع
 ثبوت النون ومقصودها بحال الارتفاع لان النون عوض عن الواو
 في المنفرد فكيف يقط الواو فيه للارتفاع كذلك يقطع عوضا وجملوا نصب
 على الارتفاع لان الارتفاع في الفعل بمنزلة الارتفاع في الكسمة فكما ينسخ
 النصب الارتفاع فكذلك ينسخ النصب الارتفاع في الافعال **قوله**
 ومن ذلك حروف المد واللين **اقول** وجد هذا في اكثر النسخ اي
 قيام الواو مقام الواو حروف المد واللين في الفعل المعتل التام يعني
 انهم اجروا حروف المد واللين في الفعل المعتل بحرف هذه النون
 لانها استهملت وكلمات من حيث ان هذه الواو مركبة من الواو
 على قول بعضهم والواو مأخوذة منها على قول بعض وان الواو
 لا تقوم بها لا تقوم بانفسها فالنسبة حاصلة بين هذه الواو
 وحرف الارتفاع حذف الواو فيقال لم يرفع ولم يرفع ولم يرفع
 واشتت ساكنة في الرفع لاشتغالهم الضمة عليها وحركوا الواو

والباء في النصب تثبت الالف كما تثبت في الرفع لعدم قبولها
 الحركه **قول** الله اسم على ضربين معرب **اقول** فان قبل المعرب
 والمبني لا يختصان بالاسماء فلم حصصهما المص بها قلنا لعل هذا توطئة
 كذكر المنصرف وغير المنصرف مختصان بها **اقول** وهو ما اختلف فيه
اي **اقول** ما كان الاعراب اختلف الالف باختلاف العوامل كان
 المعرب ما اختلف اخره **اي** كان المبني الذي يقابله ما لا يختلف اخره
 باختلاف العوامل فيكون **اي** كذا اخره وسكونه لا بعامل وكلمة ما في التنوين
 كتابة عن الاسم اذ الكلام في الاسماء **قول** ثم المعرب وهو يقتضيان تكون
 هذه القسمة قسمة حاضرة كالقسمة الاولى وليست كذلك فان
 بعضا من الاسماء لا يدخل تحت واحد منهما كجمع المذكر السالم فانه معرب
 لا يدخل في اجمع التنوين فيلزم ان لا يكون منصرا وليس في موضع
 التجر مفتوحا فيلزم ان لا يكون غير منصرف وكذلك كل اسم اعرب بالروف
 فانه واسطة بينهما قلنا بصرف عما ذكره يدخل اجمع التنوين لان
 النايب كالمثوب في احكام **قول** وهو ما يدخل اجمع التنوين **اقول**
اقول اي المنصرف اسم من شأنه ان يدخل اجمع التنوين فان قيل
 لم جعل التنوين علامة للانصراف قلنا لان اولى الروف بالزيادة
 للعلامة حرف المد واللين ولم يمكن زيادتهما في الواو والسين اذ لو
 زيد الالف للسين بالثنية ولو زيد الواو للسين بالجمع ولو زيد
 الياء للسين بالثنية او بالجمع اذ النون غير لازمة لسقوطها عند
 الاضافة وفرد **واما** يناسبها او هو التنوين وانه نون ساكنة بينهما
 مناسبة كما مر فان قيل لم يسمي المنصرف منصرا قلنا لانه الصرف وهو مشهور فيقول

والتثوين لما كان فيه غنة مشبهة ببسمى ما قام به منصرف **قوله**
 وغير المنصرف وهو ما لا يدخل الإجماع التثوين **الحال** أي تثوين التمكن
 لفظا لأن فيه ما تدخل عليه نحو مسلمات علما وجوار وتثوين التمكن
 قد تدخل حكما ومن ثم يقال سمحوا لي بيت التدنيح البيت لأن
 اسم الفاعل لا يعمل النصب المانع التثوين واعلم أن في امتناع الإجماع
 أحدهما أن امتناعه ليس بمقصود على حدة بل لأن غير المنصرف لما شابه
 الفعل وكان التثوين علامة الانصراف ولم يوجد الانصراف في الفعل
 قصد وإن لم ينفعل اللهم عز التثوين بموجب الشبه ولما كان الإجماع
 للتثوين في اختصاصه بالاسم ومعاينة إياه في الاضافة استغوا الج
 إياه بالمنع دون سائر خواص الاسم والدليل على أن الإجماع مقصود بالمنع
 أنهم هموا بالحاق التثوين بالاسم بالاضافة ودخول اللام أعادوا
 ولهم هذا أن يكون الإجماع مقصودا بالمنع على حدة اختاروا مع على الواو
 كما في قول المص لا يدخل الإجماع التثوين وأما أن الإجماع مقصود بالمنع
 على حدة لأنه ركن من أركان الأفعال لأن غير المنصرف لما شابه الفعل
 منع التثوين الذي هو علامة الانصراف ومنع بعض وجوه الأفعال
 وهو لا اختاروا الواو عليهم مع فقا لوما لا يدخل الإجماع والتثوين **قوله**
 وكان في موضع الإجماع **أقول** فإن قيل هو العبارة أن يقال
 وكان في موضع الإجماع منصوبا كما أن الفتح من الغاب البناء وقد صرح
 بأن غير المنصرف من قسم المبوب قلنا نخرج عبارة سيبويه في كتابه
 وإنما اختارنا تشبيها علم أن المشابهة بين غير المنصرف وبين الفعل
 يقتض كونه غير المنصرف قريبا من المشابهة فإن غير المنصرف وإن

لم يكن مبنياً إلا أنه لا يشابه المبني قرب منه فاشتعل فيه ما هو من القاب
 المبني وذكر صاحب الضوء أنها حواجا حاصله ان النسب علم المفعولية
 ولا مفعولية في مرتب با حذر فلو ذكر النسب لكان هذا بمنزلة ان يقال
 وكان في موضع الجزاء مفعولا فيه كجذب من وجوه اما اول فلان لانهم ان بمنزلة
 ان يقال وكان في موضع الجزاء مفعولا فان كثيرا من العرباء وليس بمفعول
 واما ثانيا فلان المفعولية بالواسطة ثابتة في لنا مرتب با حذر فلان هذا
 بمنزلة ان يقال وكان في موضع الجزاء مبنياً **اول** والسبب المانعة من
 الصرف ثمة **اقول** الاصل في الاسم هو الانصراف ولذا لا يحتاج الى
 سبب ومنع الصرف خلاف الاصل ولذا لا يحتاج الى سبب فاحتاج
 المصنف الى تفصيل سببه فقال والسبب المانعة من الصرف ان من
 قبول الجزاء مع التنوين ثمة ان عند الجمهور فان قيل الشر في اجتناب
 الاسم في منع الصرف الى سببين قلنا لان الاسم بهما يصير بها بالفعل
موجبه ان الفعل فرعتان اذ هو فرع الاسم اشتقاقا وافادة وكل
 واحد من هذين السببين فرع شئ فيجتمع بهما في الاسم فرعتان فيصير
 شبيه بهما في قلب منه ما يباب من الفعل وهو الجزاء والتنوين فان قيل
 اذا اشتابه غير المنصرف الفعل ايضا فاعلم ان فعل عليه دون عكس قلنا
 لان الفعل يدور في اعتبار الفرعية غير المنصرف عارضة بتحقيق السببين
التعريف والثاني ان التعريف فرع التذكير والمراد بالتعريف
 ههنا العلمية والثاني ان التعريف فرع التذكير ووزن الفعل فرع لوزن الاسم
 لكون الاسم اصلا والوصف فرع الموصوف والعمل فرع المودول عنه
 والعجمة فرع العجبي لان لسان الغير فرع في كل لغة والمراد بالبعثة كون

الكلمة بمن غير اوزان العرب والتركيب فرع الافراد واجمع الاقصى فرع الو
 والالف والنون المتبعتان للالف الثانية فرع المزيد عليه او هما
 بمنحان بمن حيث المشابهة للالف الثانية **قوله** متى اجتمع في الاسم
 سبباً **قوله** لما كان المتبادر من قوله والاسباب المانعة من الصرف لغة
 ان كل واحد من الاسباب سبب مستقل في منع الصرف وليس كذلك عقبته
 بهذا الكلام تنبيهها على المراد وقد مر وجه منع الصرف عند تحقق السببين
 في الاسم وانما رفيه سبب الواحد غير المتكرر فلا يمنع الصرف لان الاسم
 مع الواحد متماثل بين الاصل وهو الصرف وبين الفرع وهو منع الصرف
 علم يرجح السبب الواحد جانب الفرع على جانب الاصل بخلاف الحرف
 اذ لا مانع من بني وبين الاسم فاذا ناسب ولو بوجه ينشئ فان قيل
 ان كون الاسم عاملاً في فرع الفعل فيلزم ان لا ينصرف اذا انضم اليه سبب
 اخر قلنا الفرعية هي هنا غير مسلمة بل هما سواء في اقتضاء العمل اذ كما ان الفعل
 يقتض متعلق كذا قيل **قوله** وما وجد ذلك فيه احد عشر سبباً **قوله**
 ما موصولة عبارة عن الاسم واجله بعده صلة وذلك قائم مقام فاعل
 وجد اشارة الى منع الصرف او الى السببين او قد يستوى في لفظه
 الواحد والثنية والجمع او المشبهة ههنا في حكم الواحد والموصول
 مع صلة مبتدأ والتركيب التعاوي اعني احد عشر غيره اي الاسم الكثر
 وجد فيه منع الصرف السببان حقيقة او حكماً احد عشر وزناً **قوله**
 خمسة حالة التنكير **قوله** خمسة يدل بعض من احد عشر والظاهر
 لفظ حالة في قوله حالة التنكير منصوب على انه ظرف لقوله وجد فان
 قيل لم قدم الاقسام المعتلة بالتنكير على الاقسام المنعقدة بالتعريف

فلما لان التذكير اصل والمضارع فعل فاعل ومن افعل صفة
 المراد بها كونها صفة في الاصل بالحقيقة نحو احمر فانه غير منصرف للوصفية
 ووزن الفعل الغالب فان قيل يرد ان مثل خاتم اذا سمي بمنصرف
 ولو اعتبر الغلبة لزم ان لا ينصرف لان باب المفاعلة اكثر واصح منه فاعل
 قلنا انما انصرف مثل خاتم وان كان وزنا غلبا في الفعل لانه لما كان قليلا
 اذ لا يحكي الا في التمام معدودا ترك على الاصل فان قيل لا غلبة في الفعل
 في الافعال لوجود الفعل في كل ثلاثي ليس فيه لون ولا عيب ولوجود
 الصفة المشبهة ولوجود الفعل في الكلمات التي لا فعل لها كاجدل
 واخيل قلنا ان افعل يحكي في كل فعل ثلاثي بخلاف افعل التفضيل فانه
 يحكي في الفعل الذي يحكي ومنه التعجب ايضا يحكي افعل لمعان معودة
 من الدخول والجوته والوجدان والصيرورة وقد يكون افعل المضارع
 من باب الثالث والرابع فافعل في الافعال اكثر منه في الاسماء **قوله**
 وفعلان الذي مؤنثه فعلى **قوله** ويسمي فعلمان هذا فعلمان فعلى
 نحو سكران فانه غير منصرف للوصفية والالف والنون المشابهتين
 لا الف التانيث حيث انهما يزيدان معا وللمذكر صفة نحو احمر وحمراء وكذا
 وسكران مخالفة للتأنيث وان تاء التانيث لا يجتمع معها فان قيل
 لم قيد فعلمان بالذكي مؤنث فعلى قلنا للاختراع عن فعلمان الذي فعلمانه
 نحو سكران وسكرانه وعريان فانه منصرف حالة التذكير خروج الالف
 والنون عن مشابهة الف التانيث بدخول التاء في الوجهين الاخيرين
 لكن اذا جعل فعلمانا ينصرف لعروض وجه المشابهة وبوامتناع التاء
 اذا علمية تنو الزيادة **قوله** والمعدول نحو ثلاث ورباع **اقول**

التفضيل

العدل خروج مادة الهمزة عن صيغة الأصلية الموصفة الأخرى وهو على
 نوعين تحقيق كثرات وتقدير كثر والعدل في احاد وموحد وثناء
 وثنية وثلاث ومثلث ورباع وربع الى عشار ومعشر تحقيق على
 الاكثر وعند البعض لا عدل فيما فوق رباع ومربع والهمزة المعدول
 كرباع غير منصرف حالة التنكير للمصفة والعدل فان قيل الوصفية
 غير مؤثرة في المعدول عنها بل دليل حرفهم اربع في مرزبنة اربع
 حيث كانت الوصفية عارضة فالحكى ان لا تؤثر في المعدول
 لعدم افتراق الحال من المعدول والمعدول عنها في المنع فلا يغترق
 في الحكم قلنا لان الهمزة قد غلبت على المعدول عنها نحو ثلاث رجال
 واربع نسوة فالنوصف بها يشبه النوصف بجماء الاجناس على
 التأويل كما تقول جأثن رجل اسد بنا ويل شجاع تقول جأثن نسوة
 اربع بنا ويل معدودة باربع واذا كان كذلك فلا اعتداد بهذه اللفظ
 حيث كانت عارضة فلم تؤثر في المنع واما المعدول فلما تعلق الاوصاف
 فكانت الوصفية لازمة لها فتؤثر الاثر في لا تقول ثلاث رجال بالقديم
 والفرق بين اللازم والعارض ظاهرا فلا يلزم من عدم تأثير في المعدول
 عنما عدم تأثير في المعدول فان قيل ما عدل عنها ثلاث لا تعلق الاوصاف
 اذ لا يقال ثلثة ثلثة رجال وانما يقال رجال ثلثة ثلثة اي ثلثة بقرينة
 ومع هذا لا يؤثر الوصفية والالفاظ ان يقال مرزبنة اربع اربع غير
 منصرفين للموصفية ووزن الفعل قلنا الوصفية قد لزمت عند النكر
 فلا يلزم الوصفية في كل واحد منهما على حدة فالحكى ان يصرف واما الجمع
 فلا يمنع فيه الصرف لان محل الصرف ومنه هو الهمزة المفردة كزيد واحمد

او ما في حكمه كذا يدان وبعليك لاسما ان اللذان ليس بينهما اتصال
وامتنع ارج واما ثلث فانه اسم مفرد قد لزمت له الوصفية فمنع الصرف
قوله وما في اخره الف التانيث **اقول** ان الاسم الذي في اخره الف
التانيث مقصور او مودعة اسما كان كسركي وجوازا او صفة كجمل وجوازا
وهذا الاسم الذي في اخره الف التانيث غير منصرف لان التانيث فيه
قائم مقام السببين اذ الف علم التانيث اخر فثبت بهذا الاعتبار
سببا وهذا معنى قولهم في بيان علم منع صرفه انه لا ينصرف للتانيث
ولزومه فان قيل البت التاء في مثل طلحة ايضا لازمة فلم تنزل
منزلة سببين قلنا لزوم التاء فيه بعد العلية والزم فيهما كونه في
عند الوضع فالالف كما حد حروف الكناية واعلم ان علامة التانيث في مناز
جوازا وجوازا هي الهمزة ونزع الهمزة كانت التاء في الاصل كما في سكر
وعطش الا انهم لما زادوا قبلها الف لا فرق بين مؤنث افعل وبين
مؤنث فعلا ان قلبتا همزة فان قيل لم خص مؤنث افعل بزيادة
الالف قلنا لان افعل يرفع شبهته بافعل التفضيل وله مزية في المعنى
فاحتص التثنية بالزيادة **قوله** والجمع الاقص **اقول** والمراد به
ما يكون بعد الف حرفان متحركان اما تحقيق كذا اساور او تقدير او هو
اما بالادغام كخود واب او بال حذف كجوارا وبعالف ثلثة احرف
او سطرها ساكن كذا ناعيم فان قيل لم قبل الجمع بالاقص قلنا اشارة
الى ان شرط الجمع المانع من الصرف هو ان لا يجمع مرة اخرى جمع التكثير
وهو ان الجمع الاقص غير منصرف حالة التكثير اما التكرار الجعوية حقيقة او حكما
واما لانه جمع لا ينظر له في الاحاء ففيه الجمع وعدم النظر في الاحاد **قوله**

وما كان على مثالها **اقول** اى علم وزن اساور وانابعم كساجد
 ومصاييح فانما غير منصرفين وان لم ينكر فيها الجمعية حقيقة
 لمشابهتها اياها من حيث الجمعية والوزن والامتناع من الجمع مرة
 اخرى **قول** وان كان الاوسط متوحا كان الهم منصرفا **اقول**
 انما هو في الجمع الذي اوسطا في الثالثة بعد الالف متوحا كصياقنة
 لانه يشبه المفرد لفظا ومعنى اما لفظا فلكونه مثل كراهية وخافية
 صوغ وهما مفردان حقيقة واما معنى فلما معنى الجمع كل يقع على افراد
 كشرت كالمصدر فخرج عن مثال الجمع الاقصى في اوزان الاحاد
قول وان كان ثانيا في حرفين بعد الالف ياء **اقول** اى ان كان
 ثاني في حرفين بعد الالف اجمع ياء حذفت الياء في حالة الرفع والجر و
 نونت الهم وانتهى في حالة النصب بلا تنوين نحو جادني
 جوار ومترى كوار يحدف الياء فيهما ورايت جوار **قول** فاعلم **اقول**
 قد جرت عادة المصنفين انه اذا كان في الكلام ضرب اشكال اولوع
 خلاف بغترة التام يقولون في عقبه نافعهم ونظاير للتنبيه
 والابقا والمص قال مهننا فاعلم اذ فيه اشكال لان جوارى ينصرف
 في حالة الرفع والجر ولا ينصرف في النصب عند الاخفش لان اصل
 في حالة الرفع والجر عنده جوارى بالتنوين اذ الاصل في الهم
 هو الصرف وحذفت الضمة او الكسرة للثقله فاجتمع ساكنان
 التنوين والياء فحذفت الياء فصار علم وزن سحاب وكلام ينصرف
 واما عند سيبويه فاصل في حالة الرفع والجر جوارى بلا تنوين
 لانه غير منصرف عنده ثم حذفت الضمة والكسرة للثقله فبعث

البياء ساكنة وما حذفوا الياء المفردة اكتفاء بالكسرة والليل
 اذا سبوا والكبير المتعال استخوا حذفوا في الجمع لثقله ففي جوار
 عوض التنوين عن الحركة او عن الياء ولو قيل في حالة الجر مرت
 بجوارك بالفتح لكان له وجه لكونه غير منصرف واما في حالة النصب
 فغير منصرف بالاتفاق **قول** وستة حالة التعريف **اقول**
 معطوف على قوله خمسة حالة التكثير اى ستة من احد عشر وثلاثة
 لا ينصرف حالة التعريف دون التكثير **قول** وهى الاسم الاعجمي العلم
اقول المراد بالاسم الاعجمي اسم يكون علم غير اوضاع العرب الانا دار
 كخو ابراهيم واسماعيل فانها غير منصرفين للجمعة والعلية فاذا نكر
 بان سميت بهما اشخاصا كثيرة صرفتهما البقائهما بلا سبب اذ
 العلية شرط في الجمعة سببا **قول** وان سميت بخوجام او فرنيو
 رجلا صرفته **اقول** الياء اسميت باسم اعجمي رجلا جعلته منصرفا لان الجمعة
 التكثيرية اى الجمعة بالنسبة اليه النكرة يعنى الجمعة للفاصلة بالنكارة
 غير مؤثرة في منع الصرف فان قيل لم يكن للجمعة النكرية تاثير في
 منع الصرف قلنا لكونها ممتزجة بكلامهم في دخول التنوين وفي
 التعريف والاضافة فتصرح لغة عربية فانثقت العربية المطلوبة
 فانثقت التاثير ومن هذا يظهر ان المقصود من اشتراط العلمية في الجمعة
 ضبطها مع الصرف العرب فان قيل ان سميت بخوجام امرأة هل يكون
 منصرفا ام لا قلنا يكون ح غير منصرف للتعريف والتاثير ولذا
 قال ان سميت رجلا **قول** وما في الف ونون مرزندان **اقول**
 اى الاسم الذك في الف والفا ونون مرزندان سواء كان فاءة

سبب في تعريف العلم بالاسم الاعجمي
 في تعريف العلم بالاسم الاعجمي
 في تعريف العلم بالاسم الاعجمي

نهما

مضمون ما كعثمان وسفيان او مفتوحا كروا او مكسورا كعمران فلهذا
 الاسم غير منصرف للعلمية والالف والنون المزيدتين فان نكرة صرفته
 لنزوال احد البين وهو العلمية ان لم يجعل العلمية شرطاً لهما فان
 قيل قد جعل المصنف في الالف والنون المزيدتان او لا من قبيل
 الحجة حالة التنكير فكيف صح عنده تانيهما من قبيل الستة حالة التثنية
 نعمنا الالف والنون باعتبار المحل قسماً الاول ان يكون في الصف مثنى
 ما يكون في الاسم فالاول ما ذكره الاول والثاني ما ذكره الثاني فلاننا قضى **قول**
 وما فيه وزن الفعل **قول** اي اسم فيه وزن الفعل فانه لا ينصرف
 سبب آخر غير الوصف بشرطين احدهما عدم قبول التاء ولهذا
 انصرف يعمل واكتفى ان يختص بالفعل ان يغلب وقوعه فيه ولذا
 انصرف ردوسته وانما قلنا غير الوصف لان وزن الفعل اذا
 كان مع الوصف يكون سبباً لعدم الانصراف حالة التنكير والكلام
 ههنا في حالة التعريف **قول** كاحمد ويثريد ويشكر **قول** كل واحد منها
 غير منصرف للعلمية ووزن الفعل اما احدى فوزن غالب في الفعل
 وكل من الاخرين يختص بالفعل فان قيل لم يثريد ويشكر اما احدى
 قلنا للتثنية على ان الاسم قد يكون منقولاً عن الفعل فتوابع الصرف
 لكن بشرط تجزؤه عن الضمير اذا صرف ومنه من خواص المفرد للتثنية
 على انه لا فرق بين ان يقع اعلال كسر يد ولا كسر شكر **قول** والمعدول
 كعمر وزفر **قول** اي المعدول في المعرفة لا ينصرف معرفة للمعدول العلمية
 وينصرف نكرة لنزوال احد البين كونه وزفر فانه تمام معدولان عن
 علم وزفر معرفتين اي علمين فانها لو كانتا معدولين عن نكبتين

لوجب ان يكون كل منهما **اسما** متعللا في النكرة يسمى عمرو زفر فبين
 انها عدا لا عاموزا فمعرفة فبين فان قيل هذا منقوض بالنقل
 الزفر في قوله يا بني الظلامه منه النقول الزفر أي يدفع الظلمة من
 المعلوم الرقل لكثير العطايا فان الزفر استعمل نكرة قلنا انه صفة كزافر
 وليس بمعدول ولذا لو سميت بصرفته **قوله** والمؤنث لفظا كطاني وكنه
اقول فانها لا ينصرفان للعلمية والنأنث لفظا فان قيل قد ورد
 في اكثر النسخ سلمى مكان سلمة وهي ممنوعة عن الصرف مطلقا لا تقصر
 في منع الصرف اليه علمية فلا تكون مما نحن فيه الى الستة التي لا ينصرف
 في التعريف وينصرف في التشكيك ولذا قيل والظاهر انه خطأ ووقع
 نصيبا من الكاتب بل هو كذا كذا ام له وجهه قلنا ان المؤنث
 بالالف القصورة فسمان الاول ما يكون علموزا فعلا بصرف الفاء وكون
 العين او فعل مفتوحا والثاني ما يكون علموزا فعلا بفتح الفاء وكون
 العين فالقسم الاول الف للثاني البتة وبان يكون للاخا فواو
 والثاني قبيل المشتركة ان بين بان يكون الف للثاني وبين بان يكون
 الف للاخا فالصحيح ان عد ما في الف الثاني مقصورة او ممدودة
 من الحذف الى حالة التشكيك اراد به الاسم الذي هو من الصيغ المختصة وحين
 عد سلمى من الستة الى حالة التعريف اراد به ما يكون من الصيغ المشتركة
 والاول غير محتاج اليها التعريف في منع الصرف والثاني محتاج اليه **قوله**
 او مع كسعا وزينب **اقول** فانها غير منصرفين للعلمية والثاني
 معنى واشترطت العلمية فيه ايضا اذ لو لم يكن علما ينصرف ولذا كان جرج
 في قولنا مرثا بامرأه جرج منصرف مع ان فيه الثاني معنى

واللهما اللذان جعلتهما واحدا **اقول** فان قيل شرط هذا التركيب
 ان لا يكون باضافة والاسناد ولان يكون اثنا متضمنا معنى **ف**
 ولان يكون اثنا صوتا يخرج كقوله عبد الله وتابط شتر وكه خمسة
 عشر وسبعون علماء وكان علم المصالح ان يذكر نزع القيد وقلنا ان المص
 ترك نزع القيد واعتمادا على المثال والبحث **قول** كمعرك كرب وعليك
اقول فانها غير منصرفين للعلمية والتركيب فاذا انكم احر فالزوال
 احد السبين والمعد واسم مفعول من قد اعد واصلة معد فاما فقد
 التحفيف جعلوا الواو ياء لانه احد احوال كسر واما قبلها لاجل اليافضار
 معية ثم ركب وهو في اللغة الفساد ثم جعل علماء الانسان والبعل
 في اللغة الزوج ثم ستم به الضم الذي كان بعده اهل نزع البلدة
 في الجاهلية والبيكر في اللغة الدوق وكسر العنق ثم ركب احدهما الاخر
 وجعل المجموع اسما للبلدة المعروفة ببناء الشام **قول** وكل لا ينصرف
 في المعونة ينصرف في النكرة **اقول** ما فرغ عن تفصيل الابواب وبيان
 امكان ما عقب الكل بقاعدة التمييز باب منع الصرف عند المحصل تميز اخرها
 حاصلها ان كل غير منصرف بسبب العلمية وسبب اخرها انكر زال العلمية
 فهو منصرف فان قيل ما سبب ذلك قلنا السبب في ما سبب في غير العول
 ووزن الفعل لان العلمية شرط في غيرهما فاذا انتفى الشرط انتفى المنصر
 ولبغاية سبب واحد فيهما **قول** الا انهما اسميت به رجلا **اقول**
 هذا استثناء من القاعدة المذكورة ان اربعة اشياء غير منصرف فعال
 النكر ايضا الاول باب احر واثنا باب التأسيس مطلق والثالث باب
 فعلا والرابع الجمع الاقتص والمراد بنوع احر كل اسم كان مشعرا بالهوية

وط

فان نحو احر غير منصرف قبل العلمية للوصف ووزن الفعل واذا سمي
 كان الوصف زائلا ويكون غير منصرف في حالة التعريف للعلمية ووزن
 الفعل واذا نكر غير العلمية فلا ينصرف ايضا في حالة التنكير لانه يعود الى اهل
 لان زوال الوصفية انما كان بسبب العلمية واذا زال مانع عاد الساقط
 عند سبويه فلا ينصرف للوصف ووزن الفعل ايضا فالاستثناء على قول
 الاخفش فان منصرف عنه لان الوصف لا يعود عنه فانه يقول
 الساقط لا يعود فان قيل اجواب الى سميت قانا مخوف تقديره
 ان سميت به رجلا فانه يكون غير منصرف في النكرة **قول** وكذا ما فيه
 الف الثاني **اقول** اشارة الى الستة اثنى عشر ان ما فيه
 الف الثاني اذ جعل علما فهو غير منصرف للعلمية والثاني واذا نكر
 فقير منصرف ايضا للثاني ولزومه اذ العلمية وزوالها لا ينافي الثاني
 ولزومه **قول** وفعلان الذك مؤنثة فعلى **اقول** اشارة الى الستة
 الثالث يعني ان سكران مثلا اذ جعل علما فهو غير منصرف للعلمية والالف
 والنون واذا نكر زالت العلمية فيعود الى اصله عند سبويه **قول** واطبع
 الاقص **اقول** اشارة الى الستة الرابع يعني ان مساجد مثلا اذ جعل
 علما ينصرف لانه يشابه العجم المعرفة حيث لم يكن محما نظيره في الاحاديث
 كلمات العرب واذا نكر لا ينصرف ايضا في قول الاخفش كما ينصرف
 احر في قوله بعد التنكير لان المشابهة بما لا يحيل المعرفة بمنزلة سيبين والحق
 ان عدم الانصراف اذا كان لهذا يجب ان يصرف عنه بعد التنكير
 لزوال احد السببين واما عند سبويه فيعود الى اصله وهو كونه منتهيا
 المجموع **قول** والثلاثي الساكن الاوسط **اقول** ان الاسم الذي علم ثلثة

اخر فواوسط ساكن كخ فوج وهذا هو زفيا الحرف وعدمه اما الاول
 فلما قومت سكون الوسط احد السبيين فيبقى سبب واحد واما
 اثنتا فلو جود السبيين والاول فيصح **اقول** وما فيه سبب ثالث
 اى الاسم الذى فيه ثلثة اسباب كياه وجوره في اسم البلدين
 فانه غير منصرف البتة لوجود الاسباب اى العلمية والعجيبة والتأنيث
 المعنوي والسبب الواحد وان لم يعتبر لمقاومة سكون الوسط
 يبقى السيان فان قيل جازان يقاوم سكون الوسط العلمية
 فاذا زالت العلمية زال اعتبار التأنيث والعجيبة ايضا لانها
 مشروطان بالعلمية قلنا ان بالمقاومة بسقط تأثير العلمية
 لا وجود لها والمقبر في تأثير العجيبة والتأنيث وجودها لا تأثيرها
قوله وكذا الثلاثي المتحرك الاوسط **اقول** اى المؤنث الثلاثي
 المتحرك الاوسط كخ سقر اسم جملته فانه غير منصرف البتة لوجود العلمية
 والتأنيث وانه الاوسط بمنزلة الحرف الرابع في حكم الرابع ولم يهنا
 اى لتنتزل الواو كالحرف الرابع انهم قالوا في النسبة جيل جيل وجعلت
 بالحذف في الاول والقلب في الثاني لان الالف الرابعة في الاسم
 المنسوب بقلب واو او ويجزف ولم تجزوا في نحو حبارى حباروى
 بالقلب بل قالوا حبارى بالحذف لما ان الالف الخامسة تجزف في قالوا
 اجزى بفتح الميم وهن الناقصة السريعة السير فلم تجزوا فيه الا بالحذف
 وان كانت الالف رابعة لتنتزل الواو كمنزلة الحرف حتى كان الالف
 خامسة فكما اجروا الواو كمنزلة الحرف فكذلك في المؤنث المتحرك
 الاوسط **قوله** وكخ هذا **اقول** اراونحو هذا م كل فعال هو علم

١ الخ للاعيان مؤثنا وذلك لان فعال ربعة اقسام ثلثة منها مبنيّة
 واحد منها يختلف فيه الاول يكون هم فعل نحو نزل ونزلت بمعنى انزل
 وانترك وهو قيل في كل ثلثا في مجرد صرف تام عند سبوره وفعال نزل
 مبنيّة بالتاق بين البصريين والكوفيين واختلف في سبب
 بناء فعند البصريين لوقوعها موقع الامر المبني وعند الكوفيين
 لتضمنها معنى لام الامر فان قيل لم ينسب علم الكسرة دون السكون
 مع ان الاصل في البناء هو السكون قلنا فرائع اجتماع الكثرين
 وقال نزل مؤثت بدليل قوله ولان الشجج من اسامة اذ عيت
 نزل ولج في لذر فان نزل لو لم يكن مؤثنا لما انت الفعل المسند اليه
 اعني عيت وذكر عبد القاهر في وجه كون نزل مؤثت ان نزل
 عدل عن النزل وانت الفاعل وهو الياء المقصد تانيث الفعل فلي
 لو انت الفعل والتانيث راجع الى الفاعل نحو ضربت اهد كذلك
 يؤثت الفاعل والتانيث راجع الى الفعل فيقال انزلى وفايدة تانيث
 الفعل التاكيد والمبالغة فيمفعلة انزلى كقسط انزل مرات فلما عدل
 نزل عن تراكب استعمل في الكلام مؤثنا التثنية ما يكون صفة للمؤثت
 كفسا وبمفعلة فاسقة والثالث ما يكون علما للمصدر كفي للجرة
 وجاؤ للجرة وهذا القسمان ايضا بالتاق النخاة لثلاثه
 بباب نزل وزنا وعدل والرابع ما يكون علما للاعيان المؤثثة
 وكلام المصنف هذا الرابع كما اشترنا اليه وهو محل الخلاف ولذا قال
 المصنف وفيه مذهبان المذهب الاول الاعراب مع منع الصرف
 لان فيه علمية وعدلا مقدرا وتانيثا وانما قلنا ان فيه عدلا مقدرا

لان حذام معدولة عن حازمة تقدير او هذا مذهب بني تميم والمذهب
 الاخر البناء على الكسر وهو مذهب اهل الحجاز اما البناء فلما نشبهته
 بباب نزال واما الكسر فلا اجتماع الساكنين **قوله** وعليه قوله
اقول اشار به الى مرجع المذهب الثاني على هذا المذهب الثاني
 هو البناء على الكسر قول الشاعر اذا قالت حذام فصد قوما فان
 القولان قالت حذام فان حذام فاعل بالموضعين والميم فيه مكو
 فلولاً لا يمتنع على الكسر لما صح ذلك وقد ثبت رواية للكسر **قوله**
 وكذا افعال التي تختص بهذا الموضع **اقول** اى مثل حذام في البناء
 على الكسر فان قيل قوله يختص بهذا الموضع منقوض بقول الشاعر
 اطوف ما اطوف ثم اوى الى بيت قعيدة الكاع قلنا هو نادير
 لا يعتد **قوله** وكذا افعال التي بمعنى الفعل **اقول** اى هو ايضا
 مبني على الكسر كما بينا **قوله** وكل ما لا ينصرف اذا اضيف ودخله
 الالف واللام اجر بالكسر **اقول** فان قيل ما وجه اجزاره بالكسر
 ح قلنا اما عندنا فيقول ان المقصود في باب غير المنصرف منع التثنية
 ومنع اجر بالتبعية عند الاضافة او دخول الالف واللام لا ينصرف
 سقوطه فلا ينصرف سقوط التابع وهو اجر واما عندنا فيقول ان
 المقصود في باب غير المنصرف في منع اجر ايضا فلان التثنية حين
 الاضافة او دخول الالف واللام خرج عن شبه الفعل فاعيد اليه
 مانع منه للشبهة وهو اجر واما التنوين فلم يكن عدده لعدم
 امكان اجتماعه مع الاضافة واللام للمنافاة فان قيل لم قال
 اجر تولى لم يقل انصرف قلنا لان في اجزاره ليس خلافا وفي انصرف

ع

بن

فان قيل لم قال بالكسر ولم يكتب يقول اخرج قلنا دفع التوهم ان
 غير المنصرف يكون في موضع اخرج مفتوحا فان قيل ان ٩ وف
 اخرج لا تدخل الفعل وكذا الفاعلية والمفعولية لانها من حصا بصل للسم
 ايضا فكل ما يجب ان يعاد معها اخرج والتنوين لزوال المشابهة قلنا
 ان الالف واللام والاضافة اشده تغير الاسم لانها تجعلان النكرة معرفة
 فيكونان اقوال في الابداع في الفعل بخلاف غيرهما **قوله** تقول مررت
 بالاحمر وبالحمر وبجرهم وبعثنا **اقول** فان قيل الاول ان يقدم
 مثال الاضافة ليكون الالف والنشر مرتبا قلنا ان الالف والنشر
 المرتب ليس وليد من غير المرتب على ان الاضافة كثيرة الوقوع
 اذ ليس فيها زيادة على الاسم ولذا اقدمها في الذكر ومثالها ظم ولذا
 اخره ودخول اللام قليل ولذا اخره في الذكر ومثاله خفي ولذا اقدمه
قوله المبنى ضربان **اقول** لما ذكر في اول الفصل ان الاسم ضربان معرب
 ومبني وذكر تعريف كل منهما هناك وذكر المباحث المتعلقة بالمعرب
 وفرغ منها اراد ان يشرع في المبني وقسمه الى اللازم والعاض **قوله**
 فاللازم ما تضمن معنى احواف **اقول** فان قيل تعريف المص المبنى
 اللازم بانه الذي تضمن معنى احواف او ما يشبهه غير صحيح لفساد جمعا
 ومعنا لان المنفي بلام الجنس تضمن معنى احواف وهو معنى من الكسفة قرية
 والغياب نحو قبيل شبره وكذا الصد من خمسة عشر شبره في الاحتياج
 والعجز يتضمن معناه وهو معنى حرف العطف ومثل هذه الاشياء بصدق
 عليه التعريف مع انه ليس بمنجبه بناء لازما واسماء الاعمال نحو ميهات
 وشنان لا يتضمن معنى احواف ولا يشبهه فلا يصدق عليها التعريف

مع انما من البنية اللازمة فالاولى ان يقول في تعريف اللازم ما لم يكن
 له حالة اعراب اصلا قلنا الظاهر ان ما ذكره المص ليس بتعريف
 اللازم بل مقصودة الاشارة الى بعض اقسامه نذكر على البناء الايركي
 انه قال والعارض حصة اشياء **قوله** كايين ومنى وكيف **اقول**
 فان قيل لم ينسب هذه الكلمات مع ان الاصل في الكلام هو الاعم
 له لانه علم المتكلم قلنا لا تضمنها معنى لطف فان ابن متضمن بمعنى
 الاستفهام او حرف الشرط فان قولنا ابن زيد في قوة قولنا في
 السوء ام في المسيء ام في غيرهما وقولنا اجلس ابن تجلس في
 قوة قولنا اجلس في الدار اجلس فيها وان تجلس في المسجد اجلس
 فيه وغير ذلك وان قولنا من القتال في قوة قولنا اليوم ام غد او بعد
 غير قولنا متى يخرج اخرج في قوة قولنا ان يخرج اليوم اخرج اليوم
 وان يخرج غد اخرج غدا وكيف تضمن معنى الاستفهام فقط فان معنى
 قولنا كيف زيد اصحح ام سقيم فان قيل لم ينسب ابن وكيف على احواله
 قلنا فرار من اجتماع الساكنين فان قيل لم ينسب على الغنة قلنا اللغز
قوله او ما يشبهه **اقول** كانه او هذا النوع لا لا شك كما مر في تعريف
 الكلام الى او المبنى اللازم ما يشبه احواف **قوله** كالذي والته وكذا ذلك
اقول فان قيل ما وجه مشابهة الموصولة باحواف قلنا الاحتياج الى
 الغير فكما ان احواف محتاج الى المتعلق كذلك الموصولة محتاجة الى
 الصلة **قوله** والعارض حصة اشياء **اقول** حصة المبنى العارض في
 الحصة استقرايين **قوله** المصناف الى باب المتكلم نحو غلام ثلثة مذاهب
 الاول انه مبني على الكسر وهو مذهب الجمهور من الاولين والاشياء المتعرب

واعرابه تقديرى وهو مذهب بعض المتأخرين كايين اطاحب حيث
قال في كافيته التقديرى فيما تغرز كعصا وعلما من مطلقا والثالث انه
ليس بمعرب ولا مبني وهو مذهب بعض وسموه حصيا وجه الاول انه
لواعراب يؤدى الى انقلاب الياء الناعا وواو فى حال النصب والرفع
اولى خروج الياء من المدة فيما **قول** المناو كالمعرفة المفردة يانيد **قول**
فان قيل لم يبنى المناو كالمفردة قلنا لانه مشابه بكاف الخطا
وادعوك من حيث الاخراد والتعريف وهو ان لم يكن مبني الاصل
لكونه مشابه بكاف ذلك والمشابه بالمشابه وذلك الكاف حرف
فيكون مناسبا بالامكان له فان قيل لم يبنى على الحركة قلنا يقع
الموافق بين الحركة العارضة والبناء العارض في العوض ولان
بين البناء الاصل والعارض فان قيل لم علم الضم قلنا يقع في القوة
بين الحركة البنائية والاعرابية وهى الفتحة والكسرة في نحو يا عبد الله
ويا لمزيدا ولانه لو بنى على الفتحة يلزم التسلسل الحركة الاعرابية في مثل
يا حمير غير معين بالحركة البنائية في مثل يا حمير ولو بنى على الكسرة يلزم
الالتباس بالمناو كالمضاف اليه بالتكلم ثم حذف منه الياء اكتفا بالكسرة
وقوله المفرد احتراز عن المضاف وشبهه فانهما ليسا بمبنيين بل معربان
والمعرفة احتراز عن المناو كالمفردة فانه غير مبني **قول** المنكرة المفردة
التي مع لا تنفى الجنس **قول** فان قيل لم يبنى ذلك قلنا تتضمن معنى
حرف الجر ان من الاستغرافية او قولنا لا رجل في الدار مبني على سؤال
كانه قال هل من رجل في الدار فاصل الجواب لا من رجل في الدار فحذف
هر بانه التكرار واعتمادا على العلم به فان قيل اذا تضمن معنى الواف ينبغي

٦٣

ان يكون بناؤه لازماً فلم صار عارضا قلنا علة البناء ثابتة في بعض
 الافعال ساقطة في بعضها فان قيل لم ين على الحركة قلنا لما تقرر ان قيل
 لم ين على الفتح قلنا ليناسب عمل لان علمها النصب لكونها محمولة على ان
 واختار بالذكرة عن المعرفة فانها ليست بمنسوبة لانها ليست باسم جنس وعلمها
 مخصوص وبالفردة عن المضافه المشبهة بها فانها غير مبنيين
قول والمركب **اقول** المراد بالمركب المبني على كلمتين جعلتا هما واحدا
 بان يدل على معنى واحد بلا نسبة اسنادية او اضافية فيستعمل
 اربعة اقسام الاول ما كان ثانيه صوتاً كويسوبه فحكه بناء الاول
 على الفتح لانه بمنزلة احد عشر وبناء الشاف على الكسر والشاف متضمن
 ثانيه معنى الحرف والتجزء الاول يشبه المضاف نحو اثنى عشر فحكه
 اعراب الاول وبناء الشاف الثالث متضمن ثانيه معنى الحرف
 ولم يشبه الاول المضاف نحو خمسة عشر فحكه بناء الجزئين على الفتح
 اما بناء الاول فلتنزله الجزء الاول من الكلمة واما بناء الشاف فمتضمنه
 خمسة وعشرة واما بناء الشاف على الفتح فللحذف والرابع ما لا يكون الشاف
 منه صوتاً ولا متضمناً لمعنى الحرف فحكه الاول ان كان الاخر
 حرفاً صحيحاً نحو بعلبك والابقي على السكون كونه معاً مركب
 لكونه بمنزلة الجزء من الكلمة والشاف معرب غير منصرف للمعنية والتم
 والمحصن حمل واهمل حيث ذكر مثال الثالث فقط **قول** ما حذف
 منه المضاف اليه **اقول** اي الخامس من الاشياء الخمسة الاسم المضاف
 الذي حذف منه المضاف اليه وهو قسمان ظرف وغير ظرف
 الاول الجزمات ليست ولا تغل ودون بشرط الاضافه وكون

كيب

المضاف اليه محذوفاً من باب ال مفعول اذا قال قيل لم يبن ذلك المسمى
 قلنا اذ حذف المضاف اليه وهو تمام المضاف صار المضاف بمنزلة
 بعض الكلمة وبعضها لا يتحقق الا بجزء اوله متضمن معنى المضاف اليه
 ج اوله متضمن معنى ارف الاضافه بمعنى من معاني ارف او كونه
 متشابهاً للرف من حيث الاحتياج الى الغير والانه نسبة بالمتشابهة للدلالة
 على شيئين معنى نفسه ومعنى ما نوى فيه كما مضى فانه يدل على الحدث والزمان
 وقد تروى وجه البناء على اركانه واما على الضم فليجزم المحذوف منه باقوى الاحتكاك
 وهو الضم والان كشيء بالمتشابهة المفردة المعروفة في ان كل منهما مبني في
 حالة التعريف ومعرّب في حال التشكيك وثالثه كوحيت وليس غير
 والاخير **قول** والمبني باللازم من الافعال **اقول** لما فرغ من بيان البنية
 او اذ ان بشرع في بيان المبني من ارف والفعل وحاصل كلامه
 ان الفعل بعضه مبني لازم وبعضه عارض واخرى كلمة مبني لازم
 الماضي والامر بغير اللام **قول** هذا بيان المبني باللازم من الفعل والتقدير
 بغير اللام لما خسر ازعم الامر باللام **اقول** فانه معرب مجزوم وقد تروى الكلام
 في بناء **ما قول** والعارض المضارع اذا اتصل به **اقول** بيان المبني
 العارض من الفعل فان المضارع اذا اتصل به نون جماعة النساء
 غايته كانت او مخاطبة كقولهم بالياء والتاء او اذا اتصل به نون
 التاكيد محققة كانت او مثقلة كقولهم بغير بالتحفيف والتشديد فانه
 قيل لم يبن المضارع عند اتصال النون الاولى قلنا تشبيهه بالماضي
 عند سبويه وشبهه بالاشتراك كل منهما في طوع النون وسكون
 الاخر فوضرن ويضرن فان قيل الاشتراك حاصل بينهما عند اتصال

الف التثنية وواو جماعة المذكور نحو ضربا وضربوا ويضربان ويضربون
 فينبغي ان يكون المضارع مبنيا عند اتصالهما ايضا مع انه معرب
 قلنا النون يقتضيه سكون ما قبلها كما عرف في موضعه والالف والواو
 يقتضيان حركته والحركة آلة الابداء والسكون آلة البناء وكل ما
 يقتضيه الالف والواو كان ذلك الشيء وعند غيره ترك على اصل البناء
 انشعارا بان الاصل في الفعل هو البناء واما البناء عند اتصال نون
 التاكيد فلانه ح مشبه بنحو بليك فان قيل لم لا يجوز ان الاعراب
 مقدار قلنا اذا الاعراب التقدير انما يكون في المعربات والمواصل
 في الافعال هو البناء وانما ينسب على الفتح للمخفة **قوله** واعلم ان ابن
 الكلمات **اقول** اى التام والفعل واخو ف لما فرغ من بيان الابداء
 والمعرب وبشيء اراد ان يبين كلاما كلييا وحاصل كلامه ان كل ما

مطلوب اربعة اقسام الاول ما يكون عاملا ومعمولا كالعامة والاسماء
 المتكلمة والفعل المضارع والثاني ما يكون عاملا ولا يكون معمولا كالماضي
 والماضي والفعل المتكلم والاسماء المتكلمة كقوله ان يكون
 اى والثالث ما لا يكون عاملا ولا معمولا كغير المعامل من احواف
 والرابع ما لا يكون عاملا ولا معمولا كالاسم الجامد المعلى باللام كقوله
 الغلام والمص سكت عن هذا القسم لانه لم يذكره الشيخ عبد القادر في
 الكتب الثلاثة فتبعه لا على ما نحن فيه غير واقع **قوله** والعامل عندهم
اقول لما ذكر تقسيم الكلمات واخر كلام الى ذكر العامل فاسبب تفسيره حتى
 يتمكن من تقسيمه الى القسمين ثم يسمي احد قسميه الى القسمين والاسماء
 حى يسهل الانتقال الى وجه الارتباط بين الابواب الثلاثة ووجه

نحو اسم الفاعل والمفعول
 وصفة المشتبهة
 والمضاف واسم المضاف
 لا يميز بينهما في الكلام
 لقيت زيدا ضاربا
 او مضروبا غلامه فصار
 ومضروبا معمولا للمقيت
 وعاملان في الضمان
 وادركت غلام زيدا وحصل
 انما حصل له
 غشرون واما وكلامه
 الثلاثة ايضا عاملا ومعمولا
 اقتراح

الانقال من الباب الاول الى الثاني فان قيل تعريف العامل وعلم السبب

المقتضية لاول اخر المبنيات على الوجوه المخصوصة كما ظهرت في ضمن

تفصيل المبنيات قلنا اراد بالكلية ههنا الكلية المعربة فلا يصح قولهم

على الباب المذكور فلما انقضى بها **قول** الباب الثاني في العوامل اللفظية

القياسية **اقول** لا فرغ من الباب الاول منزع في الثاني فان قيل صفة العوال

جمع فاعلة كالضوارب جمع ضاربة فيلزم ان يكون لفظ العوامل جمع

عامله والكلام في العامل قلنا ما ذكرتم في الصفات واما في الاسماء

فالعوامل جمع فاعل كالغوارس والعامل من قبيل الاسماء قد مرنا القياسية

اي قد مرنا العوامل اللفظية القياسية على العوامل اللفظية السماعية

لاطراد القياسية وكونها قاعدة كلية وضابطة عامة والعامة مقدم على

الخاص فان قيل السر في بيان وجه التقديم وليس ذكر ذلك

فتبع المصنف **قول** وجلنا سبعة **اقول** اي جملة العوامل اللفظية القياسية

سبعة انواع بالاعتقاد وجه وضبط ان يقال ان العال اما عامل بالاشتراك

اولا الاول الفعل والثاني اما مشتق منه اول الاول المصدر والثالث اما

ان يقع الفعل عليه اول الاول اسم المفعول والثاني اما ان يحرك على

فعل اول الاول اسم الفاعل والثاني اما ان يرتفع الابهام او ان يقع ضا

اولا الاول اسم التام والثاني اسم المضاف الثالث الصفة المشبهة

قول الفعل على الاطلاق **اقول** المراد باطلاقه ما يكون كاملا في الفعلية

حاليا عن ارات السمية والرفية واخترازه عن اسماء الافعال الناقصة

وافعال التغاربة وافعال المدح والذم وافعال الشك واليقين المنتقاة

في فعلية مزول هذا جعلها المصنف في العوامل السماعية وذكر في الباب الثاني

قول

قوله لان كل فعل يرفع بهما واحد **اقول** هذا دليل عموم الرفع ان
الرفع عام في جميع الافعال لان كل فعل لابد له من فاعل البتة اذ كل
فعل يرفع بهما واحد اذ اسند ذلك الفعل اليه الآم الواحد حال كون
مقدم على ذلك الآم الواحد لكنه هو فاعل ففعله هما اشارة الى الفاعل
لا يكون هما حرجا او ماؤلا به وقوله واحد اشارة الى ان الفاعل
لا يجوز ان يتقدرا في لا يجوز ان يرفع بهما مختلفان بجهة الفاعلية
على الاستقلال يرفع واحد وقوله مقدم عليه اشارة الى انه لا يجوز
ان يتقدم الفاعل على فعله فان قيل ما معنى الاسناد ههنا قلنا
نسبته احد الجوين الى الاخر مطلقا فان قيل لم قال اسند ولم
يقول بيان اجبر قلنا ليسناول الاشائيات فان قيل لم يجب
تقديم الفعل على الفاعل قلنا لان الفعل لفظ والى على حدث ثابت
لشيء في زمان معين فالاسناد خارج والى من مفهوم الفعل
والذهن متى تصدر المفهوم من الفعل ينقل الى المسند اليه فاذا جاز
تقديم الفعل في الذهن وجب في اللفظ فان قيل لم لم يقل اذا صدر
عنه الفعل يدل قوله اذ اسند اليه قلنا لان الاسناد يتناول ما كان
بطريق الصدور نحو ضرب زيد وبطريق القيام نحو مرض زيد
وبطريق الاصابة نحو مات زيد **قوله** نحو فعل زيد **اقول** فان قيل
لم اورد في المثال ما هو اعم الافعال قلنا ليكون اوقف بمقصوده وهو
ان كل فعل يرفع اسما **قوله** فان لم يكن مظهر المضمر **اقول** فيه
اشارة الى ان الفاعل لا يجوز حذف اسم يعنى انه لا بد للفعل من فاعل
اما ضم ظاهر او ضمير او ضمير مابارز او مستتر **قوله** ثم ان الفعل على فري

متعد **اقول** المتعدي في اللغة المجاوز من جوارحه اذا تجاوز وحين
وفي الاصطلاح ما جاوز عن الفاعل ونصب المفعول به واللازم بالخص
بالفاعل **قوله** كذبت وقعدت وقت **اقول** فان قيل لم ادر
بمن التثنية في تمثيل اللازم قلنا راعى من زعم انها متعدية حيث يقال
ذبت الثام وقعدت شهرين مع الاول بشاؤا **اقول**
متعد بالمفعول واحد **اقول** ان ان تعلق فهم الفعل على واحد سواء كان
علما كضربت زيدا او غير علما كضربت كفت الحد **قوله** ومتعد بالمفعولين
ثانيهما خفي الاول **اقول** ان المفعول التثنية لا يخلو ان يجمع جملة على
الاول اولوا والاول افعال القلوب كوعلت زيدا فاضلا والتثنية
اما ان يتعدى الى المفعولين بنفعه ككسوت زيدا جبسة او بالهزة
فما اعطيت زيدا درهما وكوز الاقتصار في باب اعطيت على احد
المفعولين ولا يجوز في افعال القلوب لكن يجوز حذفها منه فاعلم
من يسمع بخل **قوله** ومتعد الى ثلاثة مفاعيل **اقول** الافعال متعدية
الى ثلاثة مفاعيل علم واري وابناء وبناء واخير وخير فان قيل
لم لم يجر ان يكون للفعل واحد فاعلان وجاز له مفاعيل قلنا لان
نسبة الفعل في الفاعل بطريق السناد وهو لا يختلف وفي المفعول بطريق
التعلق وهو يختلف فان قيل فما القول في اكلون البراغيث وفيه فاعلان
قلنا ان الواو ليس بصيغة الفاعل بل هي حرف تدل على كون الفاعل جمعا
قوله وقد يقام المفعول مقام الفاعل **اقول** الفرض من البناء للمجهول
معلوم في علم اخر وبيان هيئة الفعل وظيفة اهل الصرف على بين فيه
فلا حاجة الى التعرض لهما فهنا والقيام مقام الفاعل هو المفعول به

للمفعول له الزوال العلية ولا المفعول معه للزوم حذف الواو فخرج
 عن كون مفعولا معه ولا المفعول فيه اذا ظرفية لازمة له اكثر يا فلان يقبل
 الترفع ولا المفعول المطلق اذ لا فائدة فيه لدلالة الفعل عليه **قول**
 ويجوز اسناده الى المفعول **الثاني اقول** ان يجوز اسناد الفعل في المفعول
 المتعابر بين الياء **الثاني** كما يجوز اسناده الى الاول نحو اعطى درهم زيدا
 كما يقال اعطى زيدا درهما الا ان الاسناد الى هو فاعل معنى احسن
 وهو زيد لانه آخذ ولا يجوز الاسناد الى المفعول **الثاني** في المفعول بين
 غير المتعابر بين نحو علم قائم زيدا بل يقال علم زيدا قابلا لان **الثاني** في افعال
 القلوب خبر في الحقيقة والاحسن جعل خبر عنه وقد اجاز ابن الا
 بن تارت ذلك عند ابنه الابن فان اجاز ظن قائم زيدا ولم يحفظ
 اخوك زيدا في ظنك زيدا اخاك **قول** ومنصوب الفعل على فبين
الاول ان منصوب الفعل الناصب مطلقا لا منصوب الفعل الناصب القياسي
 المبحوث عنه في هذا الباب **قول** خاص وعام **اقول** فان قيل لم
 قدم الخاص الى العام مع ان الاول بالتقديم هو العام لعموم قلنا قلنا
 الخاص بالنسبة الى العام هو **الثاني قول** والخاص **الثاني اقول** ان ثلثة انواع
قول المفعول به **الاول** انما جعل المفعول به خاصا لانه انما يكون للمفعول
 المتعذر كما ذكره المص **قول** والتميز **اقول** اصل التميز تميز بالسائين
 وحذف احدهما **قول** لانه انما يكون للبهام فما لا ابراهام فيه لا يتميز فيه
ول الخبر المنصوب فانه انما يكون في الافعال الناقصة
 فان قيل بين من الغوامل اللفظية السماعية والبحث في هذا الباب في العوار
 اللفظية القياسية قلنا الكلام في منصوب الفعل مطلقا كما عرفت

اتفاقاً لما يرد ما ذكر **مولد** والعام **مولد** الى الضرب اشتقاق من منصوب الفعل
هو المنصوب العام وهو يتجصر في خمسة انواع **مولد** المصدر **مولد** الى الفعل
المطلق اعلم ان المصدر قد يكون مبهماً اذا لم يدل على اكثر مما يدل عليه الفعل
فغير اوجه حقيقة الفعل ولا يفيد الا بالانكسار ولذلك لا يشتبه ولا يجمع و
ولا يذكر ولا يؤثث كخضرت ضرباً فانه يتناول انواع الضرب من الشيد
والخفيف والطره والمرتين والمرار وقد يكون محذوفاً اذا كان دالاً على ما يدل
عليه الفعل وزيادة مجردة عن الزمان كخضرت ضرباً وخربتين وقد يكون
معرفاً كخضرت الضرب الذي تعلم ضرب زيد وقد يكون نكرة كما ذكرنا
منه المثال والفعل ينقسم الى المبهم وغيره اتباعاً للمصدر فكل فعل لازم
كان او متعدياً كان او غير منصوب مصدره او ما هو في معناه الاولى
ما ذكرناه الامثلة والاشياء اما ان يكون مصدراً او غير مصدر والاول ان
يناسب الفعل في احواف الاصلية كقوله تعالى والتد ابنتكم من الاغنياء
فان نباتا ليس مصدر لانبت الالة يناسب في احواف او لا يناسب
في احواف كقعدت جلوساً واما كاشت وهاون لا يكون مصدران
ضربت سوطاً فان قيل لم لا يجوز ان يكون ضربت سوطاً من قبيل
قعدت جلوساً الى يكون سوطاً مصدر غير مناسب للفعل المذكور
في احواف قلنا لا يجوز ذلك بدليل قولهم ضربت سوطين وسوطاً
ولو كان مصدر الماشي وجمع هكذا قبل كمن يرد عليه ان لا يجوز ان يامر
بالمصدر السوي والعدد فيصح تشبيهه وجمع وذلك بعضهم ان السوط
ليس بمصدر لما انه ضرب مخصوص فلا دلالة لضربت عليه واعتراض
عليه من وجهين احدهما ان يقال ان يقول اذا لم يختر نصب مصدر انضربت

دلالة عليه فبالحي ان لا ينصب به اسما وثانيهما انه منقوص نحو ضرب
 ضربة او ضربتين فان لفعل لا يدل عليهما لعدم دلالة العام على الخاص
 فيظن ان لا ينصبهما فيه نظرا وجهين احدهما ان المراد انه ليس
 بمصدر ناكيد نحو ضربت ضربا وقعت جلوسا فقط لا غير اضرار
 وثانيهما ان انتصاب سوطا ليس لاجل دلالة الفعل عليه بل انتصابه
 بلاجل انه قائم مقام المصدر المحذوف او تقدير ضربته سوطا ضربته ضربا
 سوطا في المصدر والموسط لما كان الالف الضرب كسبه **وقوله**
 المفعول فيه **اقول** اي التثنية المنصوبة بالعام وهو المفعول فيه وفيه
 اشتقاق الي ان المفعول فيه في اصطلاحهم ما كان منصوبا بتقدير
 في فان قيل لم لم يعرف المفعول فيه قلنا لما في لفظه دلالة على التعريف
 اذ الالف واللام فيه بمعنى التثنية فكان قال كذا فعل فيه فعل فان قيل
 لم قدم المفعول فيه قلنا لان اتصاله بالفعل كذا **وقوله** وهو ظرف الزمان
 والكان **اقول** اي المفعول فيه على ضربين فان قيل كيف جعل المبدأ مفرد
 او خبره مشتق مع ان المطابقة بينهما شرط قلنا ان هو راجع الى الوصول
 اي الالف واللام في قوله المفعول فيه كما عرفت اتفاقا ويجوز الاخبار عنه
 الموصول بالمفرد والمثنى والجمع على ان هذا التقسيم هو كقولهم اللهم فسمان
 جامد ومشتق ومثل هذا كثير فان قيل لم تسمى المفعول فيه ظرفا قلنا
 تشبيها بالاولاد التي بكل فيها الاشياء القديمة الكوفون مخلصا لوصول
 الافعال في افراد **وقوله** فالزمان كله ينتصب بالنظر في **اقول**
 اي النظر في الزمان مبسما كان او محذورا ينتصب تقديره في على الظن
 بالفعل المذكور المتقدم سواء كان لازما او متعديا مبسما كان او محذورا

لان الفعل يدل على الزمان بصفته كما يدل على المصدر بمادته فكما ينتصب
 انواع المصادر كذلك ينتصب جمع ضرب الزمان **قوله** فالبهم مكان
 والوقت والحي وود كالיום والليل **قوله** الشارة الى جهة الاقوال في تفسير
 البهم والحي وود هو الذك له حد يحصره كالיום فانه له اول واخر **قوله**
 والمكان البهم فحسب **قوله** ان المكان البهم ينتصب بتقدير في على
 الظرفية لانه مشابه بالزمان بزوجين احدهما انه غير محصور فان الخلق
 مثلا يستأقول على جميع ما يقال النظر الى القطاع الارض كما ان قام زيد
 شامل على كل زمان ماض من خلق الله العالم وثانيهما انه يتبدل
 ويتغير اذا الغوف يصير حيا والحيين شامل كالزمان لان المستقبل
 يصير حالا واحال ماضيا فجعل حكم الزمان في الانتصبا بالعقل **قوله**
 فحسب ان المكان المحي وود ينتصب على الظرفية بتقدير في بل يصير مجوزا
 بقى **قوله** وعند **قوله** الى لفظ عند في المكان البهم في الاصل وقد شاع
 استعماله في الزمان ايضا كقوله عند الصباح وفيما لم يكن كقوله ان الذين
 عند الله السلام **قوله** ووسط الدار بالكون **قوله** ان وسط الدار
 بالكون في المكان البهم فانه اسم لداخل الدائرة واختر ابا كون
 من الوسط بالتحريك لانه في المكان المحي وود فلا بد من **قوله** المكان المحي و
 لا ينتصب على الظرفية بتقدير في بل هو مجوز باعظ في فان قيل لم لا يتعدى
 الفعل الى المكان المحي وود كما يتعدى الى الزمان والمكان البهم على ما تميز
 قلنا لان لفظ الفعل لا يدل عليه كما يدل على الزمان ويشبه الزمان كقوله
 المكان البهم على ما قر **قوله** واما دخلت الدار فتوسع **قوله** كان قايلا
 قال لا تقول في نحو دخلت الدار غير في مع انه في المكان المحي وود اجاب

بانه توسع وذلك ان اصله دخلت في الدار ثم حذفوا حرف الجر ابتاعا
 و اوصيل الفعل اليه ونصوا بالمفعول به **قول** والمفعول به **اقول**
 الثالث في المنصوبات التي المنصوب له فان قيل عقب المفعول في المفعول
 قلنا لان اقتضاء الفعل لكل منهما مشترك غير ان الفعل قد ينشأ
 من المفعول له بخلاف المفعول فيه ولذا اقدم على المفعول له فان قيل
 لم كان المفعول له من المنصوبات العامة قلنا لان الافعال في نصبه مستوية
 الاقدام اذ كل فعل اقدم عليه يحتاج اليه لعله لازما كان او متعديا **قول**
 او علة الاقدم على الفعل **اقول** الاقدام هو الشرع في ايجاد الفعل اليه
 اقدم الفاعل على الفعل المذكور فان قيل لم قال عليه الاقدام ولم يقل الغرض
 من الفعل قلنا اليه دخل نحو قدمت في الحرب جنبا كما يدخل نحو جيتك
 اصلا كما فان قيل هذا التعريف غير مانع لئلا يولد والمفعول المنصوب
 والمجور باللام وكان حقه ان يقول هو المنصوب لعله الاقدام على الفعل
 قلنا حصره تعريف المفعول له مطلق لا تعريف ما كان كلامه في المنصوب
 او نقول ترك التقيد بالمنصوب اعتمادا على جعله من المنصوبات العامة وقد شر
 في انصله ان يكون مصدرا او فعلا الفاعل المفعول المعلى ومقارنا له في
 الوجود واذا انتفى واحد من النوعين الثلاثة المذكورة فاللام واجبة وخلاف
 لاحد من النماة في التقيد الاول واما التقيد الاخيران ففيهما خلاف فان
 قيل هل يجوز ان يشب اللام عند وجود تلك الشروط قلنا يجوز اذا كان
 مضاعفا او معرنا باللام اما اذا كان منكرا فاختلف فيه **قول** ضربت
 قاربيا وحزبت مخافة الشرط **اقول** فان قيل لم اور ومثالين
 قلنا لا لشعار بان المفعول له كما ينصبه الفعل المنعك ينصبه

اللازم وبأن المفعول له لا يكره أن يكون غرضاً للفعل المذكور بل كونه
 غرضاً له كافٍ سواء كان غرضاً أو لا وبأن المفعول له كما يكون نكرة
 يكون معرفة وبأن المفعول له قد يكون في أفعال الجواح وقد يكون في
 أفعال القلوب فإن قيل كيف يصح جعل النادب سبباً للضرب مع أنه
 سبب عنه لأن الضرب سبب للنادب قلنا العلة في الحقيقة اثر النادب
 وهو النادب في المغروب **قوله** والمفعول معه **اقول** أي الرابع من المنصوبات
 التامة المفعول معه كونه من المنصوبات التامة على أي الاختصاص به تبعه لأنه
 عنده لا على قول سببه لأنه مقصور على السماع عنده أو نقول معنى العموم هنا
 أن الفعل المتعدي واللازم كلاهما منصوبان وهذا القدر كافٍ في العموم
 فإن قيل لم على فيه اللازم قلنا لأنه قول ما يوافقنا قيل لم ترك تعريفه
 قلنا دلالة لفظه على تعريفه كما ترى في المفعول فيه وقد عرفنا بأن المنصوب
 بعد الواو الكمانية بمعنى مع لصاحبه معمول فعل لفظاً أو تقدير **قوله**
 نحو استوى الماء والحشيشة **اقول** الحشيشة منصوبة لأنه المفعول معه ولا
 يجوز رفعها للعطف على المثال وهو الماء لأن استوى من هنا ليس بمعنى
 استغنى بهم بل بمعنى ارتفع فإن عادتهم أنهم ينصبون الحشيشة في أرض
 الماء فإذا وصل الماء إليها راسها يقولون استوى الماء والحشيشة **قوله**
 والحاش من المنصوبات التامة الحال **اقول** فإن قيل لم صرح بكون الحال خامساً
 قلنا يعلم بهام آخر المنصوبات التامة ولقطع التوسعة فيما يجيء بعد الحال
 والحال مؤنث في استعمال سماعاً والفهما منقلبة عن الواو اشتقاقاً من النحول
 وهو الفعل فإن قيل لم كانت الحال من المنصوبات العامة قلنا لأن وجود
 الفعل لا يمكن إلا في حال فيكون كل فعل بمنزلة الدال عليه أو الحال كالظرف

قوله وهي بيان هيئة الفاعل او مفعول **اقول** اراد به تفسير الحال
 المستقلة لا تغير مطلقا الحال او اختر ز بالهيئة عن التمييز اذ هو مبين الذات
 لا بالهيئة وبأضافتها الى الفاعل او المفعول به اختر عن الصفة فانه يبين
 هيئة الذات مطلقا لا مفيدا باحدهما والمراد بالفاعل ان يكون فاعلا
 لفظا او معنى ليدخل نحو زيد في الدار قائما وبالمفعول كذلك نحو هذا
 زيدا قائما وكلية او لمنع الخلق لا الجمع اذ يجوز الاجتماع نحو رايت زيدا
 كبسين وفي التعريف المذكور كلام في وجوه الاول انه منقوض بالجملة
 الحالية التي لا مذهب لها نحو جاءني زيد ولشمس طالعة والشمس
 ان الواجب في الحال ما ذكر حالة ملكية الفعل لا مطلقا ولا دلالة في التعريف
 على هذا المعنى والثالث انه منقوض بقوله ضربت الضرب سديا حال
 عن المفعول المطلق والرابع انه منقوض بقوله تقابل بليلة ابراهيم خيما
 فان حقيقا حال عن المضاف اليه والخامس انه صاوي على الصفة في مثل رايت
 رجلا عالما **قوله** وهي جواب كيف **اقول** فيه تنبيه على ان كيف موضوع
 للسؤال عن الحال فان قيل الحال التي كيف سؤال عنها هي الحال على الصفة
 القائمة بذات الفاعل لا الحال النحوية التي هي اللفظ المنصوب قلنا
 ان كيف اذا دخل على الاسم نحو كيف زيد فالصفة ما ذكرتم واما اذا وقع
 بعده فعل مثل ان يقال كيف جاء زيد فالمراد هو السؤال عن كيفية
 الفعل وصفة فجوابه اذن ان يقال راكباً وكفه فان قيل
 ان الحال في قولنا لقيتك والجيش قادم لا تقع جوابا لكيف قلنا
 ما ذكره باعتبار الاغلب والحال المذكورة ما ذكره **قوله** وحققا ان
 تكون نكرة كما ان محقق دى الحال **اقول** فان قيل لم يجب

٥٠ ان يتخالف الحال ذو الحال تعريفاً وتكبيراً فكن اذا تطابعا تعريفاً
 وتكبيراً امتصا لا ان لا يتطابقا اعراباً بل يقتضيان ان يتجاذبا
 ميلاً الى اتصالهما في الوصفية فيلتبسان بالموصوف والصفة فان قيل
 لم كان حقهما ان يكون فكرة قلنا لعدم الاحتياج الى التعريف ولاننا
 جواب كيف وانما يجاب عنه بالنكرة اولاً لانها حكم والاصل فيه ان يكون
 نكرة اولاً لانها بمنزلة الوصف للفعل الحقيقي وهو فكرة فإرم تنكيراً ولو ذهب
 المطابقة بين الموصوف والصفة فان قيل لم كان حق ذلك الحال
 ان يكون معرفة قلنا لانه حكم عليه في المعنى وحقه ان يكون معرفة
 لان الحكم علم الشيء لا يكون الا بعد التعريف **قول** وان اردت الحال عن
 النكرة فقدمها عليها **اقول** اي ان جعلت الحال حالاً عن النكرة فقدم
 الحال عن نكرة فان قيل هذا اذا لم تكن النكرة موصوفة بمغنية التعريف
 او مصدرية بالسترها ام لم يفصل بينهما اما اذا كانت النكرة موصوفة
 نحو جاء رجل من بني تميم فارساً او مغنية فائدة المفردة كقول الشاعر
 لا يركن احد الى الاجام كنتو فاليوم الوعي كحمام او مصدرية بالسترها
 نحو قولك هل اناك رجل راكباً او مقصود لانيبها وبين ذلك الحال على
 النكرة فلا بد من ذكر العنود المذكورة قلنا انما لم يذكر ما اعتمادا على انهما
 من المثال المذكورة وهو قوله كجوابي راكباً رجل فان قيل ثم قدمت
 في حالة الرفع والتجو وان لم تبسب بالصفة اطرد **البيان قول** وعليه **اقول**
 اي وعلى تقدم الحال على ذلك الحال النكرة قول الشاعر وهو لغزة موحشاً
 طلل موقد يمحاه كل احيم مستديم فقرة اسم موقوف وموحش اسم
 فاعل من احيى الابلحاس والطلل انزال بار وعفاه بمعنى طرد

ولستم بمعنى اسود كل شي اسود في الموصوف واقبت صفة مقامه
 ومستديم بمعنى دائم فقوله لغزة جبر للمبتدأ اعني قوله طلل وقوله قديم
 صفة طلل وصنير عنهه للطلل وموحنا حال عن طلل وهو نكرة اوله
 ظرف وطلل فاعله والشيء ما على هذا التقدير والعجب من المص أنه
 غفل عن كون النكرة موصوفة ووجوب التقديم انما يكون فيما لم
 يوضح شي من القيد والسابقة **قوله** ولم يقال **اقول** الى الثاني
 العوام السبعة القياسية اسم الفاعل **قوله** كل اسم مشتق **اقول**
 قوله كل اسم جنس وقوله مشتق مخرج الفاعل الذي اسند اليه الفعل وقوله انما
 من فعل مخرج اسم المفعول والالة والزمان والمكان وقوله مخرج
 الصفة المشبهة وقوله فاعله احضر اعرابا بالنسبة اليه بقدر
 قاعد بالنسبة اليه يجلس الى يقال قد خرجت الصفة المشبهة بقوله
 من فعل لانها افعال الطبابع فلما يقال للمتصف بها فعل شيئا
 لانا نقول لا يخفى بفعل حدث بل المراد به السناد فلما خرج به فان
 قيل لم يقل بمعنى الحدث كما قال غيره قلنا لانه ليس ملازم لان
 مرادها الفاعلين بالشيء بمعنى الحدث فهو واجب ودائم فان قيل
 لم لم يبين المص المشتق منه قلنا ليس المذهبين والحق انه مشتق
 من الفعل بالذات ومن المصدر بالوكسطة **قوله** اكي يوازيه في كانه
 وسكناته **اقول** انما فسر اربابا لانه قد يذكر ويراد به وقوع الشيء
 موقع الاخر بحيث يؤدي الى الاول بمعنى الشئ وقد يراد به وقوع الشئ
 بعد الشئ بطريق مخصوص وهو كونه صفة جارية او خبرا او حالا كما يحتمل
 ان يراد به اربابا في العمل وفي معنى الحال والشيء بال فلما احتمل المراد

٥٦ وغير فسرهما ذكره لتبيين المراد **قوله** اذا اردت بمعنى الحال او الاستقبال **القول**

اشارة الى ان عمل اسم الفاعل مشروط بكونه بمعنى الحال او الاستقبال وسواء كان
ح كان موافقا ليعمل في اللفظ والمعنى واذا كان بمعنى الماضي كان متشابهاً
للمضارع في اللفظ والملاطف في المعنى فلا يتحقق التشابه التام بالنظر الى
كل واحد منهما فان قيل **قوله** وكلهم يلفظ ذراعية بالوسط صريح في جواز
علمه دون الحال والاستقبال فهو بمعنى الماضي وقد عمل في المفعول وهو ذراعية
وبهذا الدليل جاز الكسائي قلنا انه عند الجمهور في قيل عكاه الحال
الماضية فكانه واقع في الحال **قوله** اسم المفعول **قول** اي الثالث في العوار
السبعة القياسية اسم المفعول هذا في قيل الحذف والايصال الى اسم
المفعول لان المفعول في مثل ضربت زيداً هو الضرب وزيداً هو المفعول
قوله وهو كل اسم مشتق اي **اقول** **قوله** كل اسم جنس شامل وغيره
قوله مشتق يخرج مفعول بالفعال **قوله** لذات هو وقع عليه الفعل يخرج اسم الفاعل
والصفة المشبهة واسم الزمان والمكان والالة والمراد بالفعال هو المصدر
فان قيل ما تقوم في نحو اوجدت الضرب فهو موجود وعلت عدم حررك
فهو معلوم فان الفعل لم يقع على اسم المفعول ههنا فالشريف غير جامع
قلنا امثال ذلك راجعة الى ما وقع عليه الفعل بالتأويل **قوله** وهو يعمل
عمل بفعل من فاعله **قوله** ما كان اسم الفاعل مشتقاً لذات هو فعل عمل على الفعل
المتبني للفاعل واسم المفعول مشتق لذات هو وقع عليه الفعل عمل عمل
الفعل المتبني للمفعول وحكم اسم المفعول حكم اسم الفاعل في اشتراط
الحال او الاستقبال والاعتماد الا انه ينقص منه بمرتبته فان تعدى
اسم الفاعل الى مفعول لا يتعدى اسم المفعول اليه وان تعدى اليه

فإيه واحد والغائض إلى ثلاثة فإيه اثنين **قول** نحو زيد كرم صاحب **اقول** .
 فان قيل لم يقل كرم صاحب مع أنه أخضر من أصحاب قلنا لو قال كرم صاحبه
 لم يظهر عمل اسم المفعول الاحتمال ان يكون ارتفاع صاحبه بالابتداء وكرم
 خبره وما قال أصحابه تعين الارتفاع بهم المفعول اذ لو كان مبتدا لوجب
 ان يقول كرم من لان الخبر عن الجميع **جمع قول** وفي التنزيل يوم مجموع له
 السلس **اقول** فان قيل لم يقل عمل مجموع على جمع خبره الموازنة بينها
 لزيادة الواو في مجموع قلنا الواو في مجموع حاصلة اشباع ضمة مفعول
 لا علامة اسم المفعول واسم المفعول والاشباع ان يطرد في كل بابا كميم ولا
 يحكى من غير التثنية بالواو **قول** الصفة المشبهة **اقول** الى الرابع
 من العوامل السبعة التي يكتسبها الصفة المشبهة **قول** وهي مالا
 يجري على مفعول **اقول** الظاهر ان المراد بيان حكمها لا تعريف وهي تدل
 على معنى ثابت فان قصد الحدوث بترادف الصفة اسم الفاعل فيقال حاسن
 الان او غدا فظهور ان عملها غير مشروط بزمان اذ لا تدل فيها الزمان
 واما الاعتماد فهو مشروط والمصدق قد اشار الى الزمان غير شرط حيث
 قال تعمل عمل فعلها بلا تعقيد واشار الى ان الاعتماد مشروط حيث قال في
 التمثيل زيد كرم ييم اباؤنا **قول** ولذا **اقول** الى لا يشبهة باسم الفاعل فما
 ذكره فان قيل ليس اسم الفاعل لا يعمل اذا كان بمحض الماضي والصفة المشبهة
 تعمل مطلعا مع ان عملها بالمشابهة فيلزم من مرتبة الفرع على الاصل
 قلنا ان دلالتها على معنى وجد في الزمان الماضي لا يتعدى دلالتها على معنى
 في الزمان الحال والمستقبل فيبقى المشابهة بهذا الاعتبار فلا يلزم مرتبة
 الفرع على الاصل **قول** كما تقول زيد كرم اباؤه **اقول** فان قيل

لم لم يعل كما تقول زيد يكرم أبوه قلنا لان مشابهتها بالمضارع بعيدة لانها
 لا تواريه في الحركات والسكنات **قول المصدر** **قول** اي الجنس العوار
 السبعة القياسية المصدر **قول** هو الاسم الذي يشتق منه الفعل **قول**
 هذا التعريف على المذهب الراجح وهو مذهب البصريين كما بين في محنته
 واما عند الكوفيين فالتعريف بالعكس **قول** وهو جعل عمل فعل اذا كان
 منونا **قول** اي جعل المصدر عمل فعل لازما ومتغيا سواء كان نقديا
 ايا مفعول واحدا او اكثر لان الفعل المصدر بان المصدرية بمنزلة المصدر
 في كونه فاعلا ومفعولا ومضافا اليه ومبتداء ولذا يجعل المصدر والمصدر
 يقع على ثلثة اوجه منون ومضافا وبالالف واللام واقوى حاله
 المنون لانه يشبه الفعل لفظا ومعنى بخلاف المضاف والمعرف
 باللام لان الفعل لا يدخل الا صافه والالف واللام فان قيل التسوين
 ايضا لا يدخل الفعل قلنا ان التسوين وان لم يدخل الفعل لانه دال
 على معنى يدخل الفعل وهو التثنية والتثنية لان اضافة في حكم الانفصال
 فيكون المصدر المضاف مشابه للفعل في المعنى فقوله وهو يعمل عمل
 فعليه اذا كان منونا **القسمة الاولى** **قول** ويضاف اليه الفاعل الخ منا منوط
 على قوله منونا من حيث المعنى وبيان للقسمة **الثاني** والتفصيل فيه ان المصدر
 المتعد المضاف على خمسة انواع احدها ان يضاف اليه الفاعل ويذكر
 المفعول منصوبا بالفاعل مجرورا لفظا مرفوعا معنى والثاني ان يضاف
 اليه الفاعل ويترك ذكر المفعول والثالث ان يثبت المصدر للمفعول
 القائم مقام الفاعل والرابع ان يضاف اليه المفعول ويترك الفاعل
 مرفوعا والخامس ان يضاف اليه المفعول ويترك ذكر الفاعل

بيان

والمصدر اللازم فتوقع واحد واما ان يضناف اليه الفاعل فان قيل
 انه يجوز ايضا ان يضناف اليه الظرف ويترك الفاعل مرفوعا او با
 لعكس ويضناف اليه الظرف ويترك ذكره قلنا لا يجوز ذلك
 الا بعد ان اتضح فيه مجرى الظرف بحركته المفعول به والمصدر اللازم
 ج بمنزلة المصدر المتعدي وليس كلامنا فيه واعلم ان المصدر
 المعروف باللام قد جعل نحو قوله قد علمت او يا المغيرة اني كبرت فلم
 اكمل عن الضرب سمعنا فان الضرب مصدر معروف باللام قد عمل
 فغضب سمعنا انه قليل ولذلك لم يذكره المصدر **قوله** كافي قوله تعالى
 او اطعام في يوم **اي اقول** فان لفظ اطعام مصدر اطعام مصدر
 ترك فاعله واحدكم وبتثنية مفعول فان قيل لم حذف ولم يضمن
 قلنا لان المصدر بهم جنس واحد نسما الا انكس بحمل الضمير و
 اما جاز خلقه عن الفاعل مع انه غير جاز في الفعل لان وضعه للسناد
 اليه شيء وليس وضع المصدر كذلك فان قيل يريد عليه ان
 اسم الفاعل ليس وضعه للسناد اليه شيء مع انه لا بد له من فاعل قلنا
 انه واقع موقع الفعل بخلاف المصدر فلا بد له بالابد للفعل المبني
قوله وقوله تعالى **اقول** هذا مبتداء خبره متوجه **قوله** على اختلاف
 القراءتين **اقول** فانه ان قرأ غلبت بضم العين وسبغلبون
 بفتح الباء فالمصدر مضاف اليه المفعول القائم مقام الفاعل وذكر الفاعل
 متروك وان قرأ بفتح العين وضم اليه فالمصدر مضاف الى الفاعل
 وذكر المفعول متروك **قوله** اكسم المضاف **اقول** اي السباكس من
 العوام السبعة القبلية اكسم المضاف **قوله** كل اسم اضيف اليهم

فان قيل العمل بالافعال وللحروف العاملة فلم عمل الاسم الى المضاف
 ههنا الى في الاضافة عمل اجر الى العمل كنه هو اجر قلنا انما عمل الاسم
 ههنا لان في الكلام معنى حرف الجر والمضاف مقدم على المضاف اليه
 فقولك بذلك المعنى على العمل وترجع على المضاف اليه ليس المضاف والمضاف
 اليه متضمنين للمعنى الخاف بل الخاف وسيلة للنسبة بينهما والوسيلة خارج
 فلا يلزم التباين بخلاف ابن وكيف وهى على ضربين **اقول** الى الاضافة
 على ضربين للنسبة بين المضاف والمضاف اليه فلا يكمل امانا ان يكون
 بمقدور حرف الجر معنى معنوية اذ لمجرد المشاكلة فهى لفظية والحق عقل
قوله وهى معنوية بمعنى تعريفها وتخصيصها **اقول** التعريف عبارة عن التعيين
 وكما التميز والتخصيص عبارة عن تعقيل الاشتراك فالمضاف اليه اذا كان
 معروفا في الاضافة المعنوية يعرف المضاف الا في الالهام المتوعدة
 في الالهام الا اذا اشتهر المضاف بمغايرة المضاف اليه او بما نلت في العلم
 زيد فان العلم كان شائعا فاذا اضيف الى زيد تعرف وصار
 له واحد بعينه وهو فالتعريف من المضاف اليه فان قيل هذا العلم
 اذا كان له زيد علم واحد اما اذا كان اكثر منه فلا قلنا افادة التعريف
 في كون علم له زيد واحد اظاهر واما اذا كان له علمان متعده فافادة
 التعريف انما يكون اذا كان معهودا واذا كان لعلم واحد علمان
 مرتبة خصوصية لزيد بحيث ينبأ بالذهن اليه عند الاطلاق الما يكون
 اعظم علمانه او اشتهر علمانه وذكر بعض المحققين هذا اصل وضع الاضافة
 وضع الاضافة لكنه قد يقال لعلم زيد غير انشاء الى معين كالمعرف
 بالآلام واذا كان المضاف اليه نكرة فلا تغيب الاضافة الا التحصيل فهو علم

ج

رجل فان الغلام كان شبايعا يحمل غلام رجل وغلام امرأة وغلام صبي
 فلما اضيف اليه رجل حصص حيث لا يتناول غلام امرأة وصبي **قوله**
 وهي في الغالب **اقول** الى الاضافة المعنوية في الاكبر بمعنى الغلام او بمعنى
 من قاله اقول اذا لم يكن المضاف اليه من جنس المضاف بمعنى انه لا يجوز علم
 المضاف ولا يكون ظرف كغلام زيد وانما اذا كان المضاف اليه
 من جنس المضاف كخاتم فضة وانما قال في الغالب لان الاضافة
 المعنوية قد يكون بمعنى في اذا كان المضاف اليه ظرفا للمضاف نحو ثبت
 القدر وقبل الطف الى ثابت القدم والحب والكلام وقتل في الطف
قوله ونقطة وهي اضافة اسم الفاعل الى **اقول** الى القسم **قوله** اضافة
 لفظية وهي اضافة اسم الفاعل الى اعلم ان المص عرف الاضافة
 المعنوية بحكمها واللفظية بحكمها فيعرف بالغاية تعرف المعنوية
 بحكمها وتعرف اللفظية بحكمها واطراف اسم الفاعل الى فاعله غير جاز ولا
 قال اضافة اسم الفاعل الى مفعوله واطراف اسم المفعول لفظية كوزيد
 مضروب الغلام واطراف الفاعل الى لازم الفاعل لفظية ايضا
 لم يذكرهما **قوله** والاضافة تعاقب التنوين الى **اقول** الى اذا جاز
 الاضافة بذهب التنوين ونون التنوين واجمع لان المضاف اليه
 بمنزلة التنوين للمضاف فجمع كجمع الزيادة في اخر الكلمة او لان
 الاضافة للموصل والتنوين للفصل فالجمع بينهما كاجمع بين النقصين
 واما نون التنوين واجمع فانها كالنوين **قوله** ولا بد في المعنوية
 الى **اقول** لانه لو لم يجر المضاف في الاضافة المعنوية لم يعرف التعريف
 كان معرفة مستغنيا عنها قال قيل ما ذكرتم يصح في الاضافة اليه المقتر

لا في الاضافة الى النكرة قلنا التخصيص الحاصل بالاضافة الى النكرة
 بمنزلة التعريف ولذا جاز وقوع النكرة المخصصة بهذا وانما قال في
 الاضافة المعنوية احتراز عن اللفظية لان المضاف فيها قد لا يتحدد
 من حرف التعريف كالحسن الوجه واعلم ان بعضهم قالوا في اضافة العلم
 الى المعرفة انه يجب تنكيره اولاً بان يجعل واحداً في جملة ما يلي بهذا اللفظ
 ثم يعتبر اضافة كوزيد ناخبة من زيدكم والمختار عند بعض المحققين انه
 لا حاجة الى التنكير هنا اذ الممنوع اجتماع اداتي التعريف وقطاعه كلام
 المصنف بل في ذلك **قول** وتقول في اللفظية الحسن الوجه **اقول** فان
 قيل لم يجب تجريد المضاف عن حرف التعريف في الاضافة اللفظية
 قلنا لاننا لا نقيد تعريف حتى يلزم الاستغناء بالتعريف الحاصل بالتمام
 فان قيل ان الاضافة اللفظية لا تقيد الاكتفاء في اللفظي كيد
 التنوين والاسنوين ههنا لان المضاف معرف بالتمام قلنا ان
 التخفيف كما يكون بكذف التنوين يكون بكذف الضمير وكيد ما يقوم
 مقام التنوين كنونى التشية والجمع وغيره ما ولهذا اقال تقول في اللفظية
 الحسن الوجه اذ التقدير الحسن وجهه فان قيل ان الضمير وان حذف
 فقد عوض منه اللام قلنا اللام اخف من الضمير لانه مضموم مردف
 بالواو والمدة واللام ساكنة ولا اعتبار بهمة الوصل كقوله فاعه
 الدرهم وتقول فيها ايضا الضارب باز يد كيد نون التشية اذا
 لاصل الضارب بان زيدا وتقول الضارب بوزيد كيد نون الجمع
 اذا لاصل الضارب بوزيد او اما قولهم الضارب الرجل فانه جاز
 مع عدم افادة التخفيف لانه يشبه الحسن الوجه حيث ان الضارب

صفة والمضاف اليه اسم جنس محل كلام التعريف فكان فيه حقيقة كل
 واليا يجوز الضارب زيد لعدم التحفيف حقيقة وحكما خلا فاللفراء
 فان قيل فلم جاز الاضافة في مثل الضاربك قلنا لان اصل الضارب
 اياك بانفصال الضمير في الاضافة يستبدل الضمير المتصل به المنفصل
 ولا شك ان المتصل اقرب **قوله** الاسم التام **اقول** اى السابع
 من العوامل القياسية الاسم التام **قوله** وهو الاسم الذي ينصب
اقول فان قيل ما وجه اقتضا الاسم التام التميز واما الكثرة فلان تمام
 يشبه بهم الفاعل والمصدر في الاستناع عن الاضافة بالتثوين فتنب
 ما بعده كالم الفاعل والمصدر **قوله** وتمامه باحد اربعة اشياء **اقول**
 اى تمام الاسم التام باحد الاشياء الاربعة اما بالتثوين لفظا
 كوما في السماء قدر راحة كجايا وفي بعض النسخ ما في السماء موضع
 كفسحيا وكلها واحد فان المضاف والمضاف اليه بمنزلة كلمة
 واحدة وقد تم بالتثوين لفظا ويكمل الظلام والقياد والسجى فلما
 قيل سجا بالتعين ما هو المقصود او تقديره غير المنصرف والمبني
 كوزيد كبرمتك علما فان الكبر قد تم بالتثوين تقديره لا لفظا لكونه
 غير منصرف **قوله** وبنون التثنية **اقول** اى وتمام الاسم التام اما
 بنون التثنية كومنون سمناء فقيران برأ فان منون و
 فقيران قد ياء بنون التثنية ويحذف لاجناس على الموزون
 والمكليات فلما قيل سمناء وبرأتين ما هو المراد **قوله** وبنون الجمع
 اى تمام الاسم اما بنون الجمع كخوشرون درهما فان عشرون قد تم
 بنون الجمع ويحذف لاجناس المعهودات فلما قيل درهما تعين المقصود

فيه مساحته اذا اطلق نون الجمع و اراد ما هو الشبيه بهما **قوله**
 وبالاضافة **اقول** اى التمام اما بالاضافة كقولهم ملاء ما غسلوا مثل
 رجلا فان ملاء ومثل قدما بالاضافة ومحتلان الاشياء فلما قيل
 غسلوا رجلا تعين المراد واعلم ان الاسم التام على سمين زايلا لاز
 فالاول هو الاسم التام بالتثنية ونون التثنية فانك تقول في راقو
 خلافا راقو قل وفي منوان سمننا منوان سمين والثاني هو التام
 بنون الجمع والاضافة فانك تقول في عشرون درهما وعشرون درهم
 وفي ملاء غسل ملاء غسل اما الاول فلان الاضافة بالنون غير
 واقع كونها كنون الجمع وحذفها غير جائز كونها الكلمة عليها واما
 الثاني فلما منع تكرار الاضافة **قوله** ويقال للتثنية الاول **اقول** ^{كما في النون وضمها}
 اى ما هو تام بالتثنية ونون التثنية ونون الجمع مقادير **قوله**
 وهى المساحة والوزن والكيل والعدد **اقول** اى المقادير من هذه الامور
 فان قيل ان المص بعد ما قال يقال للتثنية مقادير ذكر اربعة اشياء
 هى المساحة والوزن والكيل والعدد والاربعة كيف تقيم على الثلاثة
 قلنا ان الاسم التام الذى يتم بنون التثنية اثنان احدهما منوان
 سمننا والاخر فقير ان يقرأ **قوله** هى المساحة اشارة الى كونها فى السماء
 فدراسة سماء والوزن اشارة الى منوان سمننا والكيل اشارة
 الى فقير ان يقرأ والعدد اشارة الى عشرون درهما **قوله** وللأخير
 مقبلس **اقول** اى يقال لما هو تام بالاضافة مقبلس فانك اذا قلت
 ملاء ما غسلوا فست ما عندك من غسل بملاء هذا الاء **قوله** وللمقير
 رفع الابرام **اقول** اى التميز از الة الابرام اما عن المفرد وسبب هذا

التمييز تميز اعم الذات المذكورة كالمثلة السابقة او عجم الجمله ويسمى
 هذا التمييز تمييز اعم الذات المقدره كخو طاب زيد نفسا فان الاباهام
 ههنا في الجمله ان اسناد الطيب بزيد لا في الطيب وحده كاسبوع
 بحيث هذا التمييز في منصوبات الفعل على وجه الخصوص فان قيل
 ما الفرق بين الحال والتمييز مع انهما مشتركان في انهما اسمان متكلمان
 فضلتان منصوبتان رافعتان للاباهام قلنا الفرق بينهما في
 وجه واحد ان الحال تكون جملة وظرفا وجارا ومجرورا والتمييز لا يكون
 الاسما وتاثيرها ان الحال متبين للرئية والتمييز للذات وتاثيرها في
 الحال قد يتوقف عليها الكلام كقولنا تقربوا الصلوة وانتم سكارى
 والتمييز لا يتوقف الكلام عليه ورابع ان الحال قد تعدد والتمييز
 لا يتعدد وخامس ان حق الحال الاشتقاق وحق التمييز الجود
قوله ايضا الثالث **اقول** ما فرغ بيان ايضا استشرع في بيان
 الباب الثالث **قوله** وهي ثلثة اصناف **اقول** اي العوامل
 اللفظية السماعية ثلثة اصناف احدها حروف والاشياء افعال والاشياء
 اسماء فان قيل لم قدم الحروف على الافعال والاسماء قلنا لان
 الحروف اصل في العوامل اللفظية السماعية لعدم الاطراف فهي منحصرة
 فيها بخلاف الافعال والاسماء فان بعضها سماعي وبعضها قياسي
 والمتخصص في الشيء يستحق التقديم فان قيل لم قدم الافعال على
 الاسماء قلنا لان الافعال اصل في العمل والاسماء وانما تعمل بمشابهة
 الفعل كاسم الفاعل او بمناسبة الحروف كاسماء الجازمة فخير وما **قوله**
 الاول ما يعمل في الاسم والاشياء يعمل في الفعل **اقول** فان قيل لم قدم

من الحروف العاملة ما يعمل في الاسم على ما يعمل في الفعل قلنا لكثرة الاول

فانه اربعة وعشرون حرفا وقلنا اثنا عشر حرفا **قوله**

وما يعمل في الاسم نوعان **اقول** اى الحروف العاملة في المفرد اما عامل

في الاسم المفرد او في جنس الجمله اذ الجمله ليست بكلمة فان قيل لم قدم

من الحروف العاملة في الاسم ما يعمل في المفرد على ما يعمل في الجمله قلنا لنقدم

الواحد على الاثنين **قوله** وما يعمل في المفرد نوعان **اقول** قال قيل

لم قدم من الحروف العاملة في المفرد ما يجزه علينا قلنا لانه لا خلاف

في كون الجار عاملا بخلاف الناصب لانهم اختلفوا فيه ان العامل هو

الحروف ام الفعل لان الحروف الجارية معها وكثرة استعمالها وعموم

فوائدنا حتى التقديم **قوله** واما الجارة فبعضها عشر **اقول** اى

ما الحروف الجارة فبعضها عشر حرفا ووجه تلخيص الحروف الجارة

وفجرها بمعاني الافعال الى الاسماء قد تفرق بيان علامتها **قوله**

منه لابتداء الغاية **اقول** الاول من الحروف الجارة من فان قيل لم قدمنا

على سائر الحروف الجارة قلنا لكون معناها الابتداء ناسب لابتداء

والكثرة اكثر استعمالا والى من الاربعة معان في الاغلب احدها انما لابتداء

الغاية وهو ما في المكان بعد البصرية نحو سرت من البصر والى انما

ايضا عند الكوفة نحو قوله تعالى اذا نودى للصلاة من يوم الجمعة يعرف

الابتداء بما يصلح له لانتهاى والثانية انما للتعويض في مثل اخذت

من المال والثالثة انما للبيان في مثل بع عشرة من الدارهم اذ العشرة

والدناير والربعة انما للزيادة في نحو ما جاءني من احد وما رايت من

احد **قوله** واما لانتهاى الغاية **اقول** اى الثانية منها اى وهو لانتهاى

الغاية اما في المكان فهو سرت من البصرت ايا الكوفة واما في الزمان
 فهو قوله تعالى ثم اتوا الصبام الى الدليل وقد يكون بمعنى مع فهو انصا
 الى الله وقد يكون بمعنى اللام فهو الامر بالكس الى لك وقد يكون
 بمعنى في وبمعنى **عند قوله** وحسن في معناه **اقول** الى الثالثة حتى وهي
 في معنى اية التناثر فها من وجوه الاول ان يجوز حتى اما حتى انتهى
 المذكور قبلها بذلك الشيء فهو اكلت السمكة حتى راسها او حتى انتهى
 المذكور قبلها عنده فوكت الباردة حتى الصباح ينتهي عنده الابلان لانه
 من اجزاء الثلاثة ولا يجب ان يكون مجزوا لانه اذا اكلت السمكة
 ايا نصفها او ثلثها او لم يجز اكلت السمكة حتى نصفها او ثلثها او اكلت
 مجزوا داخل وجوبا في الحكم السابق ففي المثالين المذكورين فداكل
 المراس وبتم الصباح والثالث ان اية تدخل على المضمر والمظهر جميعا
 نحو ايا زيد واليه حتى الا المظهر استعمال فلا يقال جناه والرابع ان حتى
 لا يلزم الجزم قد يكون عاطفة مبتدأ بما بعدها **قوله** وفي للنظر **اقول**
 الى الرابعة في النظرية الى الدلالة على ان ما بعدها وعاء لما قبلها ما يختص
 وهو قسمان زمانين نحو صحت في يوم الخميس ومكانين نحو المال في الكيس
 او تقديره انما نظرت في الكتابة وفيه في معنى على وبمعنى اللام وبمعنى
 الباء وبمعنى الى وبمعنى **قوله** والباء للالصاق **اقول** الى الخامسة
 الباء للالصاق نحوه داء فان المرض التصق به وفالطه وما ورد
 وان يقال ان الباء في ممر زبده ولا يمكن ان تكون للالصاق وهو
 ظاهر اجاب بقوله واما مرت بزبده فتوسع الى وار وعلى الاشياء
 والمجاز ولعنه التصاق مورك بموضع يقرب منه زبده ومن اللصاق

اقتصت بالباء لا يصلح مع القسم الى القسم القسم به وقد خفف
 فعل القسم لكثرة استعمال القسم كلامهم وليلا يلزم الاتساع في القولت
 اقتصت بالباء يمكن ان يكون احبارا عن القسم لانشاء ما **قول**
 والواو **اقول** اي السادسة الواو القسم وهي بدل من الباء كقولنا
 لا فعلن فان قيل بدلت الواو منها قلنا لا كما دها في المخرج لانها
 شغوبتان وتعار بهما في المعنى لان الجمع والاصاق مقاربان **قول**
 والتاء **اقول** اي السابعة تاء القسم وهي بدل من الواو فان قيل
 لم بدلت التاء من الواو قلنا لتعار بهما في المخرج **قول** فالياء لاصالتهما
اقول اي لكون الباء اصلها فحل على المظهر والمضمر واما الواو فانها لا تفر
 الا على المظهر واما التاء فانها لا تفر الا على المظهر واحد وهو قسم التثنية
قول وللثنية **اقول** اي تكون الباء للثنية فان قيل الباء للثنية
 في اوجهها الاخر من الاصاق والستعانة او المصاحبة فلما وجد لان يقال
 وقد تكون للثنية اذ لا يكون فيما لها قلنا نعم الا ان الباء في سائر
 الالوجه قد افادت مع الثنية معنى اخر وهو انما لم تغد شيئا سواءا فالمعنى
 ان الباء قد يكون للثنية المحضنة بحيث لا يكون لها معنى سواءا وبهذا
 لا اعتبار صار قسم الثنية فيما لكل واحد منها **قول** والستعانة
اقول اي الباء تكون الستعانة كقولك كسبت بالقلم اي بستعانة القلم **قول**
 والمصاحبة **اقول** اي تكون الباء بمعنى مع فان قيل الفرق بين الباء
 بمعنى مع وبين مع قلنا ان الباء الستعانة المصاحبة ومع لا تثبت
 المصاحبة ابتداء **قول** واللام **اقول** اي الثانية اللام للملك
 والاختصاص فان قيل الفرق بينهما قلنا الاختصاص انعم

فان في كل ملك اختصاصا كونه المال الزيد ولا ملك في كل اختصاص
 نحو اجل للمفسر وقد جعل بعضهم الاختصاص باريا مجرى التملك
 واللام قيد في التعليل وللزيادة ويعني عن بعد الفعل ويعني على ويعني
 واو القسم ويعني بعد **قوله** ورب **اقول** اي التمسمة رب ولي حرف
 من الحروف الحارة عند البصريين وسم عند الكوفيين والاحفش وهي
 للتعليل غالباً كما ان كم للتكثير ولذا قال سيبويه ان كم في الخبر تقضية
 رب وانما قلنا غالباً لانها قد تكون للتكثير في المدح وذكر المناقب
 نحو قوله الارب **يوم** لك منهن صلا ولبسها يوم بدارة جبل البيت
 لأمرو والقيس يخاطب نفعه فيقول كم يوم طيب لك من تلك النساء
 ولكن لا مثل الايام التي كنت معهن فيها بهذا الموضع فان رب ههنا
 للتكثير وتخص بالنكرة مطلقاً فان لم وجب دخولها على النكرة قلنا
 لانها للتعليل والنكرة دالة على الشباع والكثرة فوجب دخولها على
 النكرة ليتحقق معنى التعليل ولرب صدر الكلام وان فعلها الذي
 تسلط على الاسم بجزء كثير او ان فعلها يجب ان يكون ماضياً
 حقيقة او حكماً وان يجوز تأنيب ان يكون موصوفاً ههنا سؤال
 وجواب اما السؤال فهو ما او ردفاً قال ان رب اسم لانه في مثل
 قولك رب رجل يفهم ادر كنت لا تجوز ان تكون حرفاً والافاي
 ان يؤتى بها موصولة او يؤتى بها زائدة وكلها للتعليل اليها الا ان
 فلان الايصال لا يكون الا في الفعل اللازم لان تحصيل الحاصل محال
 واما انشأ فلان ما قال احد من يستقر استعمال العرب بزيادتها
 فاذا لم يجز كونها فانعين كونها اسماً واما اجزا فهو ان يقال انها

٤ ف ويخرج الحرف الواقع في الترديد لجواز ان لا يكون موصولة ولاننا يد

من الاستقرار فيه كخواريت من رجل يفيد الاستقرار وليست بموصولة

لان الفعل الذي قبلها متعدد وليست بزيادة لانها انما تزداد لو اريد

بها بكيد المعنى الحاصل يد ونالهم يد وذلك بل اريد افادة معنى اخر غير التعيد

وهو استقرار الجنس فكذلك رب تدخل الكلام لفرض معنى اخر غير التعيد

وهو التقليل ويدر على الجواب ان كون رب مثل من لا يرفع الزيادة

لانهم فسروا الحرف الزيادة لانه لم يقط لم يخل اصل المعنى فالسوال باو

الان يقال ان اصل المعنى حين قصد الاستقرار هو استقرار الجنس والاول

في الجواب ان يقال ان الرب صدر الكلام وتاخير الفعل واجب ففعله

ضعيف في العمل لكانه لازم وهي تقوية فيه فلها خصوصية تميز بين اطراف

الجانبة **قوله** وعلى **اقول** اي العاشرة على الاستعلاء اما حقيقة كوزيد

على السطح او مجازا فهو عليه دين وقد يكون اسماء بمعنى فوق كما في قوله

عذت من عليه بعد ما تم غوما تغيبا وعرف فيض يدا ويجعل البيت لكعب بن

زبير فالمعنى ان ناقني مثل قطاة قد قامت عذوة من فوق الفرج بعد تمام

الحدة تقصد الماء وتصوره في غاية العطش فاذا فبت من عند فرجها بالاماء

يسرع غاية السرعة والمقصود هو الوصف بالسرعة فان علم من اسم

بدليل دخول حرف الجر عليه **قوله** وعن **اقول** اي الحادية عشر للبعد والمجاورة

وبما ان سبب الزوال عن المحل الاول والوصول اليه الثاني كوزيد السم

عن النفوس او بالوصول وحده كذا اخذت عنه العلم او بالزوال عن المحل

الاول فقط اويت عنه الدين وهي قد يكون اسماء بمعنى الجانب فان قيل

ما الفرق بين عروبين من قلنا اذا قلت خرجت عن البلد تريد عدم الرجوع

اليه واذا قلت اجبت من البلد تريد الرجوع اليه **قول** والكاف **اقول**
 اى الثانية عشر الكاف نحو الذى كثر به في الدار فالكاف حرف بدليل
 لموقعه صلة الموصول كما في المثال المذكور فتكون متعلقة بالفعل والباء
 للفاعل فاعل فتحصيل الجملة واذا كان اسما لا يكون كذلك فان قيل
 لم لا يجوز ان يكون بمعنى المثال والتقدير الذى هو كثر به على حذف صورة الجملة قلنا
 انه نادر والجميع على الاكثر اولى وهي قد تكون اسما بمعنى مثل في قوله يضحك
 عن كالبه والمنهم الى تلك السوءة يضحك عن مثل البرد والذباب بصف استانها
 بانها في اللطافة مثل البرد والذباب **قول** منذ ومنذ **اقول** اى الثالثة عشر
 منذ والاربعة عشر منذ وكلها بمعنى واحد الا ان منذ تحقق منذ وهما الا
 الغاية والزمان المتخفي اذا كانت حرفين وقد يرفع ما بعدها بالجزئية وكل
 منهما مبتدأ اذا كانت اسمين سواء اربها او اللمدة او جميعها مثال الاول
 نحو ما رايته مذ يوم الجمعة يرفع اليوم ومثال الثاني ما رايته مذ يومان ولا يجب
 عند ارادة جميع اللمدة ايتان ما بعدها بالمعرفة بل الواجب الاتيان بالعدد
 فان قيل ما الفرق بين المرفوع الذى يراد به جميع اللمدة والمرفوع الذى يراد
 اول اللمدة قلنا ان الزمنية في الاول لم تخلط بسيوم الجمعة بل هي متقية بجمع
 اجزائه وفي الثانية قد انتفت في يوم الجمعة وبدل على انك رايته فيه ثم
 فارثك فان قيل ما الفرق بين المرفوع والمجرور قلنا ان الكلام
 في الثاني على جملة واحدة وفي الاول على جملتين احدهما ماريته والثاني
 مذ يومان فان قيل فاذن لم لا يجوز تخطيل العاطف بين الجملتين قلنا
 لا مستخرج احدى الجملتين بالآخرى فكانت جملة واحدة **قول** ويجوز منذ
 يومين **اقول** لا يعلم ان الجزئية تقتضي اول اللمدة واذا كان كذلك فليكن يومين

بنداء

به

امتناع الجهر في قوله ما رأيت مذبويا فانزال المص هذا التفسير وذكر
 ان ابوهما غير ممنوع **قوله** وحاشا **اقول** اى اى خمسة عشر حاشا و
 للتنزيه اى للتنزيه الكلى الذى بعده نسيه وذكر فيه اوفى غير ما هو اساء
 القوم حاشا زيدواختلف في كونها حرف جر فقط فعند سيبويه
 حرف جر لا غير ويدل على ذلك قوله حاشا ابي ثوبان ان به حشنا
 عن المجاعة والشمس يريد الشاعر انما يكون لولاء القوم والوهم الما بالثوبان
 فابيه الخجل ان الحاء وثمة والكشتم اى حاشا عمل الجرح وعند المبرد فعل
 ماض ايضا بمعنى جانب كقوله جادني القوم حاشا زيد الى جانب بعضهم زيدا
قوله وخطا **اقول** اى السادسة عشر خطا والسابعة عشر عدا
 فانها بمعنى الا اى الكهنتناء العاركة عن معنى التنزيه المذكور ويكونان
 حرفين تارة وفعلين اخرى وما بعدهما مجرور على الاول ومنسوب
 على المفعولية في الثانية والفعل مسترعايد الى بعض القوم الدال على القوم
قوله واذا قلت ما خطا وما عدا **اقول** اى اذا ادخلت عليهما ما قلت
 ما خطا وما عدا ينصبان ما بعدهما التثنية لتعريف فعليتهما بدخول ما لا ينهما
 اما مصدرية او مزيدة والاقابل غيرهما وكلاهما لا يدخلان غير الفعل فان
 قبل ان ما تدخل الفعل تدخل خوف قلنا نعم الا انما لا تدخل على اول
 بل انما تنصل يا وه كقوله تعالى فان قيل لم لا ينصرف نزع الافعال قلنا
 لانها لما كانت ككشتماء هت مجرى **الاقول** واما ما ينصب المفرد **اقول**
 لما فرغ من الخوف والعامل في اللطم المفرد ما يجزه اراد ان يشرع فيما ينصبه
 منها فهو اى الخوف العامل الذى ينصب اللطم المفرد سبعة على ما ذكر في المائتين
قوله المو او بمعنى مع **اقول** اى احدا والخوف السبعة التى ينصب اللطم

المفرد الواو ينجس مع فان قيل هذا بنا فاضل ذكره في ابي التثنية
 جعل المفعول معه هناك منصوبا بال فعل المتقدم وقد جعله هنا منصوبا
 بالواو ينجس قلنا هذا امر مختلف في هذا الوجه هو منصوب بالفعل ويكنى
 يتوسط الواو عند البشخ عبد القاهر وما تبعه منصوب بالواو في ابي
 التثنية مبني على القول الاول وكلامه هنا مبني على القول الثاني واليه اشار
 بقوله على ما ذكره المأبى او نقول اذا كان المفعول معه منصوبا بالفعل او معناه
 يتوسط الواو ينجس كسناد النصب الى الفعل او معناه حقيقة والواو
 صوته فان قيل قول المصنف لا تنصب من الواو حتى يكون ما قبلها
 فعلا او معنى فعلا يقول كون الفعل عاملا اذ لم كان الحرف نفسه عاملا في
 المفعول معه ما احتجج اياه فعلا او معناه فلما ينجس كسناد النصب الى الواو
 قلنا هذا لا يصلح لبلا لال الحروف الجارة لا تعمل الا ان يكون
 هناك فعلا او معناه مع ان كل حرف منها جاز بلا خلاف فان قيل
 جاز ان يكون العمل للواو والفعل او معناه شرط العمل بالواو فلا يصلح كسناد
 النصب الى الفعل قلنا ان الاصل في الواو لا تعمل في الفعل او معناه
 ان يعمل **قوله** ٤٠ وفي النداء **اقول** اي الحنة الحروف سبعة التي تنصب
 اليها المفرد ٤٠ وفي النداء **قوله** وهي يا يا وهيا واكي والهمزة **اقول**
 الثلاثة الاول لنداء البعيد او ما هو بمنزلة من تائب او ساء لكثرة حروفها
 والاثنان الاخيران لنداء القريب فان قيل كيف يصح قولنا
 يا الله ويا رب مع انه تعالى اقرب الينا من جبل الوريد قلنا هذا مبني على
 اقتضائنا له بعد ادنا عن مربية القرية فان قيل ان واقع قد عمل في مقام
 النداء وان لم يشر الى تعالى الرب في الندبة فلم تتركها قلنا انما نالت في هوف

النداء اصالة وتنصب المنادى اذا كان مضافا شروع في بيان
 ان هذه الحروف كيف تنصب المنادى هذه الحروف تنصب المنادى
 اذا كان مضافا ففيه إشارة الى ان العال للمنادى هو النداء لانيابة
 من باب الفعل وهو مذنب بعض النحاة وعليه الشيخ عبد القاهر ومن تبعه
 والجمهور على ان العال هو الفعل المتعدي وعليه سيبويه فان كان يابعد
 التدية تقدير اريد او ادعوى عند الله ولكن الفعل لم يذكر لكثرة الاستعمال
 وقال بعضهم ان العال هو النداء لكن لانيابة عن الفعل بل
 لان حرف النداء لهم فعل فان قيل لم نصب هذه الحروف المنادى
 المضاف قلنا لانه مفعول به فان قيل لم يبين وهو واقع موقع
 كاف الخطاب قلنا ان المضاف اليه همان في الحقيقة فلما يقع موقع كما
 الخطأ لانه مفرد وكذا الكلام في المشابهة للمضارع **قول** او مضافا للمضارع
اقول اي او كان المتكلم مشاهرا به كذا جبرائيل زبدي فان قيل ما وجه
 المشابهة بين هذا وبين المضاف قلنا اما كون الاول عاطفا في شئ
 لان من اما متصل بزبدي ونحوه فان كان الاول كون الجار مع المجرور في
 موضع المفعول به كونه متر بربيد وان كان استغنى عن تمام الاول كان
 المضاف اليه من تمام المضاف واما كون الاول قد تختص بالثنائي
قول اما كان في المشابهة للمضارع نوع خفا وبين المصنفين فقال
 وهو المنادى المضاف الى المضاف كل اسم تعلق بذلك الاسم بشئ هو تمام
 معنى ذلك الاسم كتعلق بزيد بنحو المثال المذكور فان قيل لم يذكر
 المتعلق مطلقا قلنا لانه ناول جميع التعلقات سواء كان ذلك التعلق
 تعلقا للمفعولية بواسطة او في الجواب في المثال المذكور او بلا واسطة

كونه باطلاً عاجلاً أو تعلّق الفاعلية كونه باصناً وجبره أو تعلّق العطف
 كونه يائساً وتلّين فان قيل جميع المشبه بالشيء فرع له وتابع في حكمه
 والآل منها هو المتضاهي منون فكيف جعلوا فرعاً وهو المشابه بمنونا
 قلنا ان ههنا امران نصب وتنوين واخافه وتثنية فتعبر بالاضافة
 من حيث انها اضافة ترجع جانب الاسم ويجوز انهم الى مكان مستحق له في
 الآل هو الامكنية في الابرار كونه معاً بمنونا وتنعس بالاضافة بالآل
 منافية للتنوين رعاية آخرها واجبة بقدر الامكان فلما منع المتضاهي
 التنوين دون النصب نصّبوا فقط ولما امكن في المضارع النصب
 وللتنوين جميعاً جعلوه منصوباً بمنونا **قوله** او نكرة **اقول** الى او كان
 المتناوكة كقول اللغوي يارجل اخذ بيدك فان رجلاً من نكرة لان اللغوي
 لا يقصد واحداً بعينه بل كل من يافخه فلهذا هو المتناوكة ولذا اعيد بقول اللغوي
 فان قيل لم يبدن قلنا لتكاثرها لانتفع بموقع كاف الخجلا لانه معرفة
قوله واما المتناوكة المفردة المعرفة فمضموم **اقول** الى المتناوكة بمعنى على الغموم وهو
 موقع كاف الخجلا في الافراد والتعريف كما سبقت الاشارة في بحث
 المنيب بناء عارض **قوله** كونه يازيد وبارجل **اقول** فاق قيل لم مثل
 مثالين قلنا للاشارة الى ان المتناوكة المفردة المعرفة على نوعين
 الاول كان معرفة قبل النداء واكتفى معرفة بالنداء لان المتناوكة مختص
 رجلاً بالنداء فان قيل تعريف المعرفة تحصيل للمحل فكيف يجوز يازيد وفيه
 تعريفان علمي وندائي قلنا قد اختلف في هذه المسئلة قال بعضهم ان العلم
 يتكرراً لا يتم بدخل عليه حرف النداء وقال بعضهم وهو مذهب الجمهور ان
 تعريف العلم باق بعد النداء اذ لا يمنع اجتماع التعريفين بل المنوع

اجتماع اذ انني التعريف **قوله** لكن محل النصب **اقول** ان محل المناد
المفرد المعرفة النصب ولذا جاز في صفة المفردة الرفع حملا على اللفظ والنصب
حملا على المحل فان قيل كيف جاز وانما وصف المناد المعرفة مع انه جار مجرور كما
الجبلا والضمير لا يوصف قلنا ان المناد في المفرد المعرفة وان وقع موقع كما
الجبلا الا انه لم يجز جراه في الحال **قوله** في شيء لا يقضيه كونه مثله من جميع
الجمعا بل للمحوظ هو الخشبية الجامعة فان قيل سائر المنبئات اذ وصفت
لا يجوز غيرها للاعتبار المحل نحو ذهب السمل لوليه فلم يجر هذا الامر ان قلنا
الحكمة البنيائية في باب المنادي شبيهة بما ذكره الاعرابية ففعلنا ما فعل بها
قوله وكذا ما في الالف واللام من المعطوف **اقول** ان في جواز الوجهين
والتعقد بالالف واللام والنبين بالمعطوف ما يدين الاول التنبية على اللفظ
بين التابع والمتبوع في هذا البناء فيجوز ان يكون اللام ولي يجوز
ان يكون المتبوع كذلك فلا يجوز بالمارث ويجوز باريه واطارث
وسنتر ذلك ان الواو نائب عن العال وفرق بين الناب والمنوب
ولذا يجوز ان يقال ليس زيد خارجا ولا عمر وقاعدة ان لا يجوز ان يقال
ليس لاعم وقاعدة الثانية التنبية على ان المعطوف ان لم يكن اللام
يجوز باريه وعمر وتعين الوجه الواحد اذ حكمه حكم المنادي بعينه واعلم
ان التوابع خمسة الوصف وعطف البيان والعطف بالحرف
اذ باللام او بغير اللام والتاكيد والبدل ففي الوصف وعطف
البيان والعطف بالحرف اذا كان باللام والتاكيد المعطوف وجرها
واما المعطوف باللام والبدل ففيها وجه واحد والمصل اهل عطف
البيان والتاكيد وحال معرفة العطف باللام على الاغتراف من مئة

التقيد باللام كما تبيننا عليه **قوله** وفي الصفة المضافة للنصب **اقول**
 والمباد من الاضافة من الاضافة المعنوية فالنصب لا يجوز في صفة
 المضافة اصنافاً معنوية الا النصب يجوز يا زيد صاحب عمر و فلانة
 نقض في مثل حسن الوجه فانه يجوز فيه الوجهان مع الاضافة وقد علم
 ان حكم المضارع للمضاف حكم المضاف فلما حجة الى ان يقال والمثبه
 به اليشتمل مثل يا زيد وثلاثة وثلاثين **قوله** وبآياتها الرجل يا زيد الظريف
اقول ان يكون المنادى موصوفاً بصفة لان لفظا الى منادى
 مفرد معرفة ولم يذنب على الضم والرجل صفة له ان لما كان لفظ
 زيد منادى مفرد معرفة والظريف صفة له **قوله** الا انه لا يجوز فيه الالرفع
اقول استثناءً من قوله وبآياتها الرجل مثل يا زيد الظريف فان قيل لما يجوز
 في صفة ان غير الرفع مع انه مثل يا زيد الظريف ويجوز في الوصف هنا
 وجرمان قلنا لان ابا و ان كان منادى صورة له حوال صرف النداء
 عليه الا ان المقصود بالنداء هو الرجل وانما جاؤ و اياك كونه وسبيل الى ندأ
 ما فيه الالف واللام فكان المنادى في الحقيقة هو الصفة فصارت بمنزلة
 يا رجل وفيه لا يجوز النصب وقال سيبويه ان اياهم هم يارمه البيان بالصفة
 فهو مع صفة كشيء واحد فآخر الرجل في اياها الرجل كآخر يا رجل فلما يجوز
 فيه الالرفع **قوله** ولا يدخل على ما فيه الالف واللام **اقول** ان لا يدخل
 على اسم فيه الالف واللام كاسم الجح بين ادب التعريف الى حرف
 النداء واللام التعريف ولذا قالوا قوله لا جاك بالتي بتمت قبلي سدا
قوله الا على اسم الله وحده **اقول** استثناءً من قوله ولا يدخل ما فيه الالف
 واللام الى يجوز دخول على اسم الله تعالى لان الالف واللام فيه

عوض من الحروف التي هي هـ قال لا التعريف اولان المالف واللام لازمان
 للكلمة فصارا كأنهما جريان منها فخلا يجمع اذ انا التعريف فان قيل
 فليخر قطع الهمزة في غير النداء قلنا انما جاز قطعها في النداء لما ذكره ولم يخر
 قطعها في غير ما لان الهمزة مع اللام وان كانت عوضا عن الهمزة المجرية
 الا انها لم تخر عن معنى التعريف بالكلمة فاعتبر التعريف اذ لم يوجد المانع **قول**
 وان وصفا المصنوم بابن وهو بين العليين **اي اقول** الى اذا وصفت
 المنادى المفرد المعروف بلفظ ابن وهو بين العليين الى ذلك المتكلم
 علم ولفظ الابن مضاف الى علم اخر نبيت المنادى مع الابن على الفتح
 وتختار لا واجب وتسقط همزة ابن هنا من اللفظ والخط فابا بين
 عمرو وان كان يكنى الاصل ان بين علم الضم وينصب التثنية لانه صفة مضاف
 لانهما بمنزلة شيء واحد لان الصفة والموصوف شيء واحد في المعنى
 واذا انتزعت المنزلة بشيء واحد انتفعت حركة الدال حركة الابن فان قيل
 لم لم يحرك قلنا لان الحركة التي تحتها الابن على كونه منادى مستغنى
 كانت اعرابية وهو النصب لانه مضاف وحركة المتكلم الضم وهي بناءية
 واتباع الحركة البناءية الحركة الاعرابية او هي من العكس لان الحركة الاعرابية
 اقوى كونهما بسبب عامل واعلم ان التفصيل في هذا الباب هو انه اذا كان
 المنادى على وكان موصوفا بابن ولم يقع بين الموصوف والصفة فصل
 وكان ابن مضافا الى علم اخر جاز فيه الوجهان الضم والفتح واشتاقوا الى
 فالسئل مشروط بشرط اربعة الاول احتراز عن مثل يارجل ابن عمرو
 واشتاقوا عن كنه ياريدا عمرو والثالث احتراز عن مثل ياريدا لظن
 ابن عمرو والرابع احتراز عن كنه ياريدا ابن اخينا والمص اشترار

الى الشرط الاول الرابع بقوله وهو بين العليين وايه الشئ بقوله **وصفة**
 بابن وبنية على الثالث بالمثل فان قيل ان الفتح في فون ابن
 4 كنه الاعمى والحركة في الدال 4 كنه الانسباع وجعل اللابن مع المتك
 شئنا واحدا لا يوجد بان يكون اللابن مبنيا لان التامين اذا
 جعلوا واحدا لم يبين منهما الا التام الاول اذا عرك الشئ مع مقارنته
 الحرف كافي بعكس قلنا الحركتين بنائين لان ذلك التركيب
 لما ركب في كلامهم صار بمنزلة كلمة واحدة ففعله مع اللابن ظرف
 لغوا ونقول معنى كلامه بنيت المناوئ فقط على الفتح بشرط مقارنته
 بالابن ففعله مع اللابن مستقر حال فان قيل لم يجوزوا الانسباع
 فيما اذا لم يقع اللابن بين الالعليين قلنا لان القيلس ان لا يجوز
 الانسباع في كلتين فان قيل لم اجازة فيما وقع اللابن بين العليين
 قلنا لتنزل اللابن منزلة الجوز في الموصوف لانه منزه اجازة
 اتصالا بالموصوف اذا اضيف به العلم ويدل عليه مقاطع التكوين
 من الموصوف في غير النداء كقوله هذا زيد بن عمرو واذا لم يقع بين عليين
 الح هذا الشارة في فائدة التقيد بقوله وهو بين العليين
 اذا لم يقع اللابن بين عليين كان كسائر الاوطاف المضافة للمناد
 المضموم حيث لا يجوز الا النسب كقوله زيد بن اخينا بضم المتك ونسب
 صفة وتلحق المتك واللام اجارة الح تلحق فعل المتك
 مفعول واللام فاعله واجارة اللام وقوله مفتوحة منصوب على انه
 حال من الفاعل قوله كنه فاعلة متعلق بالفعل تعليل له كقوله بالتدليل
 فاللام الاو بفتح مفتوحة اذ هي لام التفتحة مكسورة لانها لا تلي التعليل

۶۳ اوالمعنی

ماؤ فاعجبك فتشابه وتعمل نعال فانك عجب الشان لايعرفك

کدام و کفو بالله و ائمه و هر جمیع و ائمه و هر ائمه فان قائل هذا

فان قيل لم احسرت اللام الكاف فاشته وللتعجب قلنا وانما

فتفتحت مع المدعو الحاج لماور والسؤال بان اللام اجابة اذ دخلت

عبد اللہ المظہر نکسر ولم فتح مہنا فتح فرقا ای ای انما فتح

اللام اجارة مع الدعوى وهو المتغاث وكسرت مع المدعوى اليه وهو

المستغاث له للفروق بينهما فان قيل لم يعكس مع ان الفرق

حاصل به قلنا الفتح بالمد عواى المئادى اولى لكونه بمنزلة كاف

الخط فان قبل لم فتح مع الكاف قلنا لان الالف في كل كلمة كابينة

علم كيف واحد ان يكون مفتوحة لان الفتح افت السكون وما

فان قبل کم کسرت اذا دخلت علی المظهر وفتحت علی المضمرة قلت

الفقه عند دخلها المضير بحسب الأصل كما عرفت اتفاقا والكسر عند فو

المظهر للفرق بين اللام الجارة ولام الابتداء اذ لام الابتداء مفتوحة

وتدخل المظردون المضر فان قيل لم تغتفر اذا دخلت ضمن المتكلم

كَمْ فِي قُلُوبِ الْأُمَمِ يَلْمِزُ أَحَدَ الْأُمَمِ مِنْ الْقُلُوبِ ضَمِيمُ الْمَكَايِدِ وَأَمَّا خُرُوجُ

الساعة والدة وكلهم باخلاف الكل وقولهم بالبسملة بالكم

لا والله يا ماذكره نعم من ان اللام مع الهمزة مفتوحة منقوص

بقوله يا الله منتهى كماله فانه مدعو الى مقامه ليس وفضوا عليه

مع ان اللام مكسرة اجاب بانه على ترك المدوة حاصل الحق ان اللام

...

عمر ۱۰

درودم، در
و به یمن و منیر
سبحان الله و بحمد

غیر، افضل

غير داخل على المناوئ كحذف تقديره بالقوم للبرهنة ان
 حضروا وعاينوها والبرهنة البرهتان **ويرخم المناوئ**
 حصايض النداء فان قيل معنى الترخيم عند النخاة قلنا هو حذف
 في اخر الاسم على سبيل الاعتباط وهو جزر الابل من غير علة فان قيل
 ما المتناسبة بين معنى الترخيم اصطلاحا وبين معناه لغة قلنا
 هو ما خوفنا قوله ام امرأة زعيم وهي التي يكون كلامها مسترئفا كحذف
 الفصول او هي التي تكون النسبة الكلام حقيقفة الصواعقة النعمة فالتر
 ايضا يناسب بالمعنى المزبور للحذف المذكور لكنه تخفيف اللفظ **خيم**
 وتسهيل فان قيل لم اختص الترخيم بالمناوئ قلنا لان النداء
 التغيير الاخبار ايا الانشاء والتغيير بوسل التغيير ويملك اولان
 النداء الامر فالاي قبل التوقف حتى يتم الكلام اذا كان مفعلا علميا
 هذا اشارت الى شروط الترخيم يعني ان الترخيم وان كان
 مختصا بالنداء الا ان له شروطا بعضها وجودية وبعضها عدمية اما
 الوجودية فمنها ان يكون اللفظ مفردا لا يكون مضافا ولا مجزا
 اذ لو كان مضافا فان حذفه من المضاف لوقع الترخيم في وسط الكلمة
 اذ المضاف والمضاف اليه عندهم بمنزلة كلمة واحدة وان حذف من
 المضاف اليه لوقع الترخيم في غير المناوئ وكذا لو كان مجزا يجب
 رعاية الخبر ايتها فلورجت لبطلت تلك الرعاية ومنها ان يكون علميا
 اذ العلم مشهور فلا يضره الترخيم ومنها ان يكون اللفظ زائدا على المثلثة
 اخرف يبقى بعد الترخيم على اقل الاوزان المعتمدة هذا البيرين واما
 عدمية فمنها ان لا يكون مضافا ومنها ان لا يكون بكلمة وقدرت

وجه امتناع الترخيم انما او منها ان لا يكون مندوباً لان الندية
 انما يكون بعد المناقب فوجب ان يذكر على وجه الكمال والتخيم يندب
 ومنها ان لا يكون مستغنياً اذا لم تنفك يحاف من تأخير الاغاثة ينسب
 اليكس الناس من الترخيم ففعل المصغرة اشارة الى الشرط
 الاول من الشروط الوجودية الشرطين الاولين من الشروط العينية
 وقوله علماً اشارة الى الشرط الثاني من الوجودية وقوله زاياداً علماً
 اشارة الى الشرط الثالث من الوجودية واشار الى الشرطين الآخرين
 من العينية بذكر الشاكي بقوله ويرخم الشاكي ويضرب كان فانه راجع الى المنا
 وبالمثلية فالكل مذكور في كلامه كقوله يا حارث اصل يا حارث
 فالخ زوف حرف واحد والتفصيل فيه ان الخ زوف الترخيم ثلثة اقسام
 كلمة او حرفان او حرف واحد فان كان الهم مركباً كقوله يا بعل في ترخم
 بعليك فالخ زوف كلمة وان كان في آخره زايادتان في حكم واحد بان
 زيدتا معاً كقوله وان او حرف صحيح قلبه مدة وهو اكثر من اربعة احرف
 فالخ زوف حرفان كقوله يا منص في ترخم يا منصوب ان لم يكن فالخ زوف
 حرف واحد كقوله يا حارث في ترخم يا حارث وكقوله يا زف في ترخم يا زفم
 وكقوله يا رطل في ترخم يا رطاف وكقوله يا ع في ترخم يا عيد واعلم ان في الهم
 المخرم من هذين احدهما ان يحذف اخر الهم ويترك ما قبله علماً كان عليه
 من الحركة والسكون والفتحة ان يجعل الخ زوف نسباً منسياً ويجعل
 السبع اسماً برأيه كقوله يا حارث يا حارث يا حارث يا حارث يا حارث
 على الاول وبالضم فيه ما على السبع الا ما في اخره ناء التانيث استثناء
 من قوله علماً زاياداً علماً ثلثة احرف ان لا يشترط فيه الشرطان المذكوران

لان تاء التانيث في حرفة الزوال لانه ليس من الاجزاء الاصلية للكلمة
 فهو يثبت قبل وا قبله فانه اذا كان مثبتا علمنا قلت يا ثب قبل
 بحذف التاء وتذكير الامر مع ان الزيادة على ثلثة احرف مفقود فيه
 والعلمية مخففة واذا كان بمعنى الجماعة قلت يا ثب قبل بحذف التاء
 وتأييث الامر وكل ما اعني العلمية والزيادة على ثلثة احراف مفقود وان
 على اختلاف المعنيين اى معنى العلمية فى الاول ومعنى الجماعة
 في الثاني والآية الاستثناء اى السابغ من الحروف الناصبة

لكلام المفرد لفظ الا وهو الاستثناء وهو متفعال من ثبته عم الامر اذ فهم
 عنه فتم استثناء لان الستة مصروف عن الستة منه او من ثبته
 الجبل اذ اوصفت احد طرفيه على الاخر فعلى هذا لم يستثنى لانه صنف ع
 بالجزء فيصح بانه ان كان الاول مثبتا شفع بالنفس وان كان الاول
 منفي برفع بالاثبات وهو اخراج شئ من حكم دخل فيه غيره

معنى الاستثناء لغة ما تروى ومعناه اصطلاحا ما ذكره المص وهو اخراج
 شئ من حكم دخل في ذلك الحكم غير ذلك الشئ فان قيل لم يدخل دخل
 فيه وهو غيره قلنا ثبتنا والمنقطع فان اخرج في ذلك جادى القوم
 الا حمارا يدخل في الحكم الا انه يخرج من حكم دخل فيه غيره وهو القوم فان قيل
 فاذا لم يدخل فكيف اخرج قلنا المراد بالاخراج صرف الحكم عنه والتبرج
 بصرف الحكم والنسب عليه فان قيل اذا كان الاخراج مجازا اعم الص
 لزم الجمع بين الحقيقة والمجاز في عبارة المص اذا اخرج في المتصل
 حقيقة قلنا ممنوع اذ الصنف محقق فيه ايضا فان قيل اذا قلت
 جاءنى القوم لانه افرز لانا ان يكون داخل في القوم او لا فان

الاول يلزم الشاقض هو كون المحيئ مستثالا ومنفيا عنه وان كان

الشيء يطل قولهم ان المستثنا والمتصل اخراج ما بعد الاعمال قبلنا

ان زيدا اذا دخل في القوم وغيره اخل في الحكم بالمستثنا وقولنا جاءني القوم

الازيد بمنزلة ان يقال القوم المحي عنهم زيد جاءني والتناقض

انما يلزم ان لو كان الاخراج بعد حكم بالمستثنا والمستثنى يثبت

في الكلام الموجب التام الى عجب نصب المستثنى والكلام بشرط

الاول ان يكون ذلك الكلام موجبا والمراد بالموجب ما ليس

مصدرا باحد الاشياء الثلاثة وهي النفي والنهي والاستفهام والثالث

ان يكون ذلك الكلام تاما والمراد به هنا كلام يكون المستثنى منه فيه

مذكورا وهو ما ليس بنفي ولا نهى ولا استفهام الضمير

بالجاء الى الموجب وتفسير التمام متروك في المتن وكان حق العوابع

ان يقال وهو ما ليس بنفي ولا نهى ولا استفهام ويكون المستثنى منه فيه

مذكورا فان قيل لم وجب النصب في الكلام الموجب التام قلنا

لعدم جواز الابدال فيه اذ البديل يقوم مقام المبدل منه فصار قولنا

جاءني القوم الازيد بمنزلة جاءني الازيد فبذلك يجرى جميع العالم على

زيد وهو محال فان قيل قد لا يجوز النصب في الكلام الموجب التام

نحو جاءني القوم غير زيد وسوى زيد فالاول ان يقول والمستثنى

بعد الثاني الكلام الموجب التام قلنا الكلام في النصب الا انهم المفرد

اعني المستثنى فلما حجة الى ذكر القيد المذكور وكذا اذا تقدم المستثنى

اي يجب نصب المستثنى اذا تقدم على المستثنى منه لعدم صحة البدل

فيه لانه لا يتقدم على المبدل منه لكونه مما التوابع او انقطع عنه

الى المستثنى عن المستثنى منه ان لا يكون المستثنى من جنس المستثنى منه
 فخرج بوجوب النصب لعدم جواز البديل لان بدل العطف لا يحى في كلام الفصحى
 نحو جاءني القوم الآزيدا الخ اشارة الى امثلة وهو
 النصب على الترتيب المذكور فالاول مثال الكلام الموجب التام
 والثاني في مثال لما يتقدم المستثنى على المستثنى منه والثالث مثال
 لما انقطع المستثنى عن المستثنى منه فان قيل ان احدا يتناول
 واحارا ايضا فلا يكون مثالا للمنقطع قلنا ان احدا في الاصل
 موضع لذكور العقول فلا يتناول احارا فلا يكون احارا منه فيكون
 المستثناء منقطعا وغيره الموجب التام اشارة
 الى قاعدة تقييد وجوب النصب بوجوب البديل والعطف
 الى البديل مقصود بالنسبة في الكلام فان قيل ان ابنى القوم
 عن القيام الازيد الكلام غير موجب لثبوت النفي في معنى ابنى وتام
 لان المستثنى منه مذكور مع انهم لم يجوزوا فيه البديل قلنا لان سلم
 ثبوت النفي فيه اذ المراد به ما حصل باداة النفي وليس سلبا فلا سلم
 انهم لم يجوزوا البديل وفي الناقص يكون الالف في غير
 الموجب الناقص يكون الالف في العمل لا في المعنى ويعرب المستثنى على
 حسب التوابع تقول ما جائني احد الآزيدا والآزيدا الخ القول
 في مثال غير الموجب التام ما جائني احد الآزيدا بالرفع على البدلية
 والنصب على الاستثناء والفعل الواقع قبل الامفرغ لما بعدهما والابنزة
 سايرة احواف التي تغير المعادون الالفاظ وما جائني الآزيدا وما
 رايت الازيد او ما مررت الآزيدا الخ تقول في غير الموجب الناقص

٦٦ بالرفع في المثال الاول كونه فاعل ما جائني فان قيل ان السند والفعل

المتغى اليه الفاعل الذي يراى وقوع الفعل منه غير معقول قلنا ان السند

اليه في باب الاستثناء انما هو المجموع اعني المستثنى منه مع الاستثناء

اللان المستثنى منه لما حذف صار التبع قابلا مقامه وحكم غير حكم

الاسم الواقع بعد الاك على التفصيل المذكور لان الاحرف لا يقبل

الاعراب فيجوز الاعراب في مفعول وما غير مفعول والاسم قابل للاعراب

فالاعراب الذي يقتضيه المقام بظهور عليه تقول في الكلام الموجب

جاءني القوم غير زيد بالنصب وما جائني احد غير زيد بالرفع وغير زيد

بالنصب فان قيل فلم عمل في الفعل للمازم بغير اطة ولم يجعل في الاسم

الواقع بعد الاك لان غير لما كان متوغلا في الابرار لم يشبه الظروف

المكانية فعمل فيه غير المتعدي وتقول في غير الموجب الناقص ما جائني

غير زيد بالرفع ومثل يسوي ان مثل غير يسوي بالقصر فانه

يستثنى به ويجوز في السبب الحركات الثلاثة وكذا اسوائها بالكسر

والمد ويجوز فيه النسخ دون الضم واعرابها نصب ابداء على الظرفية

وغيره على اسمها فظروا والظروف الداخلة على الجملة ثمانية

لما فرغ الروف العاملة المفردة شرع في الروف العاملة في الجملة الى الداخلة

على التبداء والجزء فان قيل ان الروف جمع كشرة وهو ثمانية على فيها فوف

العشرة والمذكور من ثمانية فالاول ان يقال الاحرف الداخلة قلت

اعتبار الكثرة ههنا باعتبار ما يعرض لها من اللغات والتغيرات وان

من وضع جمع الكثرة موضع جمع التثنية منصوبا قبل المرفوع

الى ستة تلك الثمانية منصوبا قبل مرفوعها واثنان منها

بالعكس

بالعكس ان مرفوعها قبل منصوبها **والسنة** نسبة الفعل
 الى تلك السنة نسبة الفعل فان قيل لم سميت **بالسنة**
 مشبهة بالفعل قلنا لانها مشبهة بالفعل من وجوه الاول في كونها ملازم
 للاسماء كالفعل والشيء وكون اخرها مبنية على الفتح كالفعل الماضي والثالث
 في كونها على ثلثة احرف فصاعدا كالفعل والرابع اختصاصها بالبناء
 والخبر كالأفعال الناقصة والخامس ان الضماير تنصل بمكان تنصل
 بالفعل كواضي وانك وانه وضربني وضربك وضربه والسكس ان
 معانيها كعجائب الأفعال والسابع انها تلحق بها نون الوفاية كغيرها
 بالفعل ولم هذه المشابهة ترفع وتنصب كالفعل فان قيل لم قدم
 منصوبها على مرفوعها قلنا لتكون على خلاف الفعل ويتحقق الفرعية
 فان قيل اين المنقوض بقوله تعالى ان البنا اياهم ثم ان علينا
 حسابهم فان فيه تقديم المرفوع على المنصوب قلنا اينما اذا لم يكن
 الخبر ظرفا فان قيل الخبر اذا كان ظرفا فما الذي سبوع تقديمه على الاسم
 قلنا انما جاز ذلك لوجبهين احدهما ان الرفع لما لم يظهر في الخبر الظرف
 كان تقديمه ظاهرا وتقديمه والثاني انما كان في الظرف من الاسراع
 وتنشال الظرف من التثنية المظروفة منتزعة انفسها اجازوا فيها
 ما لم يجوزوا في غيرها الا بالبركانهم فيصلون بها بين المصنوف والمصنأ
 اليه كقوله هما اخواني الحرب في الاخالة اي هما اخواني الاخالة في الحرب
 فان قيل فليخبر ذلك تقديمها على هذه الحروف قلنا لا يجوز ذلك لان
 الحرف لم يبلغ قوتها ان تعمل فيما قبلها ولم يبلغ ضعف الظرف
 ان تعمل فيه الحرف مقدم عليه وان لم يصدر الكلام والتقديم بينا

٧٦ بنا في ذلك واعلم ان نزع الحروف الشبيهة بالفعل عاملة في الاسم
وارتفاع الجنب بها هو مرتفع به قبل دخول الحرف فكونها عاملة في اجلة
عند البصريين وهي ان بكسر الهززة فان قيل لم صدر التقيد
يد بان المكسورة عقيبها بان المفتوحة قلنا لان ان المكسورة صدر
الكلام فينبأ سببها التصديد وان المفتوحة فرع لها ومكتبة اياها
من جهة انما عكسها للتحقيق هذا خبر المبدأ الى بما للتحقيق
التي لو كيد مضمون اجلة والفرق بينهما يبيح في المتن وكان التشبيه
الى الانشاء سوا كان الخبر جامدا لم يكن زيدا اسما او متما
كما كانت قائم خلافا لما جاز في انشاء فانه يقول ذلك شك واختلوا
في ان كان كلمة برأئها ومركبة مخافة التشبيه وان فان اصل
كان زيدا الاسم ان زيدا كالاسم فلما قدمت الكاف لتفيد التشبيه
من اوال الامر فتحت همزة ان ولكن لكسر راءك الملتزم
رفع توهم قوله في الكلام السابق رفعاً شبيهاً بالانشاء ولكن يربط
بين كلامين متغايرين بالنفي والاثبات لفظاً او معنى كونهما في
زيد ولكن عمر جادني وفارقني زيد ولكن عمر حاضر او هو متشارك
ان في جواز العطف عليها مع ما عمت فيه محلا لان معنى الانباء
معنى الابتداء وفي جواز دخول اللام في الخبر ما ايضا عند الكوفيين فان
قيل لم لم تدخل اللام على ان وليت ولعل وكان فان اما ان فلان
اللام تدل على انه جملة مستقلة والمفتوحة تدل على انه مفرد غير مستقل
واما السوابق فلانها لا انشاء فلا يكون مدخولها جملة خبرية ودخول
اللام يجب ان تكون جملة خبرية وليت للتمتة الى لا انشاء

نفي الشيء ال لا نشأ ومجته حصول الشيء سواء برتب حصوله أولا
 ولعل للترجيح ال لا نشأ الترجي وهو توقع امر ممكن لا وثوق
 بحصوله فان قيل فاذا افسر الترجي بما ذكر فكيف يصح وقوع لعل
 في كلام الله تعالى وهو مستحيل على الله تعالى قلنا لعل فيه اما للتعليل
 او للتخفيف او للاستقراء او لارشاد العباد الى طريق الشان
 فان قيل ما الفرق بين ليت ولعل قلنا هو ظاهر من تغير معناها
 اذ يفرق منه ان ليت يستعمل في الممكن والمتنع وتعل محصور
 بالممكن فان قيل القول بان تعل محصور بالممكن منقوض
 بقوله تعالى لعل ابغ الأسباب سبب السموات قلنا هذا حكاية
 قول فرعون وهو صورة ذلك بصورة الممكن او عاونه على
 امكانه لغرضه المكسد والفرق بين ان وان ما كان
 ان وان مشتركين في افادت التحقيق احتاج الى بيان الفرق
 بينهما لازالة توهم اتحادهما لجهة الاستعمال والفرق بينهما في وجوه
 الاول ان الكلام في المكسورة بان على حاله وهي غير مغيرة الى معنى
 المفرد بخلاف المفتوحة وانما ان المكسورة مستغنية بمعولها عن
 زيادة فعل او اسم بخلاف المفتوحة والثالث ان المكسورة تفيد معنى
 واحد وهو التاكيد والمفتوحة معينين التاكيد وتعلق ما بعدها
 بما قبلها والرابع ان المكسورة مستقلة والمفتوحة ك بعض اسم
 والخاص ان المفتوحة تكون مكسورة بخلاف يتعلق به ولا يغير
 المكسورة مفتوحة الا بزيادة والساكن ان المكسورة شبه
 بالفعل في انها عاملة غير معولة حق ان زيد منطلق

ال انطلاق فان قيل لم تستر ما تقدم حق على المفتوحة على كذا
 وخبر ما قل لو اخروا كان صاحب لدخول ان عليه نحو ان ان
 زيد اقايم حق لان البداء صاحب لدخول ان عليه وهذا غير جائز
 لاجتماع حرفين بمعنى واحد وتفتح بعد لولا ولا وبعد علمت
 واخواتها اما الاول لو حرف الشرط انما يدخل على الفعل فقط
 لو انك جئت لالم منك مجيئك لاكم منك فيكون قولك انك
 جئت فاعلا للفعل والفاعل لا يكون الا مفعولا واما الثاني فلان لو
 لايجب ان يكون ما بعده مبتداء مخذوف الخبر والمبتداء لا يكون الا مفعولا
 واما الثالث فلان تقدير قولك علمت ان زيدا عالم علمت علم
 زيد حاصل الا المفعول الاول وهو مفعول فخرم الفتح فان
 دخلت اللام في خبرها كسرت ال ان دخلت لام الابداء
 في خبر ان بعد علمت واخواتها كسرت نحو قوله تعالى والتد يعلم انك
 لم رسول لان علمت صار معلقا الى بطل علم لفظا عند دخول اللام
 وتدخل الكافة على جميعها ال على جميع الحروف المشبهة
 بالفعل فان قيل لم لم يقل عليها قلنا لئلا يتوهم عود الضمير الى ما قرب
 وهو المفتوحة فتكفها الى تمتع ما هن تلك الحروف غير عملها
 لبطلان المشابهة بالفعل فتدخل القسيتين نحو انما زيد قائم وانما قام
 زيد وان هن الحروف كما يبطل عملها بدخول الكافة لذلك يبطل
 عملها اذا خفت سكون ليت ولعل والاشكال اللذان مرفوعا
 قبل المنصوب لما فرغ من الحروف الستة التي كان منصوبها
 قبل مرفوعها شرع ان يبين الحرفين اللذين مرفوعها قبل منصوبها

وما ولا خبر قوله والاشان المشبهتان بليس

توصفها بهذا الوصف تنبيه على علمها وعلى العلة لعلمها وهذا العمل
 المبني على التشبيه لانه اهل الجواز واما بنو تميم فلما يجوزون اعمالهم اهل
 يرفعون ما بعدهما على لانهما واجترأ وما يدخل على المعرفة والنكحة
 ولا لا يدخل الا على النكحة الى يعمل في المعرفة والنكحة ولا يعمل الا
 في النكحة لان ما لنفي الحال بليس فكلما عاملاً في المعرفة والنكحة بليس
 بخلاف لا فانها تختص بنفي المستقبل فليصور المشابهة بليس صار
 مخصوصاً بالنكحة واذا انقضت النفي ما ولا بالآ او قدمت خبرها
 على اسمها بطل عملها نحو ما زيد الا منطلق وما منطلق زيد ما وجهه
 بطلان عملها عند انتفاء النفي بالآ فزوال المشابهة التي تعملان
 بهما على بليس لان وجه التشبيه هو النفي واما ليس فانها تعمل بالآ كونها
 فعلاً واما وجه بطلان عملها عند تقدم خبرها على اسمها فليست يلزم
 المساواة بين الاصل اعني ليس والفرع اعني ما ولا في العمل فان قيل
 كما ان احواف المشبهة بالفعل تعمل بالمشابهة كذلك ما ولا في بالهم التزم
 تقديم المنصوب على المرفوع في احواف المشبهة اظهر باللفظية
 وتقديم المرفوع على المنصوب في ما ولا قلنا ان مشابهة احواف
 المشبهة بالفعل كشد فاجتو الخالفة يتلابق التشبيه بخلاف
 ما ولا ولا وجه اخر وهو ان تنصب الاول وترفع الثاني
 الى ولا عمل اخر والى تنصب الاول وترفع الثاني وذلك اذا كان اسم
 لامضاً فالنكحة او مشابهة كخولا غلام رجل كايين عندنا ولا خبر
 زيد جالس عندنا فان قيل لم نصب الاسماء ورفع خبرها فان لان

لانه في النفي منزلة ان في الايجاب فعملت عملها اذ هم يحلون النقيض
 على النقيض كما يحلون النفي على النفي تحقيق للتقابل والتشاكل فان
 قيل لم قال اذا كان لهم مضافا اليه النكرة قلنا لان الاضافة الى
 المعرفة في هذا الباب بمنفعة لتعرف المضاف ولانه لا تدخل المعرفة الا
 اذا كانت الاضافة لفظية واما النكرة المفردة اى النكرة غير
 المضافة ولا المشابهة بها بدليل المقابل فيدخل فيه الواحد والمثنى
 والجمع نحو العبارة ان يقول واما النكرة المفردة فهي مبنية على انصبها
 نحو لارجل ولا رجلين ولا مسلمين ولا مسلما مبنية مع ما على الفتح
 فمرد وجه البناء وذلك الوجه غير مؤثر في المضاف والمشابه
 لان وجود المضاف اليه يمنع بناء المضاف وكذلك ما يشابهه
 فان كررت لامع النكرة المفردة جاز فيه الرفع والنصب
 انما جاز الرفع مع التكرير في قولك لارجل فيه ولا امرأة لانه مبني
 على السؤال وهو ارجل في الدار ام امرأة ولا عمل للامهنا كقوله
 حول ولا قوة فيه ستة وجوه الاول فخرهما فلا في الموضعين
 لنفي الجنس وبعد رلهما خبر واحد والثاني فتح الاول ونصب الثاني
 فلا الاولى لنفي الجنس والثانية زايدة لتأكيد النفي واللهم بعدا
 عطف على لفظ المنفي لانه يشبه المنصوب والثالث فتح الاول
 ورفع الثاني على ان الثانية زايدة وهو عطف على المحل والرابع
 رفعها على ان الفاء عم العمل والاسمان مرفوعان على الابتداء وعلى ان
 رفع الاول وفتح الثاني وهذا هو الوجه الثالث صورة لاحكامه
 الثانية في الثالث زايدة وفي السادس بمعنى ليس

والحروف العاملة في الفعل المضارع تسعة لا فرغ عن الحروف
 العاملة في اللام شرع في الحروف العاملة في الفعل اربعة منها تنصب
 الاربعة في الحروف التسعة تنصب الفعل المضارع فان قيل لم
 علمت من الحروف في الفعل قلنا لا اختصاصا به وحسنه منها لم
 فان قيل لم قدم الناصبة على الجازمة قلنا تقدم الاربعة
 على الخمسة اولان تأثير الناصبة اقوى اذ اثرها وجودي وتأثير الجازمة
 ضعيف لان الخففة والزيادة والمغزوة الواقعة بعد باب ظننت
 فان قيل لم قدم ان المصدرية على ساير الحروف الناصبة قلنا كونها
 اصلا لانه لا اختلاف فيها وكونها مشابهة بان المفتوحة التي هي
 الحروف المشبهة بالفعل لفظا وبوظاهر ومعنى اذ تغير الجملة التي بعدها
 الي المصدر ولذا سميت مصدرية فان قيل لم علمت النصب من
 ناصبة للفعل واخوانها حملت عليها في العمل ولن لتأكيد النفي
 في المستقبل فالغرض بين الاولين هو التأكيد وقيل انها للتأكيد وهو
 بالجل والالما جاز تحذف الفعل بعد ما كونه افعال في وقت كذا او خلفوا
 فيها هل هي مركبة ام لا فعند الخليل هي مركبة من لا وان الا ان الهمزة
 حذفت للتخفيف والالف لا التقاربات كين منها ويز النون وعند
 الغراء اصلها لا قابيل النون من الالف وعند سيبويه ليس بمركبة
 وهو الصحيح لان الاصل وهو الافراد وكى للتعليل وهي
 تتعمل على وجهين احدهما ان تكون حرف جر ففيها ان مضمر وانما
 ان تكون بمنزلة ان فالفعل منصوب بها وهذا مذهب البصريين
 وهو الاصح لدخول اللام عليها كقولهم لعلنا نسا اذا لو كان

٧٠ - حرف جر لما دخل عليها الجار والرابع اذن وهي جواب وخبر
فان قيل لم قال منا والرابع ولم يقل الاولى والثانية والثالث لاقتضا
مع التنبيه على ان الحروف الماضية ثلثة وهي اى اذن حرف براسها
عند بعضهم وهو الظاهر ومركبة عند بعضهم اصلها اذا ان وصفت
السمعة وهي جواب باعتبار القول وخبر باعتبار الفعل وانما
تنصب اذن اذا كان الفعل بعد ما اى اى انما تنصب اذن الفعل
المضارع اذا كان ذلك الفعل بعد اذن مشغولا فارغاً عن غير ما غير
معمد على شئ من مبتداء او شرط او قسم حاصل قبل اذن فان اعتمد
على شئ من ذلك بطل عمل اذن **فانا اذن اكرمك** اى اكرمك
لمن قال انا اينك انا اذن اكرمك برفع اكرمك لاعتماد ما على شئ
قلبه الى المبتداء وهو انا وان ثابته اذن اكرمك
يجزم اكرمك اذا الشرط سببه على اجزاء وكذا والتد اذن لا افعال فان
قبل لم ينفى عمل اذن في هذه المواضع قلنا لان المبتداء لا يكون بدون
الجزء والشرط بدون الاجزاء والقسم بدون الجواب واذن لم يوضع
للعمل البتة فيجوز القاءه وكذا اذا اريد به الحال اى وكذا يبطل
عمل اذن اذا اريد بالفعل المضارع الواقع بعد ما الحال واذن لم يعتمد
على شئ قبلها لان باب الحروف الناصبة للفعل المضارع مبنى على
الاستقبال وان يميزها تدخل على الماضي اى ان ان لاها
تدخل على الماضي من بين الحروف الناصبة كما تدخل على المضارع وتعمل
مظهر كما عرفت ومضمر بعد ستة احرف فان قيل كيف عند المص
الدخول على الماضي حواش ان وقد وجد اذن ايضا كما في قول الشاعر

اذن لقام بنصرى معتر خشن قلنا لا سلم اولاً انه عدل دخول على
 الماضي وحده بمخو اصرار بل المجموع اعنى الدخول والافعال من
 حواصرها وان سلم انه بمخو اصرارها لكن لا سلم ان اذن يدخل على الماضي
 بل هى ملغاة توسطت بين الشرط المقدور وجوابه والقسم المقدور
 وجوابه ولا تعلق لهما بما وقع بعدهما وهى اى تلك
 الحروف الستة حتى الفعل المضارع منصوب باضمار ان
 بعده حتى عند البصريين واما الكوفيين فيزعمون ان انتصاب
 الفعل بها ويدل على نفيه قول الشاعر داوود بن عيينة الى الدهيق
 بمطر حتى المصيف ويغلو القعدان فان قوله يغلو منصوب معطوف
 على المصيف ومعلوم ان النصب فيه لا يحتمل الا باضمار ان لانه بمنزلة
 حتى المصيف وغلاء القعدان واليا يجوز ان يكون حتى جاراً بالنظر
 الى المصيف وناصباً بالنظر الى الفعل ثم ان الفعل بعد حتى انما
 ينتصب اذا كان مستقبلاً او في حكم المستقبل واما اذا كان حالاً
 او في حكم الحال فلا جواز للنصب لان الياء مبنية على الاستقبال كما ذكر
 وللام كبرى وهى لاتعليلية بمعنى كى وهو كون ما قبلها
 سبباً لما بعده فلذلك سميت لام كى ويزع حرف جر فاذا دخلت على
 الفعل وجب اضمار ان بعدها ليكون ماؤه لا بالهم وللام الجرد
 هى لام زائدة لتأكيد النفي الدخلى على كان الماضية المعنى سواء
 كما فطر ما مضى كقوله تعالى وما كان التدبير بينهم او مضارعاً كقوله
 تعالى لم يكن التدبير لهم فان قيل لم سميت هذه اللام لام التجدد
 قلنا لان الجرد عيان عن نفي وهى مذكورة بعد النفي فان قيل

ما الفرق بين لام كي ولام الجرح قلنا ان الاولى للتعليل واو طحت
تحت المعنى المقصود بخلاف الثانية مذكور بعد نفي داخل على كان بكلاف
الاولى واو بمعنى اليه والا قال الزحشكي واتباعه ان
او نزع بمعنى اليه فانهم يجعلون ما بعد غاية ما قبلها كقولهم لا الزمك
او تعطيني حق وقال سيويه انها بمعنى الا لان اول الكلام يقتضي التا
فوجب ان يستثنى الوف الذي فيه انتفاءه وايا ما كان فانتزعا
الفعل المضارع بعد ما صار لان الى حرف ج والالف استثناء
وكلاهما مختصان بالاسم فوجب ان يكون الفعل المضارع في تأويل
المصدر وواو الصرف ويقال لها واو الجمع ايضا فان
قبل اسم سميت بهما قلنا اما تسميتها بواو الصرف فلانها تصرف كـ
الشيء والكلام وجه اليه وجهه وانما تسميتها بواو الجمع فلكونها بمعنى
مع فان معنى قولك لا تأكل السمك وتشرب اللبن لا تأكل له
السمك مع شربك اللبن فله ان يأكل السمك وحده ويشرب
اللبن وحده وليس له ان يجمع بينهما في وقت واحد فان قيل
لم اضمرت ان بعد نزع الواو هي لم تنصب بنفسها قلنا لانها
لو علمت بنفسها فلا يحكم ان تعمل اعتبار المعنأ الاصل او لمعنا
العارض وكلا الاعتبارين لا يقتضي نصب اما الاول فلان معنا
الاصلي هو العطف ويشترط بحروف العطف لا يعمل النصب واما
الشيء فلان معنا العارض هو معنى مع وظاهر انه لا يعمل النصب
والسادس الغاء في جواب الاشياء الستة اي
السادس من الحروف الستة الواقعة في جواب الامر والامر في النفي

والاشتغال والتمني والعرض فان قيل لم بشرط احدهما الاشتغال والتمني
 الاضماران قلنا لان سببية ما قبلها لا بعدها لما تحقق عند تحقق غيره
 الامور فان قيل لم وجب اضماران فيها قلنا اما في الامر اكره فمثل
 قولك زرني فاكرمك فلان زرني امر داخل تحت الطلب اكرمك
 جزو غير داخل تحت فلا يصح العطف فتشترط قولك زرني منزلة المصدر
 نحو ليكن منك زيارة فوجب اضماران بعد الفاء ليكون عطف
 اسم فكانه قيل وليكن منك زيارة فاكرامني وكذا الشهي كما في
 قوله تعالى ولا تطغوا فيه فحمل عليكم غصبيه اذ المعنى لا يكن منكم طغيان
 فحمل غصبي معني وكذا النفي فان معنى قولك ما نأتينا فتحذرتنا لم يوجد
 منك اثبات يستتبع اليه الحديث وكذا الاشتغال فان معنى قولك
 اين بيتك فازورك ليكن منك تعريف بيت فزيارة معني وكذا
 التمس فان معنى قولك ليت يا مالا فانفق ليت يا مالا فانفاقا
 والعرض قريب من التمني فان قيل اليس العرض هو الاشتغال قلنا
 لا اذ لا تقصد بقولك الاشتغال الا تشترط الاشتغال عن ترك الشغل وانما قصد
 ان تذكر الشغل للمخاطب وتعرض عليه فقط وعلامة صحته
 الجواب بالفاء اي مقصوده بيان ان الجواب بالفاء انما
 يكون فيما كان الاول سبباً لآخره لان يكون بشرط مخدوف
 واجازته لم ولما لا فرغ عن تواجب الفعل المضارع بشرع
 في جوازته الى الحروف واجازته للفعل المضارع لم ولما كلما هي النفي
 الماضية معني واجازته لما نه لاما التي بمعنى الا ولا بمعنى حين فان قيل
 لم علمت لم في المضارع الجزم قلنا لا اختصا صرا بالافعال مع مشابهتها

بان الشرطية بحيث انما تدخل على المضارع فتنتقل اليامعنى الماضى كما ان
 ان تدخل على الفعل فتنتقل اليامعنى المستقبل فان قيل لم يجز دخولها
 على الماضى كما جاز دخول ان الشرطية عليه قلنا ان لم وضعت للانتقال
 المذكور خاصة بخلافان وفيما توقع انشاء اليابيان
 الفرق لم ولما بعد ان يكون الفعل بهما مجزؤا كما في لما انتظر قد في
 الاثبات فانه يقال قد ركب الامر اذا كان قوم منتظرين ويقال
 لما ركب الامر اذا كان قوم منتظرين وقيل لم ينفى فعل لما تنفى فعل
 ولما الامر للغائب احترز بقيد الامر عن لام الجز ولام التاكيد
 فانها لا تجزى ان الفعل فان قيل لم علمت لام الامر لجزم قلنا لانها
 مشابهة بلام الجز صورة لكن لدخولها الفعل لم تعمل الجز بان هو
 مقابلة وهو الجزم اولانها مشابهة بان الشرطية في لزومها المضار
 وفي نقل معنى الفعل من الاخبار الى الانشاء كما ان ان تنقل الفعل
 منكون مجزؤا ما به ان يكونه مشكوكا فيه فان قيل لم كسرت لام الامر
 ونحو الحروف الواردة على مجاز واحد ان يفتح كهزة التثنية قلنا
 فرقابها وبين لام الابتداء الداخلة على المضارع لاولانها كلام اطرب
 كما عرفت انما كسرت ولا في النهى احترز بقيد النهى
 عن لالا الى النفي فانها لا تجزى ولا في النهى مطلقا تجزى لمشابهة بان
 الشرطية في اللزوم والنقل وان في الشرط والجزاء التقيد
 بالشرط والجزاء للاحتراز عن ان المنخفضة من المشقة فان قيل لم علمت
 ان الشرطية والجزم قلنا لانها تدخل على الجانبن فيحصل النقل
 الطويل الكلام فتعمل بانيه خفة وهو السكون وهن ان للفت قبل

ع

كما ان لو للمض فان قيل لم تعلم لو اجزمت لما علمت ان قلنا لان
 لو للمض والماضى يستحق الاعراب فبالحكم ان لا يعمل الحرف الموضوع
 للمض فان قيل كيف تجزمت لم وهى للمض ايضا قلنا لانها تترجم المضار
 ع لفظا فان قيل كيف قلت ان ان للمستقبل كان المضى ان
 تمكن خرجت اس وهاجرت ومان اذا كانا مضارعين
 الى الشرط واجرأ واجر ومان اذا كانا مضارعين كما في المثال
 اسبق في المتن الى ان تخرج اخرج فعلم منه ان بعض الجوانم
 يجزمت فعلا واحدا فلو لم وبعضها يجزمت الفعلين نحو ان فان
 كان ماضيين لم يظهر فيها الجزم لان الماضى يستحق الاعراب
 وان كان الشرط ماضيا واجرأ مضارعا جاز فيه الرفع و
 اجزمت اما الرفع فلان ان لم تعلم في الشرط اختاروا ان
 لا تعمل في اجرأ لكونه تابعا للشرط واما الجزم فلانه هو الشرط وجرأ
 وانصرف الشرط ولم يمتحده الا قول لكونه ماضيا لم يظهر فيه وترك
 اجرأ وجرأ وماذا لا بد من ترك العمل مانع تركه لا مانع وعليه قوله
 اى وعلى رفع اجرأ الذى وقع مضارعا قول زهير وان اتاه
 خليل يوم مغبة يقول الغائب ما يروى ولا حرم فان الشاعر الفصيح
 اختار رفع اجرأ فلو لم يكن رفعه فصيحاً لما اختاره وان كان
 الشرط مضارعا واجرأ ماضيا جزم الشرط للتحقق الاعراب
 والمضى اهمل الفعلة ادعى الظهور ويجوز اجرأ بالغاء اذا كان جملة
 اسمية الى ان يجزى اجرأ بالغاء وجهها اذا كان ذلك اجرأ
 جملة اسمية لان الجزم غير ممكن فيها فوجب دخول الغاء ليدل على وقوعها

جزء الشرط وكذا اذا كان اجزاء امر او كان نهيا او كان دعاءا
 في الاولين فظاهر لان اخرهما ساكن في الاصل واما الثالث فلان
 الدعاء بصيغة الامر او الماضى والجزء غير ممكن فيها وكذا ان كان اجزاء
 ماضيا صريحا فان قبل المراءى بالماضى الصريح قلنا ما كان ماضيا لفظا
 ومعنى فلو ان احسنت الى اليوم فقد احسنت اليك لس فان قبل
 لم قبل الماضى بالصريح قلنا لا ختر از عن فلو ان خرجت فانه يتبع
 دخول الناء فيه اذ الجزم فيه ويخرم بان مضرة الواح الكي يخرم الفعل
 المضارع بان مقدرة في جواب الاشياء التي يجاب بالناء كما مر ذكرها
 الا في مجموع صورة النفي والاف في السنتى في بعض المواضع التي يكون المعنى
 مختلما على تقدير ان فان قبل ما وجب اضمار ان بعد من الاشياء الحقة
 قلنا لان ان الاشياء الحقة تشاك الشرط في كونها غير ثابت
 الوجود لكونها غير محذوم المعنى كالشرط وعليه خطر ان يكون وان لا
 يكون فيكون لها دلالة على الشرط المحذوف نحو زنيك كرمك
 بجزم كرمك لانه جزء للشرط محذوف مقدرة دل عليه الامر ان زنيك
 فانك ان تزني كرمك ولا يجوز ما تنبأ محذوف ان لا يجوز
 في النفي الجزم فان المعنى في المثال المذكور ان لم تنبأ محذوف وهذا كالمعنى
 لان عدم التنبأ ليس سببا للثبوت ولا تدن في الله يكمل
 ان لا يجوز الجزم هذا الجزم هذا السنتى اذ المعنى ح ان لم تدن في الله
 يكمل وهذا ايضا فاسد لان عدم التدن ليس سببا للماضي ولا يمكن
 تقدير فعل مثبت في المثالين لان النفي لا يدل على الاشياء
 ونحو السماعية اسماء بجزم المضارع على معنى ان ان العوامل السمتية

السماء تجزم الفعل المضارع لتضمنها معنى ان ووزن السماء مثل ان في العو م
 والابها م ولكنهما احضر من افاك اذا قلت من تضرب اضرب كان اصل
 ان تضرب زيدا اضرب زيدا وان تضرب عمر اضرب عمرا وان
 تضرب خالد اضرب خالد ايا غير ذلك وهي تسعة
 اى تلك السماء تسعة احدا من هو لذكول العلم وقد يعبر فيها بالتعليق
 فنطلق على غير ذكول العلم ايضا وما اى وثانيها ما هو
 يستعمل كثيرا في غير العالم واى واين ومنه الخ اى
 وثالثها اى وهو انما يكون واحدا من المتعدد واربعا اين وهو
 ظرف مكان وهو بمعنى كيف لانها باي اى بانى دون كيف فان قيل
 لم يباي كيف كما يباي بانى قلنا لا لاختلاف المعنى لانك اذا قلت
 كيف تمكن اكن فقد ضمننت انك تساوية في جميع الاحوال من
 الصحة والسقم والغنا والفقر وذلك غير ممكن واما اذا قلت انى
 تمكن اكن فقد ضمننت انك تساوية في مكانه وذلك ممكن ولا يعا
 وقد مر ذكرنا في اول الكتاب وثامنا حشمتا وهو بمنزلة ابن وسيتا
 اذا ما هو بمنزلة منتهى بها اى حشمتا واذا ما انما تجزئان اذا كان معهما
 او بدون ما تضافان دايمًا والاضافة منافية بمعنى المجازاة واذا
 منعنا بما عدا الاضافة صحت المجازاة ويدل على كونها
 الى يدل على ابيته نزع الاشياء التسعة انك اسندت بكرم ايا ضمير ما
 كونه بكر منى وتدخل الخ في آخر عليها كونه بكر راعى وتنون بعضا كونه
 ايا ما تدعو وتضيف كونه اياها بعض الناء في الاول جمعًا والكل نحو اوص
 الاسم نزع الاول المارحة لا تنال متى واذا ما وحشمتا فيكون الدليل

٧٤
اذن قاصرا فالدليل الشامل لكل انما دالة على معنى يتصور استقلالها
بانفسها مع قطع النظر عن المجازاة بخلاف ان ومنها السماء
تنصب سمانكة الى اي ومنه العوامل السما اسماء تنصب سمانكة
على ان هذا الهم السكرة يتميز عن تلك السماء وهي اربعة اي
تلك السماء اربعة بحكم الاستقراء اولها عشرة اذ اركبت الى
اي اول تلك الاربعة لقطعة عشرة اذ اركبت مع احد الى تسعة واعلم ان
سماء الاعداد مبرهنة لانك اذا قلت ثلثة او اربعة او احد عشر فممن
كلها مبرهنة اذ لا يدرك ان المقصود ما هو في مقتضى انزلها ما وتبينها
والا زلة قد يكون بطريق الاضافة كوثالث رجال وقد تكون بطريق
ذكر المزيل بعد ما منصوبا نحو احد عشر رجلا والطريق الاول في العشرة
وما دونها والاشط طريق الاعداد المركبة كما بينه المصنف هنا ويذكر
الطريق الاول في ايبا الخامس فان قيل قد جعل المصنف الهم انما
مطلقا العوامل القياسية في ايبا الاشياء وانما هي في انواعه لان
التنوين ههنا مقدر لان احد عشر درهما في الاصل احد وعشرة فكيف
جعل من السمت قلنا انما جعل الفعل على الاطلاق اولاه القياسية
ثم جعل بعض انواع الافعال من السمت ووجه الجعل انه قد ينضم الي بعض
الانواع خصوصية بحيث يصير هذا النوع بمنزلة خصوصية سمعيا والاول
بعده وفيه والاشياء في الاستقراء عن العدد اي الاشياء من تلك الاربعة
التي تنصب سمانكة عليها تتميز في الاستقراء عن العدد كانك قلت
اعشرون رجلا عندك ام ثلثون قوله عشرون في الاول وعشرين
في الثانية تنبيه على ان لم في الاول مبتداء وعند خبره والاشياء ظرف في سرت

عامة ولم الجبرية تضاف الى المميز فان قيل ما الوصف في
 اختصاص المميز المنسوب بالاستغماية والمجور بالجبرية قلنا
 كم الجبرية لكثرة في مجزئة العدد الكثير كالمائة والالف فيكون مميزه
 كمميزه العدد الكثير المقصود بالبحث ههنا كم الاستغماية لانها الناحية
 والثالث كاتي اى الثالث من تلك الالهام الاربعة
 كاتي وهي في معنى كم الجبرية فوكاتي رجلا عندك اى كثر من الرجال عندك
 وفيه لغات اولها ما ذكر وتاثيرها كاء علم وزن كاع
 وثالثها كسي على وزن كبع ورابعها كاري يسكون الهمزة على وزن
 كفي وكاء بالقصر على وزن كج واستغما مع كم كيشتر اى استعمال
 كم الجبرية وكاتي مع لفظ من كيشتر لان من البيان من تناسل المميز
 والرابع كذا اذا كني به عن العدد اى الرابع من تلك الاربعة كذا
 اذا كني به عن العدد المبهم لا عن الحديث والحكاية وهي مركبة من كاف
 التشبيه وهذا الت في هذا الا انها تتركب بتغير حكم الكاف وخلق معنى
 التشبيه واستعمل فيها المذكر والمؤنث ومن اعيانها العاملة في الال
 كلمات تسمى اسماء الافعال فان قيل لم جعلوا اسماء الافعال
 ولم يجعلوا افعالا مع انها تعيد معاني الافعال قلنا لان صغرها مخالفة
 لصيغ الافعال وانها لا تنصرف فيها ولعدم مجي المصدر لو اريد منها
 ولدخول التنوين على بعضها ونزع الالهام مع كثرتها تخص في قسمين
 الاول ما كان بمعنى الامر والثاني ما كان بمعنى الماضى وانما ابلغ في الالفا
 التي هي مسمياتها وفيها نوع من الشئ وضرب من الالجاز والقسم
 الاول اى اسم الفعل الذي سماه امر قسما الاول متغكرو يد زيد

سماء

ل

الى امرها والثاني غير متحرك بحضة اسكت فان قيل لم يثبت لها
 الافعال قلنا الوقوعها موقع غير الممكن فان قيل لم يثبت رويد
 ونظايره على الحركة قلنا لا لتقاء الساكنين فان قيل لم يثبت على
 الفتح قلنا لا لثخنة ويستوى فيها الواحد والجمع الى
 سيوي في رويد وباء الواحد والجمع والمذكر والمؤنث فان قيل
 لم ترك ذكر التنثية قلنا الظهور لانه اذا على الطرفان فقد علم الوسط
 فان لم يستوى فيها ذلك قلنا للفرق بين اسماء الافعال وبين الافعال
 اولانها في الاصل مصدر والاصل في المصدر ان لا يثنى والجمع
 ووثك اسم خذ ان دوتك ظرف في الاصل ثم نقل وجعل اسم الفعل اعني
 خذ وعليك اسم للزمن ان عليك جارا ويجوز في الاصل
 ثم نقل وجعل اسم الفعل اعني الزم فان قيل لم جعلت الظروف اسماء الـ
 قلنا لانها تنسوب من باب الافعال تعيد فايدتها والكاف في دوتك
 وعليك عند البعض كالکاف في ذلك وعند البعض الاخر في موضع
 الجر وما لم يخذ وفيها لغات الاولي ما ذكر الى ما بالالف
 الساكنة بعد الهاء والثانية ما بالهمزة بعد الالف والثالثة ما
 بوضع الكاف موضع الهمزة والرابعة ما رك بالجمع بين الكاف
 والهمزة وفي كلام المصنف اشارة الى الكل وتهيئات الامر الى بعد
 لما فرغ من بيان القسم الاول وهو ما كان بمعنى الامر شرع في القسم
 الثاني وهو ما كان بمعنى الماضي ومنه تهيئات الى بعد وهو اسم له اصل
 يهينه فقلت الباء الفاء تحركها وانفتاح ما قبلها وقيل في عشر
 لغات فتح التاء وهو الاصح وكسر تاء هو الغلبيل وضمها وهو الالف

وبالنسبة إلى اللفظ الثالث وهو ما يحذف التاء وهو بهيات بتشكيل
 التاء وهو بهيات بايدان التاء فوناً مكسورة على أنه تشبیه لغرض التكرار
 وإيهات بقلب الراء والاولي ههزة وإيهات بقلب الراء والاولي ههزة
 والثانية كاف وإيهات بقلب الراء والاولي ههزة وحذف التاء
 وششان زيد وعمر وهو اسم لا فترق والافترق لا يمكن
 الابين المتعد وهو يقتضيه شين لو قال وهو يقتضيه
 المتعد وكان اوي وسرعان ذا الهالك وهو اسم لسرع
 ذوالاشارة إلى ما سأل من الالف وفاعل سرعان وانتصاب
 ائالة على التمييز واصل المثال ان اعرابيا اشعري شاة عجفاً وشع
 بشمها فراءى مخاطباً يسيل من الالف وظننا شخاً وقال لانه قد سمعت
 الشاة فقال سرعان ذا الهالك وهذا مثل يضرب لمن يحرك يمينه
 الشئ قبل حصول وفيه من الثلثة مبالغة ليست في مسمياتها
 ال في بهيات وششان وسرعان مبالغة ليست تلك
 المبالغة في مسمياتهم الثلثة وهم بعدوا فترق وسرعان فان قيل
 قد تران في جميع اسماء الافعال مبالغة ليست في مسمياتها فوجه
 التحصيص بهذه الثلثة قلنا كأنه مراد ان المبالغة في غير هذه الثلثة
 ظاهرة وهناك كانت خفيفة فاراد بهذا البيان ازالة الخفاء
 فلما تحصى منها الافعال الناقصة التي هي الانواع الاربع
 الافعال الناقصة وهي من العواطف الداخلة على المبتداء والخبر فانك
 اذا قلت كان زيد احاك ثم لم يقط كان يكون ما بقى مبتداء وخبر
 نحو زيد اخوك فان قيل هذا منقوض بالحال وذي الحال الدال

عليهما العامل لصحة حمل الحال على ذلك الحال نحو ضربت زيدا فأما قلنا
 ذكر الحال غير لازم إذا الكلام يتم بدونه بخلاف خبر الأفعال الناقصة
 إذ لا يفيد الكلام بدونه كالإفيد المبتداء وحده وهي ثلثة
 عشر فعلا أي الأفعال الناقصة ثلثة عشر فعلا أي المشهور
 هذا العدد كان وصارحاً و فان قيل لم قدم كان قلنا
 لأنها تعتبر بما عني كل الزمان ولا تختص وقتاً بخلاف أصبح وامسى
 وظل وبات فان فيها اختصاصاً بالوقت المعلوم فمنه
 ترفع الاسم وتنصب الخبر أي الأفعال الناقصة تقتضيان
 ترفع أولهما وتنصب الثاني فان قيل ما وجه ان يرفع الأفعال ترفع
 الاسم وتنصب الخبر قلنا لمشاوئرها الأفعال الثامة المتعدي في
 اقتضاء معانيها شديدين كما ان المتعدي يقتض الفاعل مفعولاً ومفعول
 فينصبه فكذا يرفع الأفعال ونقصانها انما لا تتم بالرفع
 أي نقصان يرفع الأفعال انما لا تتم بالرفع بل تحتاج إلى المنصوب
 بخلاف ساير الأفعال وقيل اولاً لأنها سلبت عنها الدلالة على الحدث
 وإنما تدل على الزمان فقط فان قيل لم لم يسم مفعولها فاعلاً ومنصوباً
 مفعولاً قلنا لان الفاعل ما يتم الفعل به ومفعولها ليس كذلك
 والمفعول ما يكون فضلة من الكلام ومنصوبها ليس كذلك كما في
 اتقا والفرق بين كان وصار أي ان صار يدل
 على وجود معنى الخبر أي حصول مفعول في زمان ثان مرتب
 ذلك الزمان على الزمان سابق لم يوجد في الزمان السابق
 ذلك المعنى أي معنى الخبر نحو صار زيد غنياً فان يدل على وجود

الغنائم في هذا الزمان قبل ان يوجد ذلك الغنا وكان يدل
 علم الزمان الماضي من غير اشتراط انتقال من حال الى حال وكان
 يجرى تاممة فيه اشارة الى ان الاصل في كان هو النقصان
 واعلم ان كان اربعة انواع احدها ناقصة سواء كانت انصالية
 او دوامية كونه كان الله عليهما حكيم او انقطاعية غير دوامية
 نحو كان زيد غنيا و ثانيا ثمانية وهي ح كساير الافعال كونه بالفع
 حدث و وقع فاما بعد فامر فوج على الفاعلية نحو قوله تعالى وان كان
 ذو عسرة وثالثها ما يكون اسمها ضمير الشأن وخبرها الجمل بعد صا
 كونه كان انت خير من زيد ان كان الشأن انت ضمير منه ورابعها
 زائدة وكذا اصبحت واخوانه اى الكان يجرى واصبح
 وامسى واضنى وظل و بات تاممة اذا اريد بها الدخول في
 الاوقات الخاصة وتفصيل الكلام ان اصبح واخوانه قسمان
 ناقصة وتامة والناقصة قسمان الاول بمعنى كان في المصباح
 والمأ وغيرهما واكتشف بمعنى صار مطلقا مع قطع النظر عن اعتبار
 الاوقات الخاصة والقسم الثاني اى ما يكون تاممة هو ما ذكره المصنف
 وما في ما زال واخوانه اى كلمة ما في الالفاظ المصدرة
 بما غير مادام نافية ومعنى هذا الالفاظ استمرار الفعل بفاعله في زمانه
 نحو ما زال زيد امير اى استمراره فان قيل الماشبات ظاهرا لان
 نفى النفي ايجاب واما الاستمرار فغير لازم قلنا الاصل في الثبوت
 البقاء الى ان يقوم دليل على الانتفاء واما ظل و بات فقد قيل
 انهما على معنيين اما انتم ان مضمون الجمل بالوقتين الخاصين

او كيف ننتهي ما بمعنى صار ولا تلونان تامنين وفيه نظر لانها مجيبان
تامنين كقوله وبات وباتت له ليلة كليلة العايز الاربيد وقالوبات
بالقوم ال تزل بهم ليلا وظل اليوم ال دام ظله والنوع الثا
افعال المقاربة ال النوع الثا من الاربعة افعال المقاربة
وهي افعال غير منصرفة اما كونها افعال لا فلهي والضمائر نحو عست
وما كونها غير منصرفة فلانها تشبهه الحرف معنى لان في عسى مثلا معنى
الطلع كطلع وكذا غير فعيسى ترفع اليهم وجنوه ال مع الفعل
المضارع فان قبل الشرط ان يكون ال مع الفعل
المضارع قلنا لان عسى موضوعة لتقريب المتقبل من
الحال على سبيل الصلح والرجاء فيلزم ان يكون خبرا ال مع الفعل
المضارع لان ال لا يكون الا لا تقبل كعيسى زيد ان يخرج
فزيد لم عسى وان يخرج منصوب في تاويل المصدر خبرا ما و بدل
على ان ال مع صلة في محل النصب على الجنبية دون الرفع
على البدلية كما وقع البديل في قوله وما كان فيس ملكه ملكه
واحد ولكنه نبياقوم ثم ما ففيه ملكه بدل من فيس مع النصب صريحا
في قوله عسى الغوير ابو سا ففيه ان خبر عسى منصوب صريحا
وله وجه آخر غير ما ذكره ذلك الوجه ان يقع مع الفعل المضارع
في موضع الرفع بانه اسمها ويجوز لسقاط ال في الوجه الاول تشبها
لعسى بكاد كما في قوله عسى الكسرب الذي امسبت فيه يكون
وراهه فرج قريب ففيه حذف ال مع خبر عسى تشبها بكاد
وكاد ترفع اليهم وجنوه الفعل المضارع الخ ال كاد ترفع اليهم وجنوه

الفعل المضارع من غير ان وذلك في تقدير اسم الفاعل المنصوب
 بانك اذا قلت كاري بخرج كان التقدير كاري بخرج فان قيل
 لم اشترط كون خبره فعلا او كونه مضارعا وكونه بغير ان قلنا
 لان كاد موضوع للتقريب بما حال فليس غير صالح له فالنظم بعد ما يدل
 بصفة على الحال وهو المضارع بغير ان فان قيل لم كان خبره في تاويل
 اسم الفاعل المنصوب قلنا لان الاصل في الخبر هو الافراد ولذا استعمل
 خبره على الاصل المرفوض في قوله فابت اليه فهم وما كنت ايثما اسم
 فاعل استعمال في موضع المضارع وقد تدخل ان على خبر كاد تشبيهه به
 لعس كما في قوله ربع غناه الدم فطولا فانما قد كاد في طول البلى ان
 يصح اسم كاد فيه ستر راجع اليه الربع وان يصح خبره خبر كاد فخر
 مثل عس مع ان ويجي في معنى قرب الشبه كاد العروس
 يكون اميرا اكي يجي كاد في معنى قرب الشبه كاد العروس
 يكون امير الي ان قرب بان يكون تشبيهه بالامير حاصل بخلاف
 عس فانه ليس فيه هذا القرب بل هو لتقريبه على سبيل الرجاء والطبع
 وكرب يستعمل استعمال كاد اكي كرب يستعمل استعمال كاد في دخول
 على المضارع من غير ان وهو الاكثر واوشك مثل عس
 ان اوشك يستعمل استعمال عس في وجهيهما كاد اوشك زيدان
 يجي وزيد في الكلام المص اشارة الي ان الاصل في باب المعاربة هو
 عس وكاد النوع الثالث فعل المدح والمذم
 ان النوع الثالث من الانواع الاربعة فعلا المدح والمذم والمراد بفعل
 المدح والمذم فعل وضع لانشاء مدح او ذم لا كل فعل يقصد به مدح او ذم

ولا بدخل مثل مدحت وذمت وشرف وقبح لانها غير موضوعة
 للانشاء فان قيل لم وضعوا الانشاء المدح والذم فعلا مستقلا
 قلنا لانهم ارادوا المدح العام والذم العام واستمرارهما في نفس المدح
 والمذموم فان قيل لم التزموا الماضي قلنا لان المضارع يشترك
 فيه الحال والانتقال وهما على شرف الزوال والانتقال وهما
 نعم وبئس ان نعم فعل المدح وبئس فعل الذم واجمع البصريون
 على فعليةهما وقابحهم الكسائي والوجه فعليةهما مثل ما مر في فعل المقار
 به
 وهما يقتضيان للمعامرة فبلام الجنس او هما مضافا الى المعرف
 بلام الجنس ليكون فاعلا ما بعده يذكرهم اخر مرفوع تقول نعم الرجل زيدا
 ونعم غلام الرجل زيدا فان قيل لم كان ذلك قلنا لانها موضوعة على
 لغة المدح والذم فادخل فاعلا ما بلام الجنس واصنف الى المعرف
 بلام الجنس اعلما بان في المدح والمذموم بهما مثل بالجميع الجنس
 ويسمى المرفوع الاول فاعلا اي المرفوع الاول فاعل
 لفعل المدح او الذم والمرفوع الثاني المخصوص بالمدح او الذم فان
 قيل ما وجه ارتفاع المخصوص قلنا اما علم الخبرية لمبدأه مخدوف
 كقوله زيد واما على الابتدائية واجلة الفعلية اعني نعم الرجل خبره مقدما
 عليه فان قيل اذا وقع الجلة خبرا فلا بد فيها من عايد للربط وهو هنا
 معدوم قلنا ان اجلة ليست عيضا العايد للتحال الاسم المعرف باللام
 علم المبدأ ونظيره قول الشاعر فاما القتال لا قتال لديكم فان لا
 قتال لديكم جملة واقعة خبر القتال ولا ضمير فيها ويضمير الفاعل
 ويفسر نكرة الى ويضمير فاعل فعل المدح او الذم ويفسر نكرة

منصوبة نحو نعم رجلا زيد في نعم ضمير مبهمة يفسره رجلا وهو مذكور
منصوبة على التمييز فان قيل كيف جاز الاضمار قبل الذكر قلنا
انه اضمار على بشرية التفسير للبالغة والتاكيد اذ البيان بعد
الابهام ابلغ واكد ويلحق جذبا بنعم والفروق بينهما
ان فاعل جذبا هو ذا التنية اذا صله حجب مكرم ثم ادغم وجعل
ذا ناعلا للجلال نعم فان قيل لم خص اسم الاشارة قلنا لان
الاسماء المبهمة والغرض الابهام ليكون نفيها للمقصود لان السامع
اذا قرع سمعها لا يعرفه بطلب جذبا فذلك بمنزلة اخلاء ذهنة
للتفهم فان قيل لم اختص ذا بمن بين الاسماء الاشارة قلنا لان
المفرد المذكور سابق على غيره والنوع الرابع افعال الشك
واليقين اى النوع الرابع من الانواع الاربعة افعال
القلوب التى هى للشك واليقين وانما سميت افعال القلوب
لان الشك واليقين يحصلان من القلب وهى سبعة
اى افعال القلوب سبعة ثلثة منها للشك وهى حجت وقلت
وظنت وثلثة منها لليقين وهى علمت ورايت ووجدت وو
احد منها يلحق لهما وهو زعمت اذا كانت من الاربعة الاربعة
الحج اى علمت ورايت ووجدت وزعمت اذا كان معرفة
المبتدأ على كونه مجزأ عنه بشرى يقتض مفعولين لان هذا الباب
منزود اخل المبتدأ والجزء هو علمت زيدا فاضلا من خصائصها
امتناع الاقتصار على احد المفعولين اى من خصائص
افعال القلوب امتناع الاقتصار على احد المفعولين لانها

منزود داخل المبدأ والجذر والاشتقاق المبدأ عن الجذر ولا الجذر عن المبدأ
 واما المفعولان فيجوز حذفهما معا كما في سماع بحال كما يحسب السمع
 صحبهما والغاء أو ما متوسطا ومناظرة الى ومنا خضايصها
 ايضا ابطال عمل افعال القلوب متوسطا بين المفعولين ومنا
 عنهما والتعليق بالاشتقاق الى ومنا خضايصها
 ايضا تعليل افعال القلوب حال كونها مقارنتا للشتقاق
 او اللام فان قيل الفرق بين الالغاء والتعليق قلنا
 الالغاء ابطال العمل في اللفظ والمعنى والتعليق ابطال العمل
 في اللفظ فقط والالغاء ابطال العمل العارض جوازا وهو التوسط
 والتأخر مع جواز الاعمال والتعليق ان يمنع الاعمال العارضين
 ابدا الرابع في العواطف المعنوية لما فرغ من ابدا الثالث ارادنا
 ينشر في ابدا الرابع المعنوي فان قيل لم اخر المعنوي قلنا قلنا
 وضعة وهو شيان عند سيبويه وثلاثة عند ابي الحسن التفتش
 الى العامل المعنوي شيان عند سيبويه وثلاثة عند التفتش
 من البصريين الاول الابداء وهو تعرية اللسم الى الاول
 من المعنوي الابداء وهو تجريد اللسم من العواطف اللفظية غير الزائدة
 وذلك التجريد للسناد كونه زيدا منطلقا فان زيد الابداء تجريد عن العواطف
 اللفظية للسناد الانطلاق اليه وعند الكوفيين كل واحد المبدأ
 والجذر رفع الاخر وهذا المعنى عامل فيهما الى التجريد عامل في
 المبدأ والجذر لان تجريد اللسم للسناد يقتضى طرفين مسندا مسندا
 اليه فوجب ان يعمل فيهما اما عند الرفع في المبدأ فلكونه متشابها
 لفعال

من حيث انها مسندان اليها واما عمل ذلك في الجذر فلكونه شبهها به
لكونه خبر وثانيا من الكلام فان قيل الجذر عن العوامل اللفظية امر
عدم لانه عبارة عن عدم العوامل فكيف يكون عاملا قلنا لانتم انتم
عبارة عن عدم العوامل فقط بل عن الالتيان به بلا عامل مع اسناد
الجذر الى المبتداء وليس سلمنا انه عدم لكن لانتم انتم عن محض
وليس سلمنا فلانتم امتناع عمله والواجب ان لا يعمل الفعل
المنفي فان قيل الفعل مع كونه اقوى العوامل لا يعمل الرفعين
من غير اتباع فكيف يعمل المعنى وهو ضعيف قلنا العمل باعتبار
الاقضية فعلا كان او غيره فان قيل ان لنا معنى فو بالانتم
والترجيح والامارة لا يعمل الا في شيئين واحد وهو الحال فالابتداء
الضعيف يليق ان لا يعمل الا فيه قلنا ان ما ذكرتم من المعنى يتفاد
من اللفظ المذكور في الكلام بخلاف هذا المعنى فانه معنى محض فوق
فان قيل ان هذا المعنى لو كان عاملا في الجذر ايضا لزم تقدم المفعول
على العامل المعنوي اذ قد يتقدم الجذر على المبتداء فلو كان الابتداء عاملا
في الجذر لزم تقدم المفعول على العامل الضعيف وعمل الضعيف فيما يتقدم
قلنا جوابه ما مر اتفاقا فان قيل ان رفع الجذر بعد معنى الابتداء يربط
الجذر بعد معنى الشرط كما لا ينبغي العمل الى الجذر هنا اي المعنى
اي معنى الشرط بل اي اللفظ اي اداة الشرط كذلك ثم لا ينبغي
رفع الجذر الى الابتداء بل الى المبتداء قلنا ان العمل في الجذر لاداة
الشرط باعتبار معنى الشرط وليس فيما نحن فيه لفظا حتى ينسب
اليه العمل باعتبار اللفظ فنسب اليه المعنى فان ان يجرد الاسم عن

العوامل اللفظية شرط في عمل الابداء فكيف يجعل عامل قلنا ان
 هذا على اصطلاح ان الابداء عبارة عن الخبر المذكور لانه شرط
 في علمه فان قيل ان ههنا خبر دين خبر الابداء وخبر الخبر وبينهما
 مبانيت لان الاول خبر الابداء والثاني خبر الخبر فكيف يجعل
 خبر واحد قلنا ان لا اعتبار بين اعتبارانه حال من الافعال
 واعتبارانه مفهوم من المفهومات ولا مبانيت باعتبار الاشياء
 ويسمى الاول مبتداء ويسمى الثاني المبتداء فان قيل
 لم يسم الاول مبتداء قلنا لان ابتداء الكلام به وحق الاول ان يكون
 معرفة اى الكمال في المبتداء ان يكون معرفة والاصل في الخبر
 ان يكون نكرة لان وضع الكلام لا يخبر عما هو معلوم بما هو غير معلوم
 لتصل الغاية وفيجي نكرة مخصصة اى فيجي المبتداء
 نكرة مخصصة بوجه من الوجوه لقربها من المعرفة وفيحين
 معرفتين اى فيجي المبتداء والخبر معرفتين كقولنا ههنا
 ومحمد بنينا فان قيل لم جاز وقوع المعرفة هنا جزا قلنا فيه وجهان
 الاول ان يكون المبتداء والخبر معلومين والنسبة غير معلومة كقولنا
 المتكلم مؤننا والثاني ان تكون النسبة معلومة ايضا ولكن بقصد
 الانشاء بالكلام اى نشاء التعظيم ههنا واعلم انهم اختلفوا
 فيما اذا كانا معرفتين هل يجوز تقديم الخبر على المبتداء ام لا وهذا اختلفا
 في موضع الاليس واما في غيره فالتقديم جائز بالاتفاق كقوله
 بنونا بنوا بنائنا وبناتنا بنوهن انباء الرجال الاباء فان
 قول بنونا خبر معرفة قدمت على المبتداء المعرفة وهو بنونا بنائنا

لعدم الالتباس لانه معلوم ان المراد هو الاخبار عن انباء الانباء
 بانهم بمنزلة الانباء لا الاخبار عن الانباء بانهم بمنزلة انباء الانباء
 والمعنى الشارح رافع الفعل المضارع الى العامل المعنوي
 الشارح رافع الفعل المضارع وهو وقوع الفعل المضارع موقعا
 يصلح ذلك الموضع للشيء فان قيل فيلزم ان يرتفع الشارح ايضا لوقوعه
 موقعا للشيء قلنا العامل يعمل في الكلمة بعد سماعها في الاعراب والمعنى
 لا يتحقق والثالث عامل الصفة الى العامل المعنوي
 الشارح عند الاخفش عامل الصفة وهو الى عامل الصفة
 ان ترفع الصفة وتنصب وتجر كونهما صفة لمرفع ومنصوب
 ومجرور وهذا الى كونهما صفة بمعنى ليس يلفظ فان قيل عبارة
 المص غير منطبعة لذهب حيث قال ان ترفع والفعل مع ان بمعنى
 المصدر فتقدير الكلام وهو الى عامل الصفة الرفع وهو غير مستقيم قلنا
 ههنا وجهان احدهما ان يقرأ المضاف تقديره العامل طالب
 الرفع والشارح ان يؤخذ المجرول على العامل نحو هذا الكلام محمول عليه
 وعند سيبويه العامل في الصفة هو العامل في الموصوف
 لان الموصوف والصفة كشيء واحد فيعمل فيهما عامل واحد غير
 ان عمله في الاول بلا واسطة وفي الثاني بواسطة والعامل شامل لهما
 معا ويحتاج الاول اشارة الى ما يستدل به ابو علي الفارسي
 في اشبات مذهب الاخفش بقولهم يا عمر احواد برقع احواد في لانه
 لو كان المؤثر الى العامل فيهما واحدا لما اختلف حكمهما في الاعراب
 والنباء فان المناوئ مضموم بينه وصفة مرفوعة معربة فلو كان العامل

٨١ فيهما واحد اما اختلفت كثرهما اعرابا ومبنيان قيل لم قال

برفع الجواد قلنا اذ لو كان نصب لما كان دليله اذ يجوز ان
ينال العامل واحد الا انه في محل المتنازع النصب حيث كان مبني
وفي صفة لفظ حيث كانت معرفة فيكون العامل فيهما واحدا

ابن الخالص في فصول من العربية ما فرغ غير بيان ابنا الرابع
اراد الشروع في ابنا الخامس وهو في بيان فصول مختلفة
من اللغة العربية وعلومها الفصل الاول في المعرفة والنكرة

ان فان قيل كان من الواجب عليه ان يقدم النكرة على المعرفة في المعنى
والبيان لان النكرة مبني على المعرفة قلنا ان العرب قد غالب
المعرفة على النكرة في الاحكام فيقولون هذا زيد ورجل راكبين
فيصبون على الحال ولا يرفعون على الصفة المعرفة ما وضع ليدل
على شيء بعينه قوله ما وضع ليدل على شيء جنس على المعرفة
والنكرة وقوله بعينه يخرج النكرات فان قيل ان الرجل يصاح لكل
معهود ذكر بني آدم وانت لكل مخاطب منه فيكونان كرجل قلنا
ان الرجل موضوع لرجل معين باعتبار عهد وكذا انت موضوع
لمخاطب معين يقصده المتكلم بخلاف رجل فانه موضوع لغير معين
وهي خمسة الى المعرفة خمسة اقسام فان قيل ينبغي ان
يكون سبعة لان الموصول وهم الاشارة قسمان مستقلان
والمتنازع المعرفة قلنا ان الموصول وهم الاشارة يعتبر
عنهما بالبرهم والمناك بمنزلة ضمير المخاطب فبقيت خمسة
احدها المضمرات كوانا وانت قدم المضمرات اذ هو اعرف بالعارف

وقدم المتكلم والمخاطب لكونها اعرف من غيرهما وقدم المتكلم لانه
 اعرف من المخاطب واشته العلم الخاص الى الشان من
 الاقسام الخمسة العلم الخاص فان قيل لم يقدم العلم بقيد الخاص
 قلنا احترزا عما كنتم من الاعلام كقولكم فرعون موسى واحترزا عما
 العلم الجنس كواسمائه والثالث ما فيه لام التعريف للجنس
 اي الثالث من انواع المعارف اللهم الذك دخل عليه لام
 التعريف اما لارادة نفس الحقيقة فاللام ح لا الجنس كقول الرجل
 خير من المرأة والمعنى من الحقيقة خير من تلك الحقيقة واما لارادة
 فرد من افراد الحقيقة فاللام ح للعمد واعلم ان حرف التعريف
 هو اللام بدون الهمزة عند سبويه والهمزة للوصول جى بها
 للابتداء ونفط الى الهمزة واللام عند الخليل وسقوط الهمزة
 ح فى الدارج لكثرة الاستعمال والرابع المبهم الى الرابع
 من اقسام المعارف المبهم وهو ما كان متضمنا للاشارة الى غير المتكلم
 والمخاطب من غير شرط سبق ذكر وهو شيان الى المبهم
 شيان لانه لا يخلو اما ان يكون مستغنيا عن جملة او لا الما قول
 اسماء الارشاد واشته الموصولا فان قيل سها الارشاد وكومو
 معارف لانها قسما منها والمعرفة ما يكون مدلولها معين
 والتعيين والابرام متباينان لا يجتمعان قلنا القسمة تنبى
 على ان لهما ابراما من حيثية وان كان لهما يقين من حيثية
 اخرى تعريفهما بالصفة والصلة فان قيل لم يثبت المبهمة
 قلنا لانها مشبهة بالحروف فى الاحتمال لان سها الارشاد

محتاج الى الصفة والموصولة لا تحتاج الى الصلة فان قيل
 اذا بنيت المبني فكيف قالوا في التنبيه هذان واللذان
 حال الرفع وهذين والذين حال النصب واجزا على حد مسلم
 ومسلم ومسلمين وهذا دليل الاعراب قلنا لانهم ان
 هذان وهذين تشبيه هذا وانما ذلك صيغة موضوعة للتنبيه
 هذا كما ان بها صيغة موضوعة للتنبيه وهو وكذا حال النصب
 واجزا ونقول ان التنبيه بمخصوص اللهم فجزها بيزيل شبه
 الحرف فيعود الى الاعراب وما ومن فان قيل الفرق
 بينهما قلنا ان في لذك العقول والمن لا يعقل وقد يستعمل
 كل منهما موضع الاخر كما قررنا لشارة اليه فان قيل الفرق بين
 الذك وبينهما قلنا ان الذك يقع وصفا ومما لا يقعان وصفين
 فانما لا تتم الى الموصولات لا تتم الا بصلة لرفع اليها
 وعادة لربط الصلة بها والصلة احدك اجلل الاربع الجزية لا الا
 نشائية لان شرط الصلة ان يكون مضمونا معلوما للخطاب
 والخمس المضاف الى احد من الاربعة الى الخامس
 من الاقسام الخمسة المضاف الى احد من الاربعة اضافة معنوية
 الفصل الثاني في التذكير والتثنية الفصل الثاني في التثنية
 العربية في التذكير والتثنية وبها معنيان من ايجازها بزيادة
 مشعرة ولما كان المذكر اصلا والمؤنث فرعا افتقر المؤنث الى
 العلامة دون من يكتفي بالمذكر المذكر باليس فيه تاء التثنية
 لما قدمه لاصالته وحجزة عن الزيادة الى المذكر باليس فيه

ثاء التانيث لفظا ولا تقديرا وهو الموقوف عليها ثاء
 لما ذكر ثاء التانيث في تعريف المذكر واحتياجا اليه البيان فشرها
 الى ثاء التانيث اذا وقف عليها تنقلب ثاء واحترار من هذا القيد
 عن التانيث اخذ وبنت فان التاء فيها ليست للتانيث اذا
 لوقف عليها بالياء بل بدل عن الواو وتفسير ثاء التانيث بمنى على
 ان هذا هو اللفظ الغالبة والاف بغيرهم يعفون عليها بالياء
 ايضا كوظفنت ومنه قول الشاعر بل جوز شبرا كظفر الحففت
 الى رب وسط المغارة مثل ظهر الترس سرته وقطعته
 والالف المقصورة والممدودة الى المذكر ما ليس فيه ايضا
 الف التانيث مقصورة كانت او ممدودة والمؤنث
 ما فيه شيء من ذلك الى ثاء كعرفته والالف المقصورة كجلي
 او الممدودة كصحر او فان قيل لم يذكر الياء قلنا الاختصاص بها بكلمة
 واحدة فهو هندي وهو على ضربين الى المؤنث على ضربين
 حقيقي وهو الخلفي الى الذي خلقه الله تعالى كذلك كالمراة
 والحيوان ظاهر التعريف منقوض بالخلقة الى التانيث من النخل مع انه غير
 حقيقي اصطلاحا ولو قيد بقوله من الحيوان لاجراجه بالكان او بال
 وغير حقيقي والمؤنث غير حقيقي وهو اللفظ الى ما في لفظ
 علامة التانيث لفظا او تقديرا والحقيقة اقوى
 الى المؤنث الحقيقي اقوى من المؤنث الغير الحقيقي وذلك لظاهر
 ولذا الى لاجل ان الحقيقي اقوى امتنع جاد به بذكر الفعل بل يجب
 ان يقال جاءت هند بالتانيث وجاز طلع الشمس بالتذكير

ويجوز تذكير الفعل في الحقيقي ايضا اذا فصل بين الفعل والمفعول
فوحضر القاضي اليوم امرأة فانه مع الفصل يجب الحاق علامة
التأنيث بفعله كقالت اليوم زيد وتأنيث البرهاني دون
تأنيث الادميين الى تأنيث البرهاني وان كان حقيقيا
دون تأنيث الادميين اذ هي غير متمايزة تأنيث الادميين بل يجمعها
صورة واحدة فاشبه تأنيثها غير حقيقي ولذا الى والاصل
ان تأنيث البرهاني دون تأنيث الادميين جازسار الناقصة و
لم يجرسار المرأة واللفظ على ثلاثة اضرب الى التأنيث
الغير الحقيقي الذي سبب اللفظ ثلاثة اقسام الاول ما فيه تأنيث
ظاهرة كالعرفة والظلمة او تقدير كالشمس والنار والدار
والثاني ما فيه الف تأنيث مفصولة كجدا او مودة كمرء وانثا
الجمع الا اجمع الذي فيه الواو والنون سالا في العقل والنسب
واحد اجمع الغير المنثى مذكرا حقيقيا كالرجال فان واحد رجل
او مؤنثا حقيقيا كالنساء وقال نساء النساء هم مفرد
لجمع المرأة وتأنيث غير حقيقي عند جارات العلامة وقيل انه على
ناويل جماعة النساء وتأنيث الجماعة ليس بحقيقي
وانما انت مثل هذا اجمع الى وانما انت اجمع الذي يغير الواو
والنون لانه الى اجمع الذي يغيرهما مناسب التأنيث فانه ثان
للو احد كالتأنيث فانه ثان للتذكير ولم يؤنث اجمع الذي بالواو
والنون كمنسكون لاختصاصه بالعقلاء المذكور ولان اجمع
الذي بالواو والنون لم يثنى في لغة اخرى بل صيغة المفرد باقية

هذا اذا كان الفعل مسنداً الى الظاهر الى تركب العلامة
 في المؤنث الغير الحقيقي انما يجوز اذا كان الفعل مسنداً الى ظاهر المؤنث
 نحو طلح الشمس اما اذا مسند الفعل الى ضميره فالتانيث او ضمير
 الجماعة واجب نحو الرجال جاءت او جاءوا اما التانيث فباعتبار
 اللفظ واما ضمير الجماعة فباعتبار المعنى فان قيل لم لم يجر تذكير
 كسر الفعل واقراده ههنا قلنا ليلنا يترو دونه مسنداً الى المؤنث
 او اليهم اخرجه نحو الشمس طلح شعاعها والناس الانام
 والرهط والنفر مذكر لفظ الناس اسم جمع وليس جمع للانسان
 من لفظ لان جمعه اناس فالتاس اسم مذكر وكذلك الانام
 والنفر والرهط واصل الناس الناس خفف همزة ولم يجعل الالف
 واللام عوضاً عنها عند الجوهري واللام يجتمع في قوله ان المنايا
 يطلحن على الاناس الما نينا واللام بدل عنها عند غيره والشعر
 شفاو وقيل لا يفتح الاجتماع في كونها بدلا بدليل قوله معاذ الله
 ان تكون كظيبت وفيه بحث لانهم اختلفوا في ابتداء الالف
 واللام المتعريف والتعويض والقوم يذكرو يؤنث
 قال الجوهري القوم يذكرو يؤنث لان السماء والجمع التي لا واحد لها من
 لفظها اذا كان للاديين يذكرو يؤنث مثل الرهط والنفر
 والقوم وان صغرت لم يدخل فيها التاء وانما تلحق تاء التانيث
 فعلة وتدخل الهمزة فيما يكون لغير الاديين من الغنم والابل فاجوز
 لم يفرق بين القوم وبين اخواته المذكورة وقد حالف المصنف
 حيث عرق وظاهر التنزيل وهو ما اوردته المصنف في التانيث مساند

لما ذهب اليه المص وقال الجور من القوم للمرجال دون النساء
قال زهير وما ادري وسوف اخال ادرك اقوم ال حصن ام نساء
وقال المتنبي لا سخر قوم قوم ثم قال ولا نساء من نساء
وكفى النخل والتمر مما بينه وبين واحدة بالنساء يذكر ويؤنث
اما التذكير فاعتبار اللفظ اذ هو واحد صيغة وان كان معناه جمعا
اجاز تخل منفعروا اما التانيث فباعتبار المعنى جمع مع ان له واحد
فانثبه ساير الجوع كواجاز تخل خاوية وتانيث العدد من
الثلاث الي العشرة عكس تانيث جمع الاشياء فان قيل
لم انثكت قضية التذكير والتانيث من الثلاثة الي العشرة حيث ذكر
للمؤنث وانت للمذكر قلنا لان المعودة جمع ههنا فيكون
مؤنثا فيلزم لحوق النساء بعده واذا لحق للمذكر لم يلحق للمؤنث
فمما قابضهما ولم يعكس لان المذكر سبق وهذا الى عكس
قضية التذكير والتانيث من الثلاثة واما الواحد والاثنا فحق القياس
فاذا وزت العشرة التامة العشرة الي اللفظت التامة العشرة
مع المذكر نحو ثلثة عشر رجلا لان الاول مذكر فلو سقطت لم يحذف
منها النساء لاجتماع علامتا التذكير فيها وهو بمنزلة كلمة واحدة كون
التامة الثلاثة الي العشرة علامة التذكير وثبتهما مع المؤنث
اي اثبت التامة العشرة مع المؤنث نحو ثلث عشرة امراة
اذ الاسم الاول مؤنث فلو سقطت التامة العشرة لزم اجتماع علامتي
التانيث لان سقوطهما الثلاثة الي العشرة علامة التانيث
بكسر الشين وسكونها اي بكسر الشين عند بني

تسمي ليلايلازم نوا الى الفخات في الكلمة الواحدة وسكونها عند
اهل الحجاز كليلايلازم نوا في اربع حركات واللغة الفصحى هو الكو
والتحان مبنيان الاثنى عشر فدرء البناء وانما اعراب
اثنى عشر لان العشر كالنون من التثنية تقول هذا اثنا عشر
ورابت عشر ومررت باثنى عشر الفصل الثالث في
التوابع وهي خمسة احزاب فان قيل لم يثبت من
الحملة بالتوابع قلنا ثبتت الاعراب فيها بالتبعية الى المتبع
فان قيل لم اخضرت التوابع في الحملة قلنا لان التابع لا يخلو
اما ان يكون مقصودا بالنسبة او لا فعلى الاول اما ان يخلو بين
وبين متبوعه عاطف او لا الاول العطف بالخاف والثاني البند
وعلى التقدير الثاني فان دل على معنى في متبوعه فهو الصفة وان لم
يدل فافترام متبوعه في النسبة او الشمول فهو التاكيد والا
فهو عطف البيان اما التاكيد فهو مختص بالمعرفة
التاكيد تابع بقرامر المتبوع في النسبة او الشمول وفائدة
ازالة التجوز والسهو وانه الى التاكيد المعنوي مختص بالمعرفة
نحو جاءني زيد نقه ولا يقال جاءني رجل نقه هذا عند البصريين
واما الكوفيون فاجازوا في النكدة المدودة وكثروا وقد صرت
البكرة يوما اجمعا الى قصوت الدلو في جميع اجزاء اليوم حيث
نشأ وعند البصريين ويكون بالتكرير الى التاكيد يكون بالتكرير
للتكرير وهو التاكيد للفظ وان يخرج في جميع الكلام والجماد
والمفرد وبغير التكرير وهو التاكيد المعنوي وهو مختص بالتكلم

٨٥ والصفة هي الاسم الدال على بعض احوال الذات

فان قيل لم ذكر الاسم مع ان الصفة تقع جملة قلنا نظرنا الى ان الاسم
في الصفة هو الاسم الذي ان وقوع الجملة صفة انما هو باعتبار
وقوعها موقعا المفرد فان قيل هذا التعريف منقوض بالخال والجزء
قلنا يندفع ذلك بما حطه كون الصفة من التوابع وهي اسم
تابع يدل على بعض احوال متبوعة تخصيصا له في النكرات كوجاهة
رجل عالم وتوضيحا في المعارف كوجاهة بني الرجل العالم وقديحي
لمجرد الدناء والتعظيم كوسم الله الرحمن الرحيم وقديحي للمجد والذم
والتمحق كوجاهة بالتميم الشيطان الرحيم وقديحي للمجد والتكيد كوسم
الدابر كان يوما مباركا وهي اما فعل الخ اي الصفة اما
فعل وهو مراد به هنا ما يكون صادرا عن افعال الجوارح او عليه
وهي كل صفة ظاهرة مدركة بالبصر او عنيدة وهي كل صفة لا تدرك
بالتدرك بالتجربة والنكر او نسبة بدخول باد النسبة على اسم محض نحو
الفايم والطويل والكريم شمس واما الوصف باسماء الاجناس
اي الوصف بهما الاجناس كاستيتر الابو سطة ذوا ولا يمكن ان
يقال رجل مال بل يقال رجل ذومال والمراد بهما الجنس هما ما يصح
اطلاقه على القليل والكثير وكل صفة تتبع موصوفها تذكيرا وتانيثا
اي الصفة تتبع موصوفها في عشرة امور وهي التذكير والتانيث
والتعريف والتكبير والافراد والتثنية والجمع والرفع والنصب
واجازا اذا كانت الصفة فعلا للموصوف لان الصفة ح هي الموصوف
في المعنى والشئ الواحد لا يكون مذكرا او مؤنثا وكذا خبرهما فلا

منها موافقة بينهما فاما اذا كانت فعلا سببه ان اذا كانت الصفة
فعلا سبب الوصف فانما تتعلق فانها تتبع موصوفها في خمسة امور
من تلك العشرة فقط وهي التعريف والتكثير والرفع والنصب والجلالها
لما جعلت صفة كذلك الموصوف من حيث الجاز واللفظ جعلت تابعة
له في هذه الاشياء رعاية بجانب اللفظ ومنه قوله ان من عدم الظاهر
بين الصفة والموصوف في غير الخصة السابقة قوله تعالى ربنا اخرنا
من هذه العفرة الظالم اهلها قال الظالم صفة للقرية لفظا ولا ههنا حقيقة
ولذا لم يؤتى ^و والبديل على اربعة اوجه البديل بمعنى المبدول كما
بمعنى المفعول بمعنى المفعول وهو اربعة الاول بدل الكل من الكل وهو
ان يكون الشيء عين الاول في الذات نحو رايت زيدا اخاك والشيء
بدل البعض من الكل وهو ان يكون الشيء بعض الاول نحو ضربت زيدا
راية والثالث بدل الاشتمال وهو ان يكون بينهما ملائمة غير
الكلمية والجزئية سواء كان الشيء مشتملا على الاول نحو سلب زيد
ثوبه او على العكس نحو قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا لا تأكلوا
مما رزقناكم فبينوا ان لكم من كل الثمرات حلالا فبينوا ان لكم من كل الثمرات حلالا
فبينوا ان لكم من كل الثمرات حلالا فبينوا ان لكم من كل الثمرات حلالا
الغلط مع ان الغلط هو المبدل بطلوع اصلا نحو حررت برجل حمار
فان قيل لم يسمى هذا البديل بدل الغلط مع ان الغلط هو المبدل
منه فانك اردت ان تقول حررت بحمار فسبق لسانك ايا رجل
فقد اركته بان اتبعه المقصود قلنا ان الاضافة في قولهم
بدل الغلط ليست كالاضافة في قولهم بدل الكل وبدل البعض
فان الاضافة فيها بيان في الظاهر وهذا لامية اي بدل شيء

لفظ

هو غلط او نقول خامس به لان الفلطي سببه نفس السبب
 باسم السبب اذ الغلط بمعنى المفلوط به ال ال بدل من المفلوط
 ط بذكره فان قيل حصر البديل في الاربعة غير جامع مخروج بدل
 الكل من البعض عنه كونه نظرت القمر فلذلك قلنا لان اسم جواز هذا
 البديل ولين سلتنا جوازه لكن الاسم خروجه اذ هو داخل في
 بدل التمثال فان قيل لم لا يجوز ان يكون حمار وصفه لرجل بقاؤه
 ن ولا يكون غلطاً قلنا كلامنا فيما اذا وقع الاول غلطاً واعلم
 ان المقصود من البديل لا يضاهي ورفع الالفاظ وهو في حكم
 تكرير العامل وان البديل منه في حكم الساقط وعطف البيان
 هو اسم غير صفة الج قوله اسم جنس تتناول للفرق وغيره
 وقوله غير صفة احتراز عن الصفة وقوله يجرى مجرى التفسير ان يكرر
 للامضاج والبيان احتراز عن التاكيد والبديل والعطف
 باخر فان قيل لم يسم بياننا قلنا لان بائني بعد اسم مشترك
 تابعا له كما يشيخ المعطوف والمعطوف عليه فان قيل لم يسم
 بياننا قلنا لانه يفصل بين المشتركين في الاسم فان قيل ما
 الفرق بين الصفة وعطف البيان قلنا ان الصفة مشتقة
 غالباً والصفة تكون فيها ضمير يرجع الى الموصوف والصفة تمل
 في الاسم الظاهر بعد ما وعطف البيان يدل على المقصود ولو افراد
 عن متبوعه والصفة ليست كذلك وان للمعطف والمعطوف
 لم يجعل بمنزلة اسم واحد بل هما لهما احد هما اعرف عند السامع
 واما الصفة والموصوف فهما لهما بمنزلة اسم واحد فان قيل

ما الفرق بين البدل وعطف البيان بعد التكرار كما انهما قد يكونان
 جامدين قلنا البدل في حكم تكرير العامل ويوضح قوله انا ابن التارك
 البكرى بشر عليه الطير تر فيه وهو كما ان انا ابن انا ابن الذي تترك
 بشر بحيث تنظر الطيور ان تقى عليه اذ امات جبهة عطف بيان
 من البكرى ويمتنع ان يكون بدلا والا كان التارك واخلا
 عليه في التقدير في التارك بشر وهذا لا يجوز كالضارب زيد
 او نقول ان البدل قد يكون معرفة بدل من النكرة ونكرة بدل
 من المعرفة وعطف البيان لابد وان يكون كالصفة والموصوف
 في التعريف والتكثير او نقول البدل قد يكون في المضمرات والامثلة
 من الكلام هو البدل وليس عطف البيان كذلك نحو جاءني ابو
 عبد القدريد هذا اذا كان مشهورا بالاسم ونقول جاءني
 زيد ابو عبد الله اذا كان مشهورا بالكنية والعطف باو
 الذي غير ترتيب نحو جاءني زيد وعمرو فان قيل لم قدم الواو
 قلنا لاصالتهما والفاء للترتيب مع السعفة اي للجمع
 فيه ترتيب من غير تحليل من غير جعل بين الاول والثاني نحو جاءني
 زيد وعمرو وثم للترتيب مع الترتي اي للجمع فيه للترتيب مع
 الترتي فان قيل فان قيل كون للترتيب منقوض بقوله تعالى
 ابي لفظا لمن ناب وامن وعمل صالحا ثم ابدى لان الابداء
 قبل التوبة والتوبة والايمان والعمل الصالح قلنا المراد بالابداء
 دواعيه وهو بعد ما واولاها الشيبين او الاشياء
 اي اولاها الامر من نحو جاءني زيد وعمرو واولاها الامور كجاءني

زيد او عمرو او بكر او غير ذلك ويقال ان اولئك في الجزم يقال
 انها للتخيير في الامر نحو ضرب زيد او عمرو او قال انما للاباحة في الامر
 ايضا نحو هذا او ذاك او جالس الحسن او ابن سيرين فان قيل
 ما الفرق بين التخيير والاباحة قلنا التخيير لاحد الثمين لا علم
 السعيين ولا يجوز جمعها والاباحة لاحدهما ويجوز جمعها فان قيل
 لم يذكر المص اجمع انما بمنزلة او في هذه المعنى قلنا للامتنان في كونها
 حرف عطف والحق انما ليست بعاطفة لعمومها في ابتداء الكلام وان
 الواو والعاطفة تجتمع ههنا نحو ضربت اما زيد او اما عمر فان قيل
 ما الفرق بين اما واو قلنا اما بمنزلة اللفظ فلان او عاطفة
 واما ليست بعاطفة على الصحيح على ما عرفت انما وجهه المعنى
 فانك اذا قلت ضربت زيد او اما عمر كان المعنى انك اردت ان
 تنجز ضرب زيد وروى عمرو فاعترضك الشك فادخلت عمرا فقلت
 انشئت من اليقين الى الشك واما كالتفهام متصل
 واما كالتفهام متصلة بعد ما مفرد نحو اريد عندك ام عمرو الى ايها
 عندك او منقطعة بعد كلام متانف وتقع في التفهام نحو اريد
 عندك عمرو في الجزم وانما في الجثة المراتبة بعد ابل ام سداة
 بمعنى بل هي سداة فان قيل الفرق بين ام واو بعد اشتراكها في الصنع
 لاحد الثمين فصار عندنا انك مع ام تعلم وجود واحد بها عند
 لا على التيقين فقط بل بالتعيين ومع او تعلم وجود واحد بها عند
 ولا النفي بعد الاثبات اعلم ان لا وبل ولكن مشترك
 في ان المعطوف بها يتغير المعطوف عليه لا في النفي بعد الاثبات

الى نفى الحكم عن الشئ بعد اشارة المتبوع نحو جاءني زيد لا عمرو فقول
 بعد الاثبات اشارة الى ان شرط كون لا عاطفة ان يتقدمها
 اثبات وبل للاضراب اى بل للاضراب عن الاول والا
 ثبات ثلثا منفيا كان الاول او موجبا نحو جاءني زيد بل عمرو وجاءني زيد
 بل عمرو والاضراب هو الاعراض عن الشئ بعد الاقبال عليه
 ولكن اللمتدراك بعد النفي اى لكن اللمتدراك وقوله بعد
 النفي اشارة الى ان كون لكن عاطفة مشروطة بان يتقدمها
 نفي وهذا حديث اجمالى والتفصيل فيه ان لكن ان وقع بعدها
 مفرد من عاطفة بشرطين الاول ان يتقدمها نفي نحو جاءني زيد
 لكن عمرو والثاني ان يكون مجردة عن الواو وان وقع بعدها جملة
 فقبل عاطفة وقبل حرف اللمتدراك والفرق بينهما
 الى الفرق بين الاضراب واللمتدراك انك تبطل بالاضراب
 الحكم السابق واللمتدراك لا تبطل فانك اذا قلت ما جاءني
 زيد لكن عمرو حاضرا محي زيدا غير باطل وحتى بمعنى الغاية
 فان قيل لم قبل حتى بمعنى الغاية قلنا لانها لو كانت ابتدائية لا تكون
 عاطفة الفصل الرابع في الاعراب الاصل وغير الاصل
 لما كان المطلب الاعلى والمقصود الاقصى من علم النحو مباحث الاعراب
 وكان مرجع الحكم الى امرين اتمهما مقتضية والعوامل التي هي عبارة
 عما يقوم به اتمها مقتضية وكانت العوامل مقتضيات في الابدان
 الماضية اراد الله ان يذكر اتمها مقتضية والمراد بالاعراب الاصل
 هو الاعراب المحل للشبه به وبغير الاصل هو الاعراب المحاصل

للشبه الكلام مداره ثلثة معان ^{عليه} فان قيل مدار الكلام
 على المسند والمسند اليه لان كلامهما ركس له لا تحقق له بدونه واما
 المفعول وغيره فهو فضلة فلم قال الكلام مداره على ثلثة معان
 قلنا المدار فيكون بحسب التحقيق وقد يكون بحسب قصد المتكلم
 والمدار هنا اعم فيصح ان يكون قيد الكلام مدار الفاعلية
 والمفعولية والاضافة حاصل كلامه ان مقتضى الاعراب
 هو توارد المضاف المختلف ولها دلائل فالتعريف المختلفة هي الفاعلية
 والمفعولية والاضافة ودلائلها هي الرفع والنصب والاولى قال
 فالرفع علم الفاعلية والنصب علم المفعولية واثر علم الاضافة فان قيل
 لم لم يقل والاضافية بالياء المسند قلنا كل اسم بترقية معنى المصدر
 تلحق بانه يارشد مع تاء التانيث ولما كان الفاعل والمفعول
 اربدهما معنى المصدرية المحي بها ذلك ولما كانت الاضافة مصدرا
 بنفسها غير محتاج الي ذلك ترك على حالها وكلوي ذلك فهو
 ملحق بها والاصل في الاصل والفرع قول على رضي الله عنه
 فالملحق بالفاعل خمسة فان قيل يرد عليه ان هذه المعدودات
 زائدة على الخمسة قلنا بعض راجع الي البعض المبتداء وخبره
 فانها ملحقان بالفاعل الاول فلكونه مسند اليه واما الثاني فلكونه
 جزءا ثانيا في الجملة وخبر ان وهو جزئان وكذا خبر الثاني
 الجنس ونسب كان وهو مسند اليه وكذا النسب ما ولا يخفى ليس
 والملحق بسبعة اكل الملحق بالمفعول سبعة وانما الحق احوال
 والتميز والتمسك المنصوب بالمفعول لكونها فضلة في الكلام وانما

قيد المستثنى بالمنصوب لان المستثنى المرفوع او المجرور لا يكون ملحق به
 وجنبر كان المالحق بالفعل لكونه بعد المرفوع وكذا خبر ما ولا يتقيد
 بالجزئين استثناء اليان علامتا في قسمهم ولهم ان ولهم اللقي
 الجنس لما كان خبرها متشابهاً بالفاعل وملحق به المالحق لهما
 بالفعل والجزء الاصيل للمضاف اليه لما بين الاصل
 والفرع في المرفوع والمنصوب اراد ان يبين الاصل والفرع
 والمجرور فاجزا الاصل للمضاف اليه اما بالحواف فهو مرتب بزيد او با
 للاضافة المعنوية كقولهم زيدا وغير الاصيل اي الجزئ
 الاصيل اما بزيادة حرف الجر في المرفوع فهو محسبك درهم وكفى
 بالند شريفا وفي المنصوب فهو ولا ملحق بايديك التملكة
 او بالاضافة اللفظية اي غير الاصيل اما بزيادة حرف الجر
 او بالاضافة اللفظية فهو ضارب زيد تقديره ضارب زيدا
 فالجور وفيه لفظا منصوب تقديره او نحو حسن وجهه فالجور
 فيه لفظا مرفوع تقديره واعراب الفعل غير حقيقي كله
 اذ ليس في الفعل موجب الاعراب اعني الفاعلية والمفعولية
 والاضافة فالفعل الذي الاعراب له اصلا خارج عن البحث
 واما الذي له اعراب كالمضارع فانما هو بسبب مشابهة الاسم
 كاتر وقد يقال الاعراب صريح هذا شروع في تقسيم
 اخر للاعراب غير التقسيم الاول اعني القسم الى الاصيل وغير
 الاصيل فالصريح اما بالحواف او بالحواف وقد ذكر
 اي الاعراب الصريح اما بالحواف او بالحواف وقد ذكر الاعراب

بالحركات او بالحروف في صدر الكتاب وغير الصريح ان
 تكون الكلمة موضوعة على وجه مخصوص الى الاعراب
 غير الصريح ان تكون الكلمة موضوعة على وجه مخصوص فان قيل
 ان الاعراب هو اختلاف الاخر باختلاف العوامل واختلاف
 الصيغة ليس باعراب فلم يمتد منه قلنا لما كان اختلاف
 الصيغة يشبه بالاعراب من حيث الدلالة على التميز المطلوب
 يسمى اعرابا مجازا وما ذاك الا في المضمرات اى ليسكون
 الكلمة موضوعة على وجه مخصوص لان المضمرات الالترك ان انت
 موضوع للمرفوع وياك للمنصوب ولا رفع في اللفظ ولا نصب
 وهى على ضربين متصل وهو لا ينفك عن اتصاله

الى المضمرات على ضربين متصل وهو ان الضمير متصل بالانفك
 عن اتصاله بشئ فان قيل هذا تعريف الشئ بنفـه لانه عرف
 المتصل بالانفصال قلنا المراد بالمتصل هو المصطلح وبالانفصال
 هو اللغو فلا يلزم ما ذكرتم وهو ثلثة اى الضمير المتصل
 ثلثة انواع وكل منها الى المرفوع والمنصوب والحرور
 بارز الامر فوعه فانه الى المرفوع محـى مستكن ايضا كما يحى بازرا
 او غير المرفوع لا يحى مستكن لعدم شدة الاتصال بالفاعل
 اما لازما او غير لازم الى استكنان الضمير المرفوع اما ان
 يكون لازما اى لا يكون الفعل لا مسند اليه او غير لازم اى
 يكون الفعل مسند اليه تارة ولا يحـه اخرى فاللازم فى
 اربعة اى استكنان اللازم فى اربعة افعال فى افعال

بصفة الامر حاضر وافعل بصفة المتكلم وحده وتفصيل بصفة
 المتكلم مع الجذر وتفعّل اذا كان للمخاطب المذكر فان قيل لم
 قيده بقوله اذا كان للمخاطب قلنا لانه لو كان للغايبة لم يكن
 المستلزاما فان قيل عوي الزوم في الامر منصوص بقوله
 تعال اسكن انت وزوجك الجنة فان قوله وزوجك معطوف
 على المستتر في اسكن وشرط صحة العطف صحة اقامة المعطوف
 مقام المعطوف عليه فالقدير اسكن وزوجك وهذا السناد
 الى الفاعل على الظاهر قلنا كونه عطف على المستتر بمنفع بل هو تقدير
 الفعل والتكس زوجك ولو سلم فهو بمنزلة قبيل التقيب وهو
 باب الجواز وكلامنا في الحقيقة وغير اللازم في فعل وتفعّل الى
 ان المتكلم ان الذي لا يكون لازما في الماضي الذكر نحو فعل في الماضي رع
 المذكور نحو يفعل وكذا مؤنثها نحو فعلت وتفعّل وفي اسم الفاعل
 اي وكذا المتكلم غير لازم في اسم الفاعل والمفعول والصفة
 المشبهة فاذا رفعت بها ان باسم الفاعل والمفعول و
 الصفة المشبهة اما ظاهر البقيت هذه الصفات اربعة ان خاليتها عن
 الضمير نحو زيد ضارب ابوه واذا لم يرفع بها اسم ظاهر وجد فيها الضمير
 نحو زيد ضارب والمنفصل كالمظهر في استقلاله الى الضمير المنفصل
 كالاسم المظهر في الاستقلال في انه يمكن التلفظ به ابتداء من غير اتصال
 بشئ نحو هو زيد وانت حسن وانا عارف ونحن عالمون
 وهو المرفوع المنصوب الى الضمير المنفصل كالم متصل كونه المرفوع
 والمنصوب والابحور والمنفصل والمنفصلة اربعة وعشرون

٩٠ لفظاً لانها المرفوع والمنصوب وكل واحد منهما اثنا عشر
 انا نحن انا اعلم ان لفظ انا مع مفعول يكون كناية عن المتكلم
 والوقوف عليه بالالف تارة وبالهاء اخرى كقوله انا سبقت العشرة
 حالة الدرج اجزاء للموصل بحركى الوقف نحو قوله انا سبقت العشرة
 فاعرفوني فكانت انا فالحق الالف بها حالة الدرج اجزاء للموصل بحركى
 الوقف واياي وايانا انا الى المنفصل المنصوب لفظ ايا عن
 جمهور البصريين وما ينصل به من الياء والخاف والهاء لدلالة عما احوال
 المرفوع اليه من التكلم والخطاب والغيبة وعند الخليل انا مجرورة
 المحل باضافة ايا اليها والسند الى محاكاة العرب في التي زعم عن اطاع
 في الكبر اذا بلغ الرجل السنين فايها وايا السبب حيث احببنا اليها
 المظهر فيجوز اضافة اليها المضمرة واجب عنه بانه شاذ والمتصلة بثلاثة
 وعشرون لانها المرفوع او المنصوب او المجرور والمرفوع
 منها احد عشر والمنصوب منها اثنا عشر ولفظ المجرور كلفظ
 ولذا لم يعتبر مستقلاً ولفظ المجرور كلفظ المنصوب
 الى لفظ الضمير المجرور كلفظ الضمير المنصوب الا ان ياء التكلم
 في المنصوب له نون عماد فوضعت واكر من صيانة للفعل عن
 اخت الكسرة وهي الباء ثم حمل على الفعل ان واحوا تاكوا شي
 وفي المجرور لا الى المجرور لا يجر نون العمد نحو غلام
 ويوبه الاعمى ولدني وقطنه بضم حاء لان هذه الحروف
 مبنية على الكون وفي ذلك ابتداء كونه في التكلم
 اذا كان مع غيره الى لفظنا التكلم مع الغير فيكون

ما قبله ساكن في المرفوع نحو الكر من باب كون الهم يللا يلزم نوايا
 اربع حركات فيما سوا كالكتابة الواحدة وفي المنصوب باقيا
 على حاله نحو الكر من باب فتح الهم فان قيل لم يلزم باقيا على الفتح
 قلت ليتناول المعتل نحو وعانا قال فاعلم ان الكتاب

اعلم انه ينبغي ان يكون للشيء فاعلة وفاعلة فاعلة الصبا
 هي الكتب الا اول الذك في الاصطلاح النحوية والمص جعل بعض
 المسائل فاعلة له وفي كلامه مقدرا في هذه المسائل فاعلة
 الكتاب والسناد اختلف اليها بماز لمغلي اذا طام به لمص
 وكما يصير المفعول بغير العامل الى كما يصير المفعول للاحتضار
 عند دلالة الديل عليه بغير العامل ايضا وذلك في البيت
 قل لعل الى اضمار العامل في العواطف العيشة قبل بل منه اضمار ان
 بعد الحروف الستة كما مر و اضمار ان مع فعل الشرط فيما يجاب
 بالغاء الى الامر والنهي والنفى والتهنئة والتمني والعرض
 ومنه اضمار رب بعد الواو والغاء قبل او رد النص للمثلية
 على ترتيب اللف فقول وبلدة لا ترام خافعة الى رب بلدة قرب
 مضمر بعد الواو وعليه قوله رؤية وقائم الاعام خاوك المنعوق
 قد مر شرح البيت في الكتب الا اول والشاهد فيه قوله وقائم
 الاعام فان معناه رب قائم وقوله ومما به مغفرة ارجاؤه
 كان لون ارضه سماؤه الهمة المغازاة ومغفرة الى مودة با
 لغبار فرب مضمر بعد الواو وقول امر القيس فتلك جيل قد
 طرقت ومرضخ فالهيهات عن ذك تايم محول الى رب امرؤ

٩ ١ ملكك قد اتيت بها ووضعت ال ذات ارضنا فالدنيا التي انشأها
 عن حبس في ذلك عالم وحبس مضع عليه حول كامل فرب مضموع الفأوقول
 الاخر بل في ذلك صنف واحد واصحاب البلد من الناجية المغارة والصحف
 جمع صعود وهو ارتفاع الارض واصحاب جمع حبس وهو
 ضد الصعود وال رب مغارة ذات ارتفاع واخذ اربعت
 والشاهد فيه ان رب مضموع بل ومن ذلك اضمار كان
 الى اضمار العالم اضمار كان في قولهم الناس مجربون
 ما عملهم ان خبر اخير ذكر سيوية في اعرابه وجونا اربعة الاول
 نصب الاول ورفع الشئ ان كان علام خبر اخير او لهم
 خبر باضمار كان مع اسمها لان حرف الشرط قرينة و باضمار
 المبتدأ في الشئ بدلالة الفاء الجزائية المشعرة بالجلد الاسمية
 الشفر فغيرها معا باضمار كان و اضمار خبره في الاول و اضمار
 خبره في الاول و اضمار المبتدأ في الشئ تقديره ان كان في علام
 خبر اخير اضمار الثالث نصيرها معا تقديره ان كان علام خبر اخير
 فهو مجرى به خبره او كان خبره خبر الرابع رفع الما قول ونصب
 الشئ تقديره ان كان في علام خبره فكان جزاء خبره او قول الوجه
 الوجه الاول ولذا اخصه بالذكر و هذه التسمية لا تضمن الاعم
 شي اخر قبل كما ذكر ان هذه العوا ملل التسمية لا تضمن غير
 قرينة لفظية مشعرة بالمخروف لان الاضمار خلافا لاصل فلا
 يصار اليه الا عند تحقق دليل يدل عليه كما ترك في اضمار ان الشئ
 من احوال الستة وفي اضمار الجازمة من فعل الشرط والفأوق

اضمار رب من الواو والفاء قبل وفي اضمار كان من حره والشرط
 قوله واما الله لا فعلن بآء فشا فدا قول اولكش من هنا في اللفظ
 يدل على اضمار حرف الجر والقياس لا تنضم الا بدليل الحال او ما سبق
 من الكلام ان العوازل القياسية لا تنضم الا بالقرينة الحالية او
 المقابلة فاضمار العيشة مخصوص بالقرينة اللفظية واضمار
 القياسية غير مخصوص بها بل قرينتها اعم فمن الاول قوله للمتن
 للملكة الخ ان من اضمار القياسية بدلالة الحال ان بالقرينة
 الحالية قوله ليس من هذا بالضرورة وطاعة بطعون السهلان
 السهلان والله باضمار ترتيب في الاول وياضمارا بضم في الثاني لدلالة
 الجائز في مقام علامته وفيه ومن الشك قوله تعالى قل بل امرتهم
 ضيفا الى اضمار القياسية بدليل ما سبق من الكلام ان بالقرينة اللفظية
 قوله بل امرتهم فله منسوب بانها رتيبة وقد اخبره لا يكون
 في الكلام عليه وهو قوله تعالى كونه ايه واولوا نصارك قوله ومنه
 قوله من فعل من فعلت زيد باضمار فعل ان من الشك قوله تعالى
 من فعل من فعلت زيد ان فعل زيد فان قيل السؤال على جملة اسمية
 ان يكون جوابه على جملة اسمية فيكون الجواب زيد فعل لا فعل زيد
 قلنا انه وان كان جائزا على صورة السؤال لكن رفعه بالفاعلية
 او بغير رفعه بالابتداء لان السؤال عن الفاعل فلا يكون ح الجائز
 فعل قد ما عليه هكذا قبل وفيه بحث لان مرادهم بالفاعل ان
 كان الفاعل الاصطلاحي فتقديره مبتداء في ذلك والاول ان
 يقال في الجواب انه ان قدر على ان يكون الكلام جديتين فيطول

وان جعل فاعلا فاعلا مجله واحدة فهمه اولى للاختصار
والاضمار بدون ذلك لا يجوز الى اضمار القلبية والعينية
بدون القرينة الحالية والمفالية لا يجوز وقريب من هذا الج
الى قريب من هذا الاضمار الاضمار على شريطة تفسير بعضه ان
الاضمار على شريطة التفسير مثل القسم الثاني من قسمي الاضمار
في ان القرينة في كل منهما لفظية اما ان بينهما تفاوتا من وجه
وهو ان القرينة اللفظية في السابق سابقة على المضمر المقدر
وفي الاضمار على شريطة التفسير متأخرة عنه ولا كان بينهما
تناسب من وجه وتفاوت من وجه قال قريب من هذا ولم
يقبل ومنه ثم الكتاب بعون الله تعالى وحسن
التوفيق وصلى الله على سيدنا محمد وآله اجمعين
كاتبه ومالك محمد عبد الضعيف غفر الله له ولهم
ولجميع المؤمنين والمؤمنات
والسلمين والسلمات
امين يارب العالمين
والحمد لله رب
العالمين
في شهر ربيع الاخر محرم الحرام يوم الاثنين في وقت
الضحى غفر الله له ولوالديه
واحسن اليهما
والديه

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

الحمد لله

الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

الحمد لله الذي هدانا لهذا



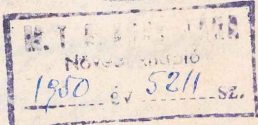
جهان ستر او چار و ارای جوان و یکله ابدی ایدم بر زبان
مضاف اول منصوص اولفون نیت منوی اولفون منصوص اولفون نیت
منص اولفون نیت اولفون نیت

و اسبقولا نوافلونی اولوطوان
نرمونا ریس و رغولفی بیوس لغولفی کما ربه

الشیخو

روشمو قوجنو طوب و ریزیمو کونا طو
چکشیتمو قروا طو طومنتس الس یو طو

Arab. O. 115

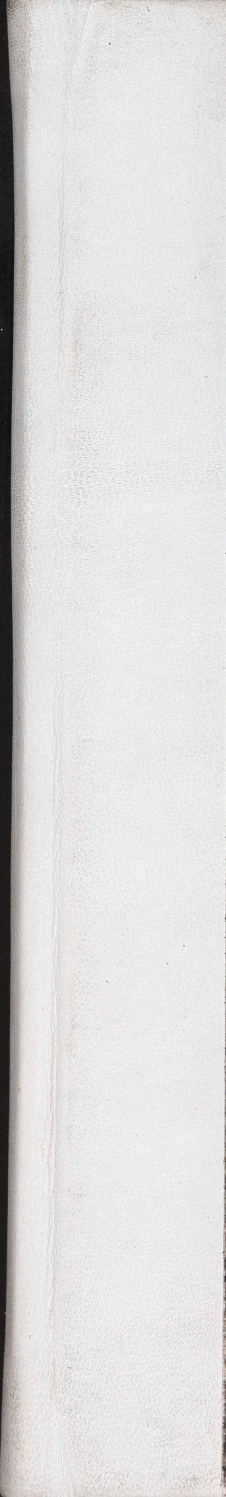


Arch. O. 112

Arab O. 115.

Arab
O. 115.





cm

1

2

3

4

5

6

7

8

9

10

11

12

13

14

15

16

17

18

C

M

Y

K

0

1

2

3

4

5

6

7

8

9

10

11

12

13

14

15

16

17

18

19

GREY SCALE 20 STEPS

R

G

B